دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ظاهرة منع الصرف بين القرآن والشعر
المصدر:	مجلة رسالة المشرق - مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	عسير، محمد أحمد محمد
المجلد/العدد:	مج5, ع1,4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الصفحات:	519 - 615
رقم MD:	622319
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	الممنوع من الصرف ، الممنوع من الصرف فى القرآن الكريم ، الممنوع من الصرف فى الشعر العربى ، علم النحو
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/622319

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ظاهرة منع الصرف
بين القرآن والشعر

د . محمد أحمد محمد خضير

تمهيد :

اهتم باحثون محدثون بدراسة الممنوع من الصرف ، وفى مقدمتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه إحياء النحو ، وقدم فى هذا الموضوع عبد العزيز على أكبر رسالة ماجستير إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة بإشراف الدكتور محمود فهمى حجازى (١٩٨٠) ، عرض فيها الباحث للظاهرة عند النحاة العرب فجمع أقوالهم ، كما عرض بعض الإحصاءات لما جاء منصرفًا فى مجموعات الشعر العربى .

ثم كتب الدكتور عوض المرسى جهاوى دراسة عن ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ، وختم دراسته بفصل عن الممنوع من الصرف عرَّف فيه منع الصرف وعلل منع الصرف بشكل ميسر . أما هذه الدراسة التى بين أيدينا فإنها تختلف فى هدفها عن الدراسات السابقة فهى تهدف إلى الكشف عن العلاقة بين النظرية المتمثلة فى أقوال النحاة ، والتطبيق المتمثل فى القرآن الكريم والشعر العربى ، وكذلك الكشف عن العلل ، ومدى تخلفها عن التأثير ، وما عرف عند النحاة بالضرورة الشعرية فى الشعر أو التناسب فى القرآن الكريم ، وتتمثل النصوص الشعرية التى تقوم عليها الدراسة فى المعلقات والمفضليات والأصمعيات وحماسة أبى تمام . وفى محاولة لتجاوز الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة لن تبدأ بالمسلمات الأولى للظاهرة .

خص النحاة الأسماء بالإعراب ، كما خصوا الحروف بالبناء ، فإن أشبه الاسم الحرف بنى كما يبنى الحرف ، وإن أشبه الفعل الاسم أعرب كما يعرب الاسم ، وهو ما قالوه فى الفعل المضارع

حين أسموه مضارعًا ، أى : مضارع للاسم أو مشابهٌ له ، فهذه المشابهة هى التى جعلته معربًا(١).

وهم يعدون الإعراب ميزة تمتاز بها الأسماء على الأفعال والحروف ، وهذا مانجده فى بعض تعبيراتهم ، من ذلك قول الزمخشرى « حق الإعراب للاسم فى أصله والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضارعة » (٢)، وقول ابن يعيش « أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال ، والأفعال محمولة فى الإعراب على الأسماء » (٣).

وكذلك جعلوا التنوين(٤) ميزة لبعض الأسماء على بعضها الآخر ، وجعلوا الأصل فى الأسماء التنوين ، وهذا مانجده فى مثل قول الأشمونى « الأصل فى الاسم أن يكون معربًا منصرفًا ، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابَهَ الحرف بلا معاند بُنى ، وإن شابَهَ الفعل بكونه فرعًا بوجه من الوجوه الآتية منع من الصرف » (٥).

وقد قسم النحاة الأسماء طبقًا لمبدأ الإعراب والبناء وعلى أساس من المشابهة إلى : متمكن : وهو المعرب المنصرف الذى تدخله الحركات الثلاث مع التنوين ، سواء كان دخولها عليه لفظًا أو تقديراً : لأن عدم ظهور الإعراب إنما كان لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركة . والتمكن هو رسوخ القدم فى الاسمية ، أى أن الاسم هو بمكان منها ، فلم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب ، والأمكن - على زنة أفعل التفضيل - أى هو أتم تمكنًا من غيره ، لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء ، ولم يشابه الفعل فينتقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجر ، ويمتنع منه التنوين الذى هو من خصائص الأسماء ، فكان بذلك أمكن من غيره ، أي أرسخ قدمًا فى مكانه من الاسمية (٦).

ومتمكن غير أمكن : وهو الممنوع من الصرف « وما لاينصرف معرب فهو متمكن لذلك ، وإن كان غيره أمكن منه » (٧). وغير المتمكن هو المبنى وهو الخارج من التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال (٨).

ولقد لخص ابن السراج ذلك فقال إن الأسماء « تنقسم قسمين : أحدهما معرب ، والآخر مبنى ، فالمعرب يقال له متمكن ، وهو ينقسم أيضًا على ضربين . فقسم لايشبه الفعل ، وقسم

يشبه الفعل ، فالذى لايشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع فى موضع الرفع ، ويجر فى موضع الجر ، وينصب فى موضع النصب وينون ، وقسم يضارع الفعل غير المنصرف لايدخله الجر ، ولا التنوين » (٩).

ومما سبق يتبين لنا أن الممنوع من الصرف أو المتمكن غير الأمكن يأتى فى المرتبة الثانية بعد المتمكن ، وهو الاسم المعرب المنون ، ذلك أن الممنوع من الصرف حُرِم التنوين وحده عند بعض النحاة ، وحُرِم التنوين والجر عند بعضهم الآخر على خلاف عرضه المتأخرون (١٠)، ونحن مع السيوطى فى أن « هذا الخلاف لاطائل تحته »(١١) ، إلا أن قولهم هذا يحمل فى طياته نقص الممنوع من الصرف عن الاسم المنصرف ، ومجيئه فى درجة تالية له .

وقد ترتب على ذلك القول بفرعية الممنوع من الصرف وأصلية المنصرف ، وتحكمت قاعدة الفرعية تلك فى علل منع الصرف وعلى ضوئها سنعرض بحثنا هذا لا لإيمان بها ولكن لأن هدف هذا البحث قراءة التراث النحوى قراءة تفسيرية لاتُحمّله غير ما فيه .

يرى الخليل وسيبويه أن شبه الفعل سبب رئيس لمنع الاسم من الصرف ؛ فـ (أفعل) ممنوع من الصرف عندهما لأنه يشبه الفعل ، فثقل لذلك ظهور التنوين عليه ، يقول سيبويه « اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهبُ ، وأعلمُ .... لأن الصفات أقرب إلى الأفعال ؛ فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه فى الأفعال » (١٢). فإن كان اسمًا غير صفة ، فإنه يمنع من الصرف إذا كان معرفة ؛ لأن المعرفة تشبه الفعل عندهم لثقلها(١٣) ، وقد راح سيبويه يعدد ما يشبه الفعل فى وزنه من الأسماء ، فذكر مازاد فى أوله الهمزة أو الياء ، مثل : يرمع ، ويعمل ، وأكلب(١٤) ، وما زاد فى أوله النون أو التاء - وهو قليل - وجعل (نهشل) و (تولب) منصرفين ؛ لأن النون والتاء فيهما ليستا بزائدتين ، وهو قول الخليل ويونس والعرب (١٥)، ومثل ذلك ما يشبه الفعل فى وزنه من مثل : إثْمد ، وإصبع ؛ لأنهما يشبهان (إضربْ) ، و (إصنعْ) إذا سمينا بهما (١٦)، ومثله يزيد ، ويشكر ، وتغلب ، ويعمر (١٧).

وقد اشترط هؤلاء تلك الزيادة لمنع الصرف ، وألا يكون للاسم مثال فى الأسماء ، أو بمعنى آخر أن يكون على وزن الفعل ، وهو ماجاء فى قول سيبويه « كل اسم يسمى بشىء من الفعل ليست فى أوله زيادة ، وله مثال فى الأسماء انصرف ، فإن سميته باسم فى أوله زيادة ، وأشبه الأفعال لم ينصرف »(١٨) وكذلك يجعل المبرد شبه الفعل السبب الأساسى لمنع الصرف حيث يقول « اعلم أن حق الأسماء أن تعرب جُمَع وتصرف ، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال ؛ لأن الصرف إنما هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خفض » (١٩)، كما يتضح ذلك فى قوله « كل ما ينصرف مضارع به الفعل وإنما الأفعال لا تخفض ولاتنون ، فلما أشبهها جرى مجراها فى ذلك . وشبهه بها يكون فى اللفظ ، ويكون فى المعنى ، بأى ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه ، كما أنه ما أشبه الحروف التى جاءت لمعنى من الأسماء فمتروك إعرابه ؛ إذ كانت الحروف لا إعراب فيها ، وهو الذى يسميه النحويون المبنى » (٢٠).

وكذلك نجد ابن السراج يقول « وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل ، كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم »(٢١)، فإذا زال ذلك الشبه بدخول (الـ) أو بالإضافة انصرف الاسم ؛ لأن التنوين لايجتمع مع الألف واللام أو الإضافة (٢٢).

ونفس الرأى نجده عند ابن يعيش (٢٣)، كما يقول الرضى إن الاسم لما شابه الفعل حُذف - لأجل مشابهته إياه - علامة تمكنه التى هى التنوين ، أى علامة إعرابه ؛ لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء » (٢٤)، وكذلك نجد هذا الرأى عند شراح الألفية (٢٥)، والسيوطى(٢٦) ، بل إن الاسم عند الأزهرى ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه ، وضرب انصرفه عنه (٢٧).

وهكذا نجد النحاة قد اجتمعوا على أن الممنوع من الصرف فرع على المنصرف ، وإنما منع لشبهه بالفعل . فهذه المشابهة أساس منع الصرف وحرمان الاسم من مزيتى التنوين والجر التى يمتاز بهما الاسم المعرب المتمكن أمكن .

وشبه الفعل المعتبر فى منع الصرف عندهم - كما يقول الأشمونى - فيه فرعيتان ؛ إحداهما مرجعها إلى اللفظ ، والأخرى مرجعها إلى المعنى ، أو فرعية واحدة تقوم مقام

فرعيتين ؛ لأن الاسم بهاتين الفرعيتين يشبه الفعل إذ إن الفعل فيه فرعيتان على الاسم إحداهما فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر ، والأخرى فى المعنى وهى احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل ، والفاعل لايكون إلا اسمًا ، والشبه المعنوى عندهم هو العلمية أو الوصفية، وبقية العلل التسع إنما هى علل لفظية(٢٨) .

ويطلق بعض النحاة على العلمية التعريف ، والتعريف فرع على التنكير ؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات .... والتعريف المانع من الصرف هو تعريف العلمية (٢٩).

وأما الصفة فهى فرع على الموصوف ، وهى علة فى منع الصرف ؛ لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل ، والموصوف متقدم على الصفة ، والصفة مشتقة ، كما أن الفعل مشتق ، فكان فرعًا ، كما أن الفعل فرع (٣٠).

ويمنع شبه الفعل الصرف إذا اجتمع معه الصفة أو العلمية ، وهو ما سنفصله فيما يلى :

أولاً : صيغة (أفعل) وشبه الفعل :

وهى لا تنصرف عند النحاة سواء كانت صفة أو علمًا ، ولقد بدأ سيبويه باب ما ينصرف ومالاينصرف ، بباب (أفعل) ، فقال « اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف فى معرفة ولانكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال ، نحو : أذهبُ ، وأعلم » (٣١).

والعلة فى منع صرفه إذا كان صفة « أن الصفات أقرب إلى الأفعال ، فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه فى الأفعال ، وأرادوا أن يكون فى الاستثقال كالفعل ؛ إذ كان مثله فى البناء والزيادة وضارعه » (٣٢)، فالعلة في منع صرفه إذن هى مشابهته للفعل ، وإذا كان الفعل لايُجَر ولاينون ، فكذلك هذه الصفات .

وهو كذلك فى التصغير من مثل : أخيضر ، وأحيمر ؛ لأن الزيادة التى أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة ، وأشبه من الفعل ما أميلحَ زيداً ، كما أشبه أحمرُ أذهبُ (٣٣). وكذلك لاينصرف (أفعل) إذا كان علمًا (معرفة) (٣٤).

ومثل ذلك جاء عند المبرد فى قوله « اعلم أن ماكان (أفعل) نعتًا فغير منصرف فى معرفة ولانكرة ، وذلك : أحمر وأخضر وأسود . وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف فى النكرة؛ لأنه أشبه الفعل فى وجهين ؛ أحدهما : أنه على وزنه ، والثانى : أنه نعت ، كما أن الفعل نعت .... فإن كان اسمًا انصرف فى النكرة ؛ لأن شبهه بالفعل من جهة واحدة ، نحو : أفكل وأحمد » (٣٥). ومثل ذلك جاء عند ابن السراج (٣٦).

وقال الزجاج إن « إجماع النحويين أن (أفعل) ههنا لاينصرف ، وإنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه أنه صفة ، وأنه على وزن (أفعل) نحو : أذهبُ وأعلمُ » ، وكذلك العلم على وزن (أفعل) ، والصفة فى التفضيل (أفعل منك) (٣٧). واشترط الأشمونى لمنع صرفه أن لايقبل التأنيث بالتاء (٣٨). وقال السيوطى إن مذهب الجمهور صرفه ، ومنعه الأخفش الصرف(٣٩).

وقد جاءت الصفة على وزن (أفعل) فى القرآن الكريم ممنوعًا من الصرف كثيراً سواء كان بعده (من) من مثل (أكثرَ من - النساء ١٢) ، (أسفلَ منكم - الأنفال ٤٢) ، (أشدُّ منكم - التوبة ٦٩) ، أو بدونها من مثل (أشد - البقرة ٧٤ ، ١٦٥ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، النساء ٦٦ ، ٧٧) ، (أحق - البقرة ٢٢٨ ، المائدة ١٠٧) ، (أقرب - البقرة ٢٣٧) ، (أحسن - النساء ٥٩ ، ٨٦ ، ١٢٥ ، الأنعام ١٥٢ ، النحل ١٢٥ ، الإسراء ٥٣ ، الكهف ٧، مريم ٧٣ ، ٧٤) ، وغير ذلك كثير .

وقد وقف النحاس عند (أحسن) فى قوله تعالى (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسنَ منها - النساء ٨٦) ، فقال « لم ينصرف ؛ لأنه (أفعل) ، وهو صفة ، أى بتحية أحسن منها »(٤٠).

ومثل ذلك (أهون) فى قوله تعالى (وهو أهونُ عليه - الروم ٢٧) ، فقد جعلها أبوحيان أفعل تفضيل (٤١).

وقد جاء (أفعل) فى الشعر ممنوعًا من الصرف فى مثل قول امرئ القيس :

وفرع يزين المتن ، أسودَ فاحمٍ أثيثٍ كقنو النخلة المتعثكل

قال الأنبارى « والأسود نعت للفرع ، ونصب فى اللفظ لأنه لايُجرى ، لايدخله تنوين ولاخفض » (٤٢).

وقول طرفة :

تريع إلى صوت المهيب وتتقى بذى خُصَلٍ روعاتِ أكلفَ ملبد(٤٣)

وقوله أيضًا :

وأتلعُ نهاضٌ إذا صعّدت به كسكان بُوصِيٍّ بدجلةَ مصعدِ(٤٤)

ومثله قول زهير :

فتنتج لكم غلمان اشأمَ كلهم كأحمر عادٍ ثم تُرضعْ ، فتفطم

قال الأنبارى « و (اشأم) موضعه خفض ، إلا أنه لايجرى » (٤٥)

وقول لبيد :

أو مُلمعٌ وسقتْ لأحقبَ ، لاحه طرد الفحول وضربُها وكدامُها(٤٦)

وقول عنترة :

تمسى وتصبح فوق ظهر حشية وأبيتُ فوق سراة أدهمَ مُلجَم

قال الأنبارى « وأدهم موضعه خفض إلا أنه لايجرى ، للزيادة التى فى أوله وهى الألف»(٤٧).

وكذلك قوله :

بركت على ماء الرداع كأنما بركت على قصبٍ أجشَّ مُهضَّم

قال الأنبارى « و (أجشّ) موضعه خفض على النعت للقصب ، ونصب فى اللفظ لأنه لايجرى ، ومالايجرى ينصب فى موضع الخفض »(٤٨) .

وقوله :

بزجاجة صفراء ذات أسرة قرنت بأزهرَ فى الشمال مفدَّم

والخيل تقتحم الخبار عوابسًا من بين شيظمة وأجرد شيظم(٤٩)

وقول الحارث بن حلزة :

وكأن المنون تردى بنا أرْ عنَ جونًا ينجاب عنه العماء(٥٠)

وقول الأعشى :

يومًا ، بأطيبَ منها ، نشر رائحة ولا بأحسنَ منها إذ دنا الأصُلُ(٥١)

وقول النابغة :

يومًا بأجود منه سيبَ نافلةٍ ولايحول عطاءُ اليوم دون غد(٥٢)

وقد جاء ذلك كثيراً فى المفضليات من مثل : أسرع ، أدهم ، أجشُّ ، أسجر ، بأدكن ، أشعث ، أحمر ، أخضع ، أكثر ، أوبر ، أزهر ، أجود ، أشجع (٥٣)ومثل ذلك جاء فى الحماسة (٥٤).

ولقد اختلف النحاة حول صرف (أفعل) التفضيل للضرورة ، يقول السيرافى « قال الكسائى والفراء : يجوز صرف كل ما لاينصرف إلا (أفعل منك) نحو (أفضل منك) فإنهما لايجيزان صرفه فى الشعر ، وزعما أن (من) هى التى منعت من صرفه ، وأبى أصحابنا البصريون ذلك ، فأجازوا صرفه ، وذكروا أن العلة المانعة لصرف (أفضل منك) وزن الفعل ، وأنه صفة ، فيصير بمنزلة (أحمر) ، فكما جاز صرف (أحمر) فى الضرورة جاز صرفه ، وليس لـ (مِنْ) فى منع صرفها تأثير ، لأنهم قالوا : زيدٌ خيرٌ منك وشرٌّ منك

فينونون لما لم يكن على وزن (أفعل) ، ولم يمنعوهما الصرف بدخول (من) عليهما »(٥٥).
فالكوفيون لايجيزون صرف أفعل التفضيل فى الضرورة والبصريون يجيزون ذلك ، وقد عرض ابن الأنبارى خلافهم حول هذه المسألة وجدلهم النظرى فى الإنصاف (٥٦).

وقد جاء (أفعل) منصرفًا فى ضرورة الشعر بالجر فى القافية مع وجود (من) فى قول امرئ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبح وما الإصباح منك بأمثلِ(٥٧)

ومثل ذلك جاء كثير بغير (من) من مثل قول امرئ القيس أيضًا :

ضليع إذا استدبرته شدَّ فرجه بضاف فويق الأرض ، ليس بأعزلِ(٥٨)

وقول طرفة :

تربعت القُفَّين بالشَّـــوك ترتعى حدائق مولىً الأســـــرة أغيدِ(٥٩)

وقول عنترة :

وكـأنما التـفـتت بجـيـد جـدايةٍ رشـأٍ من الغـزلان حُرٌّ ، أرثمِ(٦٠)

وقول ملحة الجرمى :

كـأن قُرادى زوره طبـعـتـهـا بطينٍ من الجـولان كُتَّابُ أعـجمِ(٦١)

ومما جاء منونًا فى غير القافية وهو قليل - قول الحارث بن همام الشيبانى :

وتلقنى يشـتـد بى أجـردٌ مـسـتـقـدمُ البِركـةِ كـالراكب(٦٢)

وقول طُريح بن إسماعيل :

فـأرجع مـغـبـوطًا ، وترجع بالتى لهـا أولٌ فى المكرمـات وآخـر(٦٣)

فإذا نظرنا إلى تلك النصوص نستطيع القول إن صرف (أفعل) للضرورة جائز لكنه نادر .

ثانيًا : العلم ووزن الفعل :

وقد جاء العلم على وزن الفعل ممنوعًا من الصرف فى القرآن الكريم فى قوله تعالى {ومبشراً برسولٍ من بعدى برسول اسمه أحمد - الصف ٦ } ، قال أبو حيان : « (أحمد) علم منقول من المضارع للمتكلم ، أو من (أحمد) أفعل تفضيل ، وقال حسان :

صلى الإله ومن يحف بعرشه والطيبون على المبارك أحمد(٦٤)

وفى قوله تعالى { ولاتذرن وداً ولا سواعًا ولايغوثَ ويعوقَ ونسراً - نوح ٢٣) قرئت (يغوثَ ويعوقَ) بمنع الصرف وقرئت بالصرف (ولا يغوثًا ويعوقًا)(٦٥) .

وقد وقف الفراء عند الآية فأجاز الصرف ومنع الصرف ، وعلل لكل بقوله : « ولم يجروا (يغوثَ ويعوقَ) لأن فيها ياء زائدة . وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى . من ذلك : يملك ، ويزيد ، ويعرب ، وتغلب ، وأحمد ، هذه لاتجرى لما زاد فيها . ولو أجريت لكثرة التسمية كان صوابًا ، ولو أجريت أيضًا كأنه يُنوى به الفكرة كان أيضًا صوابًا »(٦٦) .

أما النحاس فقد قال إن يغوث ويعوق لم ينصرفا لشبههما الفعل المستقبل ، ثم تحدث فى قراءة الصرف ، فقال إنها لحن عند الخليل وسيبويه ، ورد قول الفراء بصرفها للكثرة أو لنية التنكير ، فقال إنه لامعنى لقوله لكثرته فى اسم صنم ، ولامعنى لأن يكون نكرة ماكان مخصوصًا مثل هذا ، ثم عرض قول الكسائى إن العرب تصرف كل ما لاينصرف إلا أفعل منك، تخطئة المبرد له بقوله إنهم صرفوا خيراً منك وشراً منك (٦٧).

وكذلك رد مكى قراءة الأعمش بالصرف على أنهما نكرتان ، وقال إنه لامعنى لذلك إذ إنهما صنمان مخصوصان (٦٨)، وقال الزمخشرى إن القراءة بالصرف مشكلة لأنهما إن كانا عربيين أو عجميين ، ففيهما منع الصرف ، لكنه خرجها على المناسبة وحدها(٦٩) ، وكذلك جعلها ابن عطية وهمًا ، ورد أبو حيان الزمخشرى وابن عطية فقال إن القراءة ليست وهمًا ولامشكلة ، وأنها قد تخرج على أحد وجهين : أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف عند عامة العرب وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائى وغيره .

الآخر : أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده ، كما قالوا فى صرف (سلاسلا ، وقواريرا)(٧٠).

ومن الأعلام التى جاءت على وزن الفعل فى الشعر (توضح) فى قول امرئ القيس :

فتوضحَ ، فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوبٍ وشمألِ

قال الأنبارى « توضح والمقراة موضعان ..... وموضعها خفض على النسق على الدخول فحومل ، إلا أن توضح نصبٌ : لأنه لايُجرى للتعريف . والتاء الزائدة فى أوله ، وما لا يجرَى لايدخله تنوين ولاخفض » (٧١).

ومثله قول لبيد :

زُجُلاً كأن نعاج تُوضِحَ فوقها وظباءَ وجرةَ عُطَّفًا أرآمها

قال الأنبارى « وتوضح مختفض بإضافة النعاج إليه ، ونصب لأنه لايجرى »(٧٢) .

ومثله قوله النابغة :

الواهبُ المائةَ الأبكارَ ، زيَّنها سعدوانُ تُوضِحَ ، فى أوبارها اللُّبدِ(٧٣)

ومثل ذلك (حومل) فى قول طرفة :

مؤللتان ، تعرف العتق فيهما كسامعتَى شاةٍ ، بحوملَ ، مفردِ (٧٤)

ومثله (يزيد) فى قول بشر بن المغيرة :

جفانى الأمير والمغيرةُ قد جفا وأمسى يزيدُ لى قد ازوَّر جانبه(٧٥)

ومثله قول ربيعه بن مقروم :

ويوم جُرادَ ، استلحمتْ أسلاتُنا يزيدَ ، ولم يمرُرْ لنا قرنُ أعضبا(٧٦)

ومثله (تزيد) فى قول أبى ذؤيب الهذلى :

يعثرن فى عَلَقِ النجيع ، كأنما كُسيتْ ، برودَ بنى تزيدَ الأذرُعُ(٧٧)

ومثله (يشكر) فى قول راشد بن شهاب :

مـــن مـبلغ فـتـيـانَ يشكرَ أننى أرى حـقـبـةً تُبدى أمـاكن للصبر(٧٨)

ومثله (تغلب) فى قول جابر بن جنى :

لتغلبَ أبكى ، إذ أثارت رمـاحُها غـوائل شـــرٌّ بينهـــا ، مُتثلِّمِ(٧٩)

ومثله (يرمرم) أو (يلملم) فى قول قرواش بن حَوْط الضبى :

ينمى وعـيـدُهمـــا إلىَّ وبيننا شُمٌّ فـوارعُ من هضـــاب يرمـرمـا(٨٠)

ومثله (تَيْمَنَ) فى قول الحارث بن وعلة الجرمى :

نجـوت نجـاءً ، لم ير الناس مـثله كـأنى عُقـابٌ ، عند تَيْمَنَ كـاسـرُ(٨١)

ومثل ذلك (تنوخ) ، و (يثرب) ، و (يغوث)(٨٢) .

ومثل ذلك (شمَّر) فى قول الشاعر :

أبوك حُبـابٌ سـارقُ الضـيف برده وجـدّىَ يا حـجـاجُ فـارسُ شـمَّرا

قال المرزوقى : « شمَّرُ : فعل فى الأصل سُمّى به الفرس ؛ لأنه ليس فى الأسماء شىء على (فعَّل) . ومثله (خضَّمُ) وهو لقب للعنبر بن مازن »(٨٣) .

ومثل ذلك (سَمْسَم) فى قول المرقش الأكبر :

عـامـــدات لخـــلٍّ سَمْسَمَ مـاينـ ـظرنَ صـوتًا ، لحاجة المحزون(٨٤)

ومثل ذلك (أخْزَم) فى قول الشاعر :

بحـسـبك أن قـد سُدْت أخْزَمَ كلهـا لكل أناسٍ ســـــادةٌ ودعـائمُ(٨٥)

وقد جاء العلم على وزن الفعل منصرفًا فى الشعر فى القافية أو التصريع أو داخل البيت ، فمما جاء فى القافية أو التصريع (حومل) فى قول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ(٨٦)

ومثل ذلك (يذبل) فى قوله :

فيالك من ليلٍ كأن نجومه بكل مغار الفتل شُدَّت بيذبُلِ(٨٧)

ومثله :

علا قطنًا ، بالشيم ، أيمنُ صوبه وأيسره على الستار فيذبُلِ(٨٨)

ومثل ذلك (ثهمد) فى قول طرفة :

لخولة أطلال ببرقة ثهمدِ تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليدِ(٨٩)

ومثله (ضرغد) فى قوله :

فذرنى وخلقى ، إننى لك شاكر ولو حلَّ بيتى نائيًا عند ضرغدِ(٩٠)

ومثله (ضمضم) فى قول زهير :

لعمرى لنعم الحى ، جرَّ عليهم بما لايواتيهم ، حصينُ بنُ ضَمْضَمِ(٩١)

ومثل ذلك (يحصب) فى قول الشاعر :

ويا عجلُ عجلَ القاتلين بِذِحْلِهم غريبًا لدينا من قبائل يحصُبِ(٩٢)

وقول الآخر :

أقول وسيفى فى مفارقِ أغلبٍ وقد خرَّ كالجذع السحوق المشذَّبِ(٩٣)

وقول أبى ذؤيب الهذلى :

فكأنها بالجزع ، جزع نبايعٍ وأولاتِ ذى العرجاء ، نَهْبٌ مُجَمَّعُ(٩٤)

أما ماجاء منصرفًا داخل البيت الشعرى فهو قليل من مثل (تولع) فى قول عبد الله بن سليمة الغامدى :

لمن الديار ، بتُولعٍ ، فـبـبـوسِ فـبـيـاضِ ريطةَ ، غـيـرُ ذات أنيسِ(٩٥)

ومثله (يزيد) فى قول البعيث بن حُرَيْث :

دعـانى يزيدُ بعـدمـا سـاء ظنه وعـبسٌ ، وقـد كـانا على حدٍّ مَنْكَبِ(٩٦)

وعلى كلٍّ فأكثر ما جاء منصرفًا فى الشعر مما كان على وزن الفعل يمكن أن يفسر بالضرورة الشعرية ، أما فى القرآن الكريم فقد فسره النحاة فيما سبق على المناسبة ، أو على لغة من يصرف جميع ما ينصرف وهما لايختلفان - فى رأينا - عن الضرورة الشعرية .

ثالثًا : المؤنث الممنوع من الصرف :

جاء عند المبرد أن التذكير هو الأصل ، وأن منع صرف المؤنث إنما هو لبعده عن الأصل(٩٧)، وقال ابن يعيش إن « التأنيث فرع على التذكير لوجهين ؛ أحدهما : أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شىء وحيوان وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركب عليها علامة ، وليس كذلك المؤنث ، الثانى أن المؤنث له علامة على ماسبق فكان فرعًا » (٩٨).

١ - ألف التأنيث :

وقف النحاة عند ألف التأنيث فجعلوها علة واحدة تقوم مقام علتين ، وقال الأشمونى «إنما استقلت بالمنع ؛ لأنها قائمة مقام شيئين ؛ وذلك لأنها لازمة لما هى فيه ، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مقدرة الانفصال ، ففى المؤنث بالألف فرعية من جهد التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء » (٩٩).

وقال السيوطى إن ألف التأنيث « مستقلة بمنع الصرف ؛ لأن مدخولها فرع من جهتين : التأنيث ولزومه » (١٠٠).

وتنقسم ألف التأنيث إلى مقصورة وممدودة ، وفيما يلى عرض لهما :

أ- ألف التأنيث المقصورة :

ذكر سيبويه أنواعًا ثلاثة للألف المقصورة : أولاها الألف المبدلة عن حرف من نفس الكلمة ، والثانية ألف الإلحاق ، والثالثة ألف التأنيث (١٠١)، وقال إن « كل فَعْلى أو فِعْلى كانت ألفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف » (١٠٢).

ثم جعل المبرد والزجاج وابن السراج وغيرهم ماكانت ألفه للتأنيث ممنوعًا من الصرف فى المعرفة والنكرة ، أما ما لحقته ألف الإلحاق فإنه يكون منصرفًا فى التنكير ، ويمنع الصرف إن كان معرفة(١٠٣) ، وإنما منع الصرف حينئذ لأن ألف الإلحاق تشبه ألف التأنيث فى زيادتها ، ويضاف إليها علة أخرى وهى التعريف (١٠٤).

وقد اختلفوا فى التفريق بين ألف التأنيث وألف الإلحاق حتى قال ابن السراج إن « حق كل ألف تجيء زائدة رابعة فمازاد أن يُحكم عليها بالتأنيث ، حتى تقوم الحجة بأنها ملحقة ؛ لأن بابها إذا جاءت زائدة رابعة فمازاد للتأنيث ، لكثرة ذلك واتساعه ، والإلحاق يحتاج إلي دليل لقلته » (١٠٥).

والألف المقصورة إذا كانت للتأنيث منعت الكلمة من الصرف سواء كانت اسمًا (علمًا) أم صفة ، مفردًا أو جمعًا (١٠٦).

وقد جاءت فى القرآن الكريم أسماء كثيرة منعت الصرف لهذه العلة ، سواء كانت الاسم مفردًا أم جمعًا ، من ذلك { أنثى - آل عمران ١٩٥ ، النساء ١٢٤ } ، و{ ذكرى - الأعراف ٢، الشعراء ٢٠٩ } ، و { أخرى - طه ٢٢ ، ٣٧ } ، و { شتى - طه ٥٣ ، الحشر ١٤ } ، و {سكارى - النساء ٣، ٤٣ } ، و { مرضى - النساء ١٠٢ ، المائدة ٦ } ، و { كسالى - النساء ١٤٢ } ، و { فرادى - الأنعام ٩٤ } ، و { أسرى - الأنفال ٦٧ } .

وقد جعل أبو حيان الألف فى الجمع من مثل { نصارى - البقرة ١١١، ١٣٥، ١٤٠، ، المائدة ١٣ ، ٨٢ } للتأنيث ونبه على منع صرف هذه الأسماء (١٠٧).

وقد جاءت { غزًى - آل عمران ١٥٦ } منصرفة فى القراءات المختلفة(١٠٨) ، كما قرئت {فرادى - الأنعام ٩٤ } منصرفة وغير منصرفة (١٠٩)، فقال مكى إن منع الصرف لأن فيها ألف التأنيث ، أما الصرف فهو لغة لبعض تميم (١١٠).

وقد جاءت { بشرى - البقرة ٩٧ ، الفرقان ٢٢ وغيرها } ممنوعة من الصرف وجاءت { بُشْرًا - الأعراف ٥٧ ، الفرقان ٤٨ ، النمل ٦٣ } منصرفة ، وهى فى الآيات الثلاث حال للرياح ، وقرئت أيضًا (بُشُرًا) على أنها جمع بشير ، والشاهد على ذلك { يرسل الرياح مبشرات - الروم ٤٦ } ، وقال مكى إن أصل الشين الضم ولكنها أسكنت تخفيفًا كرسول ورُسْل (١١١)، وكل هذا يبعد قراءة التنوين من أن تكون ألفها للتأنيث ، وبذلك يكون تعليلهم لصرف مالاينصرف من هذه الأسماء إما بأنه لغة ، أو باللجوء إلى المعنى .

وقد جاء المقصور منونًا للتأنيث فى الشعر كثيراً ، من ذلك (قرى) فى قول زهير فى معلقته :

فتغلل لكم مالا تُغِلُّ لأهلها قُرًى بالعراق من قفيزٍ ودرهم (١١٢)

ولاتحسب التنوين هنا للضرورة الشعرية ؛ فلن يحدث للبيت تغير فى الميزان إذا لم تنون ، إذ إن الألف المقصورة والتنوين تحسب فى الشعر بحرف ساكن .

ومن ذلك كلمة (منًى) فى قول لبيد بن ربيعة فى معلقته :

عفت الديار محلُّها ، فمقامُها بمنًى ، تأبَّد غولها فرجامُها

وقد علل التبريزى ذلك بقوله إن (منى) تؤنث وتذكَّر ، فمن أنَّث لم يصرفها ومن ذكَّر صرفها » (١١٣).

وقد جاءت منونة فى المفضليات أيضًا فى قول الشنقرى :

قتلنا قتيلاً مُحْرِمًا ، بملبَدٍ جمار منًى ، وسط الحجيج المصوَّتِ(١١٤)

وفى قول العجير السلولى فى الحماسة :

أقـول لعـبـد الله وهنًا ودوننا مُناخُ المطايا من منًى فـالمحـصَّبُ(١١٥)

ولم تنصرف الكلمة فى الأبيات الثلاثة السابقة للضرورة الشعرية ، وقد نقبل تعليل التبريزى الدلالى ، ونضيف علة أخرى وهى أن التنوين جاء لدفع توهم الإضافة ، أى إضافة (منًى) إلى مـابعـدها ، لأن التنوين ينافى الإضـافـة ، أو لنقل إنه لبـيـان الوقف على الكلمة(١١٦).

وجاءت كلمة (منى) منونة أيضًا فى قول حبيبة ابنة عبد العُزَّى :

إنى وربِّ الراقـصـات إلى منًى بجنوب مكةَ هديهن مـقلَّدُ(١١٧)

ومثله قول الحارث بن خالد المخزومى :

إنى ومـا نحـروا غـداة منًى عند الجـمـار تؤودها العُقُلُ(١١٨)

وفى هذين البيتين يضيف التنوين موسيقى داخلية للبيت ، وربما كان ذلك السبب فى اختيار الشاعر للتنوين (١١٩).

وقد جاء التنوين أيضًا للجمع فى مثل (ربى) فى قول خلف بن خليفة :

ربىٌ حـولهـا أمـثـالُهـا إن أتيـتـهـا قَرَنْتُك أشـجـانًا ، وهنَّ سكونُ(١٢٠)

ومثله (منًى) فى قول عبد الرحمن الزهرى :

أجـدَّ لنا طيبُ المكان وحـسنُه منًى ، فـتـمنينا فكنتِ الأمـانيـا(١٢١)

وفى قول رجل من بنى الحارث :

منًى إن تكن حقًا تكن أحسن المنى وإلاَّ فقد عشنا بها زمنًا رغدا(١٢٢)

ومثل قول سيار بن قصير الطائى :

ولاحقة الآطال أسندتُ صفَّها إلى صفَّ أخرى من عِدًى فاقشعرَّتِ(١٢٣)

وعلل المرزوقى التنوين بإرادة التنكير ، حيث قال « إنما نكر قوله (عدًى) لينبه به على اختلافهم وكثرتهم »(١٢٤) ، وإن كان الجمع - عنده - مآله إلى التأنيث (١٢٥).

وقد تعد الألف للتأنيث فيمنع الاسم من الصرف وقد تعد ألف إلحاق فينصرف ، ومن أمثلة ذلك (معزًى) ، وإن كان سيبويه قال إن معزى ليس فيها إلا لغة واحدة ، تنوّن فى النكرة(١٢٦) ، وقد جاءت منونة فى قول حريث بن عنّاب :

كأنهم معزًى قواصعُ جرّةٍ من العىّ أو طيرٌ بخفّان تَنْغِقُ

وقال التبريزى « ومعزًى يجوز أن ينون وألا ينون بجعل ألفه للإلحاق أو للتأنيث »(١٢٧).

أما أعلام الأنبياء التى جاءت فى القرآن الكريم من مثل (موسى)(١٢٨)، و(عيسى)(١٢٩) فقد منعت الصرف لأنها أعلام أعجمية عند سيبويه والبصريين ، فإذا أردت (موسى) الحديد، فإنها تكون منصرفة إلا إذا سميت بها رجلاً لم تصرفها ، لأنها مؤنثة ، وإذا لم تجعل (عيسى) أعجميًا فإن ألفه تكون للإلحاق (١٣٠).

ومما سبق يمكننا القول إن النحاة جعلوا الألف المقصورة تمنع الاسم الصرف سواء كان علمًا أم صفة ، مفرداً أو جمعًا لأن الجمع مآله إلى التأنيث ، فإذا جاء الاسم منصرفًا جعلوا تلك الألف للإلحاق ، أو جردوا الاسم من التأنيث ، أو خرجوا ذلك على الضرورة الشعرية ، وليست الضرورة مسئولة عن كل ما ينصرف ، وقد جاءت تلك الأسماء فى القرآن كما جاءت فى الشعر ، على أنه لاينتفع بتنوين المقصور فى الشعر كما يقول ابن يعيش(١٣١) وكما فصلنا فيما سبق مما يجعلنا نضيق القول بالضرورة الشعرية فى صرف مالاينصرف من المقصور .

ب - ألف التأنيث الممدودة :

يمنع الاسم من الصرف إذا كانت للتأنيث ، وقد مثل سيبويه بأمثلة كثيرة من المفرد من مثل : صفراء ، وقوباء ، وكبرياء ، وزكرياء ، ومن الجمع مثل : أصدقاء ، وأصفياء ، وجعل الألف زائدة فى كل ذلك ، أما إن كانت الهمزة مبدلة من الياء فى مثل علباء وحرباء ، فإنهما ينصرفان ، لأن الألف والهمزة هنا جاءتا للإلحاق ، وأنها بدل من حرف لايؤنث به كالألف ، كما عرض اختلاف العرب فى صرف (غوغاء) ومنعها من الصرف ، فمن أنث لم يصرفها ، ومن ذكّرها صرفها ، وقد وافق الزجاج سيبويه فى كل ذلك (١٣٢).

وقد جاء الممدود فى القرآن الكريم ممنوعًا من الصرف مفرداً مثل (صفراء - البقرة ٦٩)، و(زكرياء - آل عمران ٣٧) ، و (بيضاء - الأعراف ١٠٨) ، وجمعًا مثل : (شهداء - البقرة ١٤٣ ، آل عمران ٩٩ ، ١٤٠ وغيرهما) ، و (ضعفاء - البقرة ٢٦٦) ، و (شركاء - الأنعام ١٠٠ ، ١٣٩) ، و(شفعاء - الأعراف ٥٣) ، و (خلفاء - الأعراف ٦٩ - ٧٤) ، وهى على وزن (فُعلاء) ، ومثل ذلك ماجاء على وزن (أفعلاء) من مثل : (أغنياء - البقرة ٢٧٣ ، آل عمران ١٨١) ، و (أولياء - آل عمران ٢٨ ، النساء ٨٩ ، ١٣٩ وغيرها)، و (أنبياء - المائدة ٢٠) . أما وزن (أفعال) ومنه (أسماء - الأعراف ٧١ وغيرها) فقد جاءت منصرفة ، بينما جاءت كلمة (أشياء - المائدة ١٠١) ممنوعة من الصرف ، وعلل بعض النحويين ذلك - كما يقول الفراء - بأنها وإن كانت وزنها (أفعال) إلا أنها كثرت فى الكلام فأشبهت (فَعْلاء) فلم تصرف كما لم تصرف (حمراء) ، لكنه قال إن الحرف إذا كثر به الكلام خف فأجروه ، ثم قال هؤلاء إنها تجمع على (أشاوَى) مثل عذراء وعذارى ، وأشياوات مثل حمراوات ، ولهذا منعت من الصرف ، واعترض على ذلك أيضًا بأن اسم وابن قد تجمع على أسماوات وأبناوات ، ومع ذلك فهى منصرفة(١٣٣) . وقد خطأ العكبرى من جعل وزنها فعلاء ، وعرض أقوال النحاة فيها ، فقال إن الخليل وسيبويه على أن أصلها (شيئاء) ثم قدمت الهمزة الأولى التى هى لام الكلمة فأصبحت (أشياء) على وزن (لفعاء) وتبقى الهمزة الأخيرة للتأنيث وهى التى جعلتها ممنوعة من الصرف ، أما الأخفش والفراء فيريان أنها مثل (هيْن) تخفيف (هيِّن) التى تجمع على (أهوناء) فأصلها (أشيآء) ثم حذفت اللام فأصبح وزنها (أفعاء) ولازالت الهمزة للتأنيث ، وهى التى منعتها الصرف(١٣٤) . ونلاحظ أن هؤلاء النحاة يحاولون أن يدفعوا عن (أشياء) ، وزن (أفعال) الذى به تكون الهمزة أصلية فتكون الكلمة منصرفة كأخواتها (أسماء ، وأبناء) ، ونرى أنهم كلفوا أنفسهم الكثير بهذا العنت ، وكان الأجدر بهم أن يقولوا كما قال الكسائى وأبو حاتم إن « أشياء (أفعال) جمع شىء كبيت وأبيات ، وكان يجب أن ينصرف ، إلا أنه سمع غير مصروف » (١٣٥). بدلا من القول بالقلب المكانى أو الإعلال بالحذف .

وقد قرئت (سيناء - المؤمنون ٢٠) بفتح السين وبكسرها ، وهى ممنوعة من الصرف فى القراءتين ؛ لأنها إذا فتحت السين تكون الهمزة للتأنيث ، وتكون (سيناء) صفة ، وإذا كانت السين مكسورة تكون الهمزة بدلاً من الياء ، وليست للتأنيث ، إذ ليس فى كلام العرب (فعلاء) بكسر الأول وهمزته للتأنيث ، وتكون حينئذ ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ لأنها اسم للبقعة (١٣٦) ، لكن الكوفيين يرون أن همزة (فِعلاء) بكسر الفاء تكون للتأنيث(١٣٧) ، وهو مايمكن أن نقبله فى (سيناء) لأنها ليست اسمًا متصرفًا حتى نقول إن همزتها منقلبة عن ياء أو واو .

ومثل (سيناء) مفتوحة العين كثير فى الشعر ، فقد جاء وزن (فَعلاء) بفتح الفاء ممنوعًا من الصرف فى المعلقات من مثل (بيضاء ، عوجاء ، صهباء ، خنساء ، زوراء ، صفراء ، شمطاء ، عمياء ، وغيرها) ، وفى المفضليات والحماسة (١٣٨).

وقد أشار النحاس فى شرحه للمعلقات عند قول الحارث بن حلزة اليشكرى :

بعد عهدٍ لها ببرقة شمَّا ءَ وأدنى ديارها الخلصاءُ

حيث قال « شمَّاء : اسم أكمة(١٣٩) ، ولم يصرفها لأن فيها ألف التأنيث » (١٤٠).

وعند قول الحارث أيضًا :

أجمعوا أمرهم بليلٍ فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاءُ

قال : « ومن العرب من يصرف (ضوضاء) فى المعرفة والنكرة ، وهو الاختيار عند أبى إسحاق ، لأنه عنده بمنزلة قلقال وزلزال ، ومن العرب من لايصرفه فى معرفة ولانكرة يجعله مثل حمراء وما أشبهها »(١٤١) فهمزة (ضوضاء) إذا كانت للتأنيث كانت ممنوعة من الصرف مثل حمراء ، وإذا كانت للإلحاق فهى منصرفة .

ومثل (سِيناء) مكسورة الفاء جاء فى الشعر (حِزباء) لكنها جاءت منصرفة فى قول الراعى :

إذا نُصِبتْ للطارقين حسبتها نعامة حِزباءٍ تقاصر جيدها(١٤٢)

وقد جاءت الهمزة منقلبة فى مثل (عشاء)(١٤٣) ، و (ظباء)(١٤٤) فصرف .

وجاء وزن (أفعال) منصرفًا من مثل (أنباء)(١٤٥) ، و (أحياء)(١٤٦) ، ومثل ذلك (أنضاء) فى قول عُتيّ بن مالك :

كأنى والعداءُ لم نسرِ ليلةً ولم نُزجِ أنضاءً لهنَّ زميلُ(١٤٧)

لكن كلمة أشياء جاءت ممنوعة من الصرف فى الشعر أيضًا فى قول الحماسى :

يعاتبنى فى الدين قومى وإنما ديونىَ فى أشياءَ تكسبُهم حمدا(١٤٨)

وجاءت كلمة (سيمياء) منصرفة فى قول ابن عنقاء الفزارى :

غلامٌ رماه الله بالخير مقبلاً له سيمياءٌ لا تَشُقُّ على البصرِ(١٤٩)

وليس صرفها للضرورة الشعرية ، لأن وزن البيت يحتمل أن تنصرف هكذا فتكون التفعيلة (مفاعيلن) ، أما إذا لم تنصرف فتتحول التفعيلة إلى (مفاعلن) وهو مقبول فى بحر الطويل .

إن ما يحدد الصرف ومنعه كون الهمزة للتأنيث أو لغيره ، فإذا كانت للتأنيث منع الاسم من الصرف ، أما إذا كانت للإلحاق أو منقلبة عن حرف آخر فإن الكلمة تكون منصرفة ، وتبقى معاناة المتعلم فى معرفة ذلك ، أما فى الجمع فقد جعل النحاة أوزانًا ممنوعة الصرف وأخرى منصرفة والذى يحدد ذلك أيضًا كون الهمزة للتأنيث أولاً أو بمعنى آخر زائدة أم من أصل المفرد، وقد شذ عن ذلك بعض الأسماء مثل (أشياء) .

٢ - العلم المؤنث :

يقول سيبويه « كل هاء كانت فى اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لاينصرف فى المعرفة ولاينصرف فى النكرة » (١٥٠). والذى منعه التأنيث إنما هو هذه الهاء سواء كان علمًا لمؤنث مثل فاطمة ، أو لمذكر مثل طلحة وحمزة ، كما جاء عند المبرد وابن السراج (١٥١)، والزجاج

الذى يقول « كل ما دخلته هاء التأنيث ، وكان معرفة لم ينصرف ، فإن كان نكرة انصرف ، وذلك نحو (حمزة) ، وطلحة وحمزة إذا كان واحد من هذه اسمًا لمذكر أو مؤنث معروف فإنه لاينصرف »(١٥٢) .

فإن كان العلم مذكراً وسمى « بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدًا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذى يلائمه ، فلما عدلوا عنه ماهو فى الأصل ، وجاءوا بما يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمى »(١٥٣)، ومثل ذلك قول الزجاج « اعلم أن ماكان على أربعة أحرف ، وكان مؤنثًا أصلاً فى المؤنث ، أو مشتقًا للمؤنث ، سميت به مذكراً ؛ لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة ، وذلك مثل : عناق ، وعقرب ... الخ »(١٥٤).

وهذا واضح عند السيوطى أيضًا الذى يقول إن التأنيث « يمنع مع العلمية سواء كان لفظيًا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكر كفاطمة وطلحة ، أم معنويًا وهو علم المؤنث الخالى من الهاء كزينب وسعاد »(١٥٥).

وقد جعل الأشمونى التاء مقدرة فى مثل سعاد وزينب وعناق ، ثم قال إن « المؤنث بالتاء لفظًا ممنوع من الصرف مطلقًا ، أى سواء كان مؤنثًا فى المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا ... وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو : زينب وسعاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرك الوسط كسقر ولظى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع »(١٥٦).

ومما جاء منتهيًا بالتاء فى القرآن الكريم (مكة) فى قوله تعالى [وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة - الفتح ٢٤) ، قال النحاس « ولم تنصرف (مكة) لأنها معرفة اسم للمؤنث »(١٥٧)، ومثل ذلك (بكة) فى قوله تعالى (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة - آل عمران ٩٦) .

وفى قوله تعالى (وإن كان أصحاب الأيكة لظالمين - الحجر ٧٨) ، و (.. وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب - ص ١٢ ، ١٣) قرئت (ليكة) بلام مفتوحة بفتح التاء (١٥٨)، فقال ابن خالويه « وترك صرفها للتعريف والتأنيث : أو لأنها معدولة عن وجه التعريف الجارى بالألف واللام ، وقد فرّق بعض القرّاء بين الهمز وتركه ، فقال : الأيكة اسم لبلد وليكة اسم القرية ، وقيل هى الغيضة »(١٥٩) ، فعلل منع صرفها بالعلمية والتأنيث ، أو العلمية والعدل.

وقد أشار الفراء إلى مثل ذلك حين جعل الحطمة اسمًا من أسماء النار ولو جاء دون الألف واللام لمنع الصرف (١٦٠).

ومما جاء علمًا لمؤنث ممنوعًا من الصرف بغير التاء (بابل) ، قال الأخفش « بابل لم ينصرف لتأنيثه ، وذلك اسم كل مؤنث على حرفين أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فهو ينصرف ، وماكان سوى ذلك من المؤنث فهو لاينصرف مادام اسمًا للمؤنث » (١٦١).

وقد جاءت (سجين) منصرفة فى قوله تعالى (وما أدراك ما سجينٌ - المطففين ٨) فعلل الفراء ذلك بأنها صفة وليست علمًا ، أو أنها علم لمذكر هو الحجر الذى فيه الكتاب ، حيث يقول : « ذكروا أنها الصخرة التى تحت الأرض ، ونرى أنه صفة من صفاتها ؛ لأنه لو كان لها اسمًا لم يجر . وإن قلت أجريته لأنى ذهبت بالصخرة إلى أنها الحجر الذى فيه الكتاب كان وجهًا » (١٦٢).

وقد قرئت (سلسبيلاً) فى قوله تعالى (عينًا فيها تسمى سلسبيلا - الإنسان ١٨) منصرفة وممنوعة من الصرف ، فقال الزمخشرى « وقرئ سلسبيل على منع الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث »(١٦٣)، وهى على قراءة منع الصرف علم للعين ، وعلى قراءة الصرف ، إما أنها صفة للماء ، أو أنها ممنوعة من الصرف وصرفت كما ينصرف الممنوع من الصرف فى الشعر، وهذا مانجده عند الفراء والنحاس ، قال الفراء « ذكروا أن السلسبيل اسم للعين ، وذُكِر أنه صفة للماء لسلسلته وعذوبته ، ونرى أنه لو كان اسمًا للعين لكان ترك الإجراء فيه أكثر ،

ولم نر أحداً من القراء ترك إجراءها ، وهو جائز فى العربية .... أجروا ما لايجرى وليس بخطأ؛ لأن العرب تجرى مالايجرى فى الشعر ، فلو كان خطأ ما أدخلوه فى أشعارهم »[١٦٤] والفراء بذلك يجيز صرف مالاينصرف فى غير الشعر كما صرف فى الشعر ولو كان ذلك خطأ لما أدخله العرب فى أشعارهم .

أما فى الشعر فقد جاءت أعلام مؤنثة منتهية بتاء التأنيث ممنوعة من الصرف ، من ذلك فى المعلقات قول طرفة بن العبد :

لخـولة أطلال ببـرقـة تهـمـد تلوح كـبـاقى الوشم فى ظاهر اليـد

قال النحاس « لخولة فى موضع خفض باللام الزائدة ، إلا أنها لم تنصرف ؛ لأن فيها هاء التأنيث وهى معرفة . قال ابن الكلبى : خولة امرأة من بنى كلب » [١٦٥]، ومثل ذلك عند طرفة (دجلة)[١٦٦] ، و (مرة) اسم رجل فى قول زهير :

سعى ساعيا غيظ بن مرةَ ، بعدما تبزّل مـابين العشيرة بالـــــدم[١٦٧]

و (عبلة) فى قول عنترة :

يادار عـبلة بالجـواء تكلمى وعـمى صـبـاحًا دار عـبلةَ واسلمى

قال الأنبارى « وعبلة مخفوضة بإضافة الدار إليها ، ونصبت لأنها لاتجرى للتعريف والتأنيث »[١٦٨] ، ومن ذلك (رهوة) علم لجبل فى قول عمرو بن كلثوم :

نصـبنا مـثل رهوةَ ذات حَدٍّ مُحـافظةً وكنا السـابقين

قال الأنبارى « ورهوة : خفض بإضافة مثل إليها ، وانتصبت لأنها لاتجرى »[١٦٩].وقال النحاس « ورهوة معرفة .... فلذلك لم يصرفها » ، وقال إنها موضع بعينه [١٧٠].

ومثل ذلك (بيشة) فى قول لبيد :

حُفِزت وزايلهـا السـراب كـأنهـا أجـزاع بيـشـةَ أثلُها ورضـامُهـا

قال الأنبارى « وبيشة لاتجرى للتعريف والتأنيث »(١٧١) . ومثله (كندة) فى قول الحارث:

أعلينا جناحُ كندةَ أن يغـ ـنم غازيهم ومنّا الجزاء

قال الأنبارى « وكندة نصب وهو فى موضع خفض » (١٧٢).

ومثل ذلك كثير نحو : حنيفة ، قضاعة ، هريرة ، فطيمة ، مية ، وأمامة ، ونسيبة وخولة وأميمة وغير ذلك (١٧٣)ومن ذلك ماكان علمًا لرجل مثل : ربيعة ، وأمية ومرة وقدامة ورواحة وعُمارة ، وثعلبة(١٧٤) ، أو علمًا لقبيلة مثل : فزارة وجهينة وبجيلة وضبيعة ، وجفنة(١٧٥)، أو علمًا لمكان مثل : بيشة ، وحربة ، ونخلة ومكة (١٧٦)، أو علمًا لفرس مثل : وجرة وسَكَابَ(١٧٧).

وقد يكون العلم منتهيًا بالألف الممدودة مثل : أسماء وذُكاء(١٧٨) أو المقصورة مثل سلمى وبصرى وليلى وريًا (١٧٩)، أو بغير علامة تأنيث مثل : سعاد ، وخِندِف ونوار وليس وسَنْبس وبيهس وعكاظ وسعاد وجوهر وزينب وقَذُر - علم امرأة - ، ومُوقِع وجرول - قبيلتان ، وتماضر(١٨٠) .

وقد جاء العلم المؤنث منصرفًا فى الشعر - لكنه قليل - من مثل (عنيزة) فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مُرجلى(١٨١)

وقول شبيب بن البرصاء :

لعمرى لقد أشرفتُ يومَ عنيزةٍ على رغبة لو شدَّ نفسى مريرها(١٨٢)

ومن ذلك (ضباعة) و (رصافة) وهما جبلان فى قول جابر بن حريش :

فالجزع بين ضباعة فرصافةٍ فعوارضٍ جَوَّ البسابس مُقفِرا(١٨٣)

ومثل ذلك (خندف) فى قول بشامة بن الغدير :

ولقد غضبتُ لخندفٍ ولقيسها لما ونى عن نصرها خُذّالها

وهو علم لامرأة ، وقد جاء ممنوعًا من الصرف فيما سبق (١٨٤).

ومثل (رزاح) فى قول قسام بن رواحة السنبسى :

ومـازال من قـتلى رزاحٍ بعـالج دمٌ نافعٌ أو جـاسـدٌ غـيـرُ مـاصح(١٨٥)

أما العلم المنتهى بألف وتاء فقالوا إن التنوين فيه هو تنوين المقابلة ، وهذا ما نجده عند سيبويه والمبرد (١٨٦)، لكنهما أجازا حذف التنوين من أذرعات وعرفات ، قال سيبويه « ومن العرب من لاينون أذرعات ويقول هذه قريشياتُ كما ترى ، شبهوها بهاء التأنيث ، لأن الهاء تجيء للتأنيث ولاتلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة »(١٨٧) .

وقد وقف الأخفش عند (عرفات) فى قوله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات - البقرة ١٩٨) ، فقال « صرف (عرفات) لأنها تلك الجماعة التى كانت تنصرف ، وإنما صرفت لأن الكسرة والضمة فى التاء صارت بمنزلة الياء والواو فى (مسلمين ، ومسلمون) لأنه تذكير ، وصار التنوين فى نحو (عرفات ومسلمات) بمنزلة النون ، فلما سمى به ترك على حاله ، كما يترك (مسلمون) إذا سمى به على حاله حكاية . ومن العرب من لايصرف إذا سمى به ، ويشبّه التاء بهاء التأنيث ، نحو حمدة وذلك قبيح ضعيف ، قال الشاعر :

تنورتهـا من أذرعـاتٍ وأهلهـا بيـثـرب أدنى دارها نظر عـال

ومنهم من لاينون (أذرعات) ، ولا (عانات) وهو مكان » (١٨٨).

أما الزجاج فيرى أن الوجه الكسر والتنوين ، ويجوز عنده منعه من الصرف ، إلا أنه لايكون إلا مكسوراً ، وإن أسقط التنوين ، وأما الفتح فخطأ ، لأن نصب الجمع وفتحه كسر(١٨٩).

أعلام البلاد والقبائل والأحياء والسور

هذه الأعلام مما يتبع العلم المؤنث فى الممنوع من الصرف ، وقد جعل سيبويه بابًا لكل نوع منها وفصل فى تلك الأسماء وتبعه فى ذلك النحاة .

فمن ذلك أسماء الأرضين ، وقد وقف سيبويه عند الثلاثى منها ، ثم ذكر منها مايذكر ومايؤنث ومايجوز فيه التذكير والتأنيث (١٩٠)، ومنع الصرف عندهم متوقف على إرادة التأنيث ، قال المبرد « فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها وتذكيرها على ذلك : تقول : هذا بلد ، وهى بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة وتذكيره كالرجل والمرأة . فكل ما عنيت به من هذا بلداً ، ولم يمنعه من الصرف مايمنع الرجل فاصرفه . وكل ماعنيت به من هذا بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة ، وصرفه مايصرف اسم المؤنث ، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين، والوجه الآخر جائز »(١٩١) ، وقد تبع الزجاج سيبويه فى ذلك (١٩٢).

كذلك يكون منع الصرف عند سيبويه مرتبطًا بإرادة اسم القبيلة ، فإذا قلنا هذه تميمٌ على تقدير حذف المضاف ، أى : هذه بنو تميمٍ فإن الاسم يكون منصرفًا ، أما إن جعلنا تميمًا اسمًا للقبيلة فإنه يمنع الصرف ، فإذا قصد اسم الحى فإنها تنصرف ، وقد مثل لذلك بشعر كثير جاءت فيه أسماء القبائل منصرفة وغير منصرفة (١٩٣)، ثم جعل بابًا لما لم يقع إلا اسمًا للقبيلة، وجعل فيه عمان ويهود ومجوس(١٩٤) ، وقد تبعه المبرد والزجاج فى ذلك (١٩٥).

وكذلك جعل سيبويه بابًا لأسماء السور ، والأمر فيه يشبه ما سبق فى أسماء القبائل ، حيث إرادة التأنيث هى المانعة للصرف ،و وكذلك العجمة فى مثل (حاميم) ، فهو مثل قابيل وهابيل ، وكذلك طاسين وياسين (١٩٦)، واكتفى المبرد بالإشارة إلى الأعجمى(١٩٧) ، وقد تبع الزجاج سيبويه فى ذلك أيضًا (١٩٨).

وقد لخص السيوطى كل ذلك فى قوله « صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى ، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعد ، وتميم ، أو الحى كقريش ، وثقيف صُرِف ، أو الأم كباهلة ، أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية ، وكذا إن أريد باسم البلد المكان ، كبدر وثبير صرف - أو البقعة كفارس وعمان منع ، أو بالكلمة اللفظة نحو : كتب زيدٌ فأجاد ، أى فأجاد هذا اللفظ صرف . أو الكلمة نحو فأجادها منع . وكذلك الأفعال وحروف الهجاء والسور . وقد يتعين اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة»(١٩٩).

وفى رأيى أن النحاة لم يكونوا فى حاجة إلى هذا التفريع ، فهذه الأبواب كلها تتبع العلم المؤنث . ومنع الصرف فيها مرتبط باعتبار المعنى - عندهم - ، فلا ينصرف اسم القبيلة أما إذا كان اسم رجل أو حى فإنه ينصرف . ومما وقفوا عنده فى ذلك (سبأ) فهى إذا كانت منونة تكون اسمًا للحى أو الرجل ، وإن كانت غير منصرفة فهى اسم للقبيلة(٢٠٠) ، ومن ذلك (مدين) فهى ممنوعة من الصرف اسم بقعة أو مدينة أو قبيلة (٢٠١)، ومثلها (سيناء) بكسر السين على أنها اسم للبقعة (٢٠٢)، و (يأجوج ومأجوج) إذا كانا عربيين ولم يصرفا جعلا اسمين لقبيلتين (٢٠٣)، وكذلك (عاد) إذا صرف جعل اسمًا للحى ، وإذا منع الصرف فهو اسم للقبيلة (٢٠٤).

وقد وقف الفراء عند (حنين) فى قوله تعالى (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم - التوبة٢٥) ، فقال : " حنين : واد بين مكة والطائف ، وجرى (حنين) لأنه اسم لمذكر . وإذا سميت ماء أو واديًا أو جبلاً باسم مذكر لاعلة فيه أجريته . من ذلك حنين وبدر وأحد وثبير ، ودابق ، وواسط ، وإنما سمى واسطًا بالقصر الذى بناه الحجاج بين الكوفة والبصرة . ولو أراد البلدة أو اسمًا مؤنثًا لقال : واسطة ، وربما جعلت العرب واسطًا وحنين وبدر اسمًا لبلدته التى هو بها فلا يجرونه ، وأنشدنى بعضهم (وهو لحسان بن ثابت)

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنينَ يوم تواكل الأبطال

وقال آخر :

ألسنا أكرم الثقلين رَجْلاً وأعظمه ببطن حراءَ نارا

فجعل (حراء) اسمًا للبلدة ، التى هو بها ، فكان مذكراً يسمى به مؤنث لم يُجْرَ .

وقال آخر :

لقد ضاع قوم قلدوكم أمورهم بدابق إذ قيل العدو قريب

رأوا جسداً ضخمًا فقالوا مقاتل ولم يعلموا أن الفؤاد نخيب

ولو أردت ببدر البلدة لجاز أن تقول مررت ببدر ياهذا (٢٠٥).

وقد قرئت (ثمود) فى القرآن منصرفة وممنوعة من الصرف فى آيات كثيرة (٢٠٦). فقال الفراء « من أجراها جعلها اسمًا لرجل أو لجبل ، ومن لم يجرها جعلها اسمًا للأمة التى هى منها .... وما أردت به القبيلة من الأسماء التى تجرى فلا تجرها ، وإجراؤها أجود فى العربية ، مثل قولك : جاءتك تميمٌ بأسرها ، وقيسٌ بأسرها ، فهذا مما يُجرَى ولا يجرى » (٢٠٧).

وكذلك قال الأخفش « إنما صرفت لأنه جعل (ثمود) اسم الحى واسم أبيهم ، ومن لم يصرف جعله اسم القبيلة » (٢٠٨)، وكذلك قال النحاس(٢٠٩) واعترض على من قال إن الغالب على ثمود التأنيث ، قال « لأن ثمودًا يقال له حى ، ويقال له قبيلة ، وليس الغالب عليه القبيلة ، بل الأمر على ضد ماقال عند سيبويه ، والأجود عند سيبويه فيما لم يُقَل فيه بنو فلان الصرف ، نحو : قريش ، وثقيف ، وما أشبههما ، وكذا ثمود ، والعلة فى ذلك أنه لما كان التذكير الأصل ، وكان يقع له مذكر ومؤنث ، كان الأصل والأخف أولى ، والتأنيث بالغ جيد »(٢١٠).

وقال ابن خالويه إن الصرف على وجهين : أحدهما أنه اسم حى أو رئيس ، والآخر أنه (فعول) من الثمد وهو الماء القليل . ومنع الصرف على أنه اسم قبيلة فاجتمع فيه علتان فرعيتان ؛ إحداهما التأنيث وهو فرع للتذكير ، والأخرى التعريف وهو فرع للتنكير (٢١١).

وقد أشار إلى ذلك أيضًا مكى بن أبى طالب وأبو حيان الذى قال ذلك فى (قريش)(٢١٢).

وقد جاءت تلك الأعلام في الشعر ممنوعة من الصرف من مثل (حمير) فى قول سبيع بن الخطيم :

تنفى الحصا حَجَزاتُتُ ، وكأنه برحال حميرَ بالضحى محفوف(٢١٢)

وقول أحد شعراء حمير :

حتى تولّتْ جموع حميرَ فالفلُّ سريعٌ يهوى إلى أمَمِهْ(٢١٣)

ومثل ذلك (أُسَيِّد) اسم قبيلة فى قول باعث بن صُريم :

سائل أُسَيِّدَ هل ثأرتُ بوائلٍ أم هل شفيتُ النفس من بلبالها

قال المرزوقى « أراد به قبيلة ولذا منعه الصرف »[٢١٥].

ومثل ذلك (عكاظ) فى قول عاتكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعشى الناظرين إذ همو لمحوا شعاعه[٢١٦].

وقول امرأة قتل زوجها :

متى تردوا عكاظَ توافقوها بأسماع مجادعُها قصار[٢١٧].

ومثل ذلك (عامر) علمًا على قبيلة فى قول هلال بن رزين :

وأيقنت القبائل من جنابٍ وعامرَ أن سيمنعها نصير[٢١٨]

وقد جاءت أعلام لقبائل ومواضع ممنوعة من الصرف أخرى من مثل : موقع ، وجرول ، وحارث وجوهر وجذام ومرعش وجديس [٢١٩]، ويمكن تخريج منع صرف هذه الأعلام على الضرورة إلا أن أكثر النحاة يقبحون منع صرف الاسم المنصرف .

ومع هذه الأعلام الممنوعة الصرف فإننا نجد أعلامًا أكثر منصرفة ، من ذلك (حمير) فى قول حسان بن ثُبيتة :

ونحن أجرنا الحيَّ كلبًا وقد أتت لها حميرٌ تُزجى الوشيج المقوَّما[٢٢٠]

وقول هلال بن رزين :

فحانت حميرٌ لما التقينا وكان لهم بها يوم عسيرُ[٢٢١]

وحمير فى البيتين مؤنثة تدل على القبيلة ، ومع ذلك فهى منصرفة مما يخالف قول النحاة ، ويجعلنا نخرجها على الضرورة الشعرية .

ومثل ذلك (قريش) فى قول الشاعر :

تولتْ قريشٌ لذة العيش واتقت بنا كلَّ فجٍّ من خراسان أغبرا

فليت قريشًا أصبحت ذات ليلة تؤم بها موجًا من البحر أكدرا[٢٢٢]

ومن ذلك (هذيل) فى قول تأبط شراً :

فلئن فلتْ هذيلٌ شـــبـــاهُ لبـــمـــا كـــان هذيلاً يَفُلُّ(٢٢٣)

ومنه (تميم) فى قول الشاعر :

ومـيـعـاد قـوم إن أرادوا لقـاءنا مـيـاهُ تحـامـتـهـا تميمٌ وعـامـرُ(٢٢٤)

ومثله قول المسيب بن علس :

ولـــذا كـــم زعـمت تميمٌ أنـــه أهل الـسـمـاحـة والندى والبـاعِ(٢٢٥)

ومثله (تميم) ، و(عامر) فى قول بشر بن أبى خازم :

غـضـبت تميمٌ أن تُقـتَّل عـامـرٌ يوم النسـار فـأعـقـبـوا بالصـيلم(٢٢٦)

ومثله أيضًا (معدٌ)(٢٢٧) ، ومذحج(٢٢٨) ، وسليم (٢٢٩)

ومن ذلك أيضًا (زهير) فى قول غلاق بن مروان :

فـأضـحت زهيـرٌ فى السنين التى مـضت ومـابعـدُ لايُدعَون إلا الأشـائـمـا

قال المرزوقى « أنَّث الفعل ، لأن المراد بذكر زهير القبيلة بأسرها »(٢٣٠) ومـــثل ذلك (حيىٌ)(٢٣١) ، و(وائل)(٢٣٢) .

ومن الأماكن التى جاءت منصرفة (حنين) فى قول الحريش أو العباس بن مرداس :

شـهـدن مع النبى مُسـوَّمـاتٍ حنينًا ، وهى دامـيـة الحـوامى(٢٣٣)

ومثله كذلك (عسجل) فى قول العباس بن مرداس :

أبلغ أبا سلمى رسـولاً يروعـه ولو حلَّ ذا شـدر وأهلى بعـسـجلِ(٢٣٤)

بل إن (هاجر) وهو علم مؤنث لقبيلة قد جاء منصرفًا فى قول شمعلة بن الأخضر :

وضـعنا على الميـزان كـوزاً وهاجـراً فـمـالت بنو كـوز بأبناء هاجـرِ(٢٣٤)

وقد جعل سيبويه (عُمان) من الأسماء التى يغلب عليها التأنيث[٢٣٥] ونجدها منصرفة فى قول بشر بى أبى :

جلبن بإذن الله مقتل مالك وطرّحن قيسًا من وراء عُمانِ[٢٣٦]

ولا تخريج لكل ذلك عندهم إلا الضرورة الشعرية ، فهل تتحمل الضرورة كل هذا ؟

أما إذا كانت هذه الأعلام للرجال لا للقبائل فإنها منصرفة ، ومن ذلك (عبس) فى قول زهير :

تداركتما عبسًا وذبيان بعدما تفانوا وبقّوا بينهم عطر منشم

وقال الأنبارى « عبسًا منصوب بتداركتما ، وأجرى لأنه اسم لرجل لاعلة تمنعه الإجراء » ، ونتساءل كيف يكون اسم رجل وقد جاء الفعل بعده بالجمع (تفانوا ، وبقّوا) .

إن تخريج مثل هذه الأسماء على الضرورة الشعرية كثير ، كما أن تخريجها على معنى التأنيث فيه كثير من العنت وقد رأينا ما يخالف قاعدتهم وهو كثير فى أنه جاء منصرفًا مع أنه علم للقبيلة ، وفى رأيى أن هذه الأسماء يجوز صرفها ومنع الصرف بعدما عرضناه من نصوص .

ثالثًا : زيادة الألف والنون وتشبيه ذلك بالتأنيث :

من الممنوع من الصرف ما لحقته الألف والنون سواء أكان صفة أم علمًا ؛ وقد فتح سيبويه بابًا لما لحقته الألف والنون فى المعرفة والنكرة - أى علمًا أو صفة - وجعل منها : عطشان وسكران وعجلان ، ثم قال إنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها على مثالها فى عدة الحروف والتحرك والسكون ، وأن لمؤنثها بناء على حدة[٢٣٨] ، وسيبويه بذلك يشبه الألف والنون الزائدتين بألف التأنيث الممدودة ، كما يشبه الاسم المنتهى بهما فى حجمه ووزنه بالاسم المنتهى بها ، كما أنها تشبهها أيضًا فى أن لها مؤنثًا على حدة كما أن لـ(فعلاء) مذكرًا على حدة .

وقد شرح الزجاج ذلك فقال إن (سكران) الذى أنشاه (سكرى) لاينصرف فى معرفة ولانكرة ؛ لأنه أشبه (حمراء) - عند سيبويه - فى عدة الحروف والتحرك والسكون وأن لفعلان مؤنثًا على حدة كما أن لحمراء مذكراً على حدة ، فأشبه فعلاء هذا الشبه(٢٣٩) وما لم يكن مؤنثه (فعلى) فهو ينصرف فى النكرة ولاينصرف فى المعرفة - أى إذا كان علمًا والشرط هو زيادة الألف والنون ، وتعرف زيادتها عند سيبويه بالفعل أو الجمع أو المصدر(٢٤٠)، قال الزجاج وإنما انصرف فى النكرة لأنه أشبه (سكران) فى الزيادتين ، وانحط عن باب (سكران) لأنه ليس مثله فى الحركة والسكون وأنه ليس له مؤنث على حدة »(٢٤١).

ونفس التعليل نجده عند المبرد سواء فيما له (فعلى) أو ماليس له (٢٤٢).

أما ابن السراج فهو يطلق عليهما الألف واللام اللتين يضارعان ألفى التأنيث ، ثم يقول « اعلم أنهما لايضارعان ألفى التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين ، زيداً معًا كما زيدت ألفا التأنيث معًا ، وإذا كانتا لايدخل عليهما حرف تأنيث ، كما لايدخل على ألفى التأنيث تأنيث ، وذلك نحو : سكران وغضبان ، لأنك لاتقول : سكرانة ولا غضبانة ، إنما تقول : غضبى وسكرى ، فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث ، وكذلك كل اسم معرفة فى آخره ألف ونون زائدتان زيدا معًا فهو غير مصروف (٢٤٣).

وتبع ابن يعيش سيبويه ومن بعده فقال « وأما الألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث فهى من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه ... واعتباره أن يكون فعلان ومؤنثه فعلى ... ووجه المضارعة بين الألف والنون فى سكران وبابه وبين ألفى التأنيث فى حمراء أنهما زيدتا معًا ، وأن الأول من الزائدتين فى كل واحد منهما ألف ، وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث ، وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث .... ويجعل الأعلام محمولة على باب سكران (٢٤٤).

ويذكر السيوطى الصفة على وزن (فعلان) التى آخرها ألف ونون زائدتان فيعرض خلاف النحاة ، فيقول إن منهم من يشترط أن يكون مؤنثه فعلى كسكران وسكرى ، ومنهم من يشترط

أن لايكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فعلى أم لا ، وينبنى على هذا الخلاف خلافهم حول صرف بعض الصفات أو منعها(٢٤٥) أما فى العلم فالشرط زيادتهما ، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفين ثانيهما مضعف ، فإن قدّرت أصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادة التضعيف فالنون أصلية حسّان إن كان من الحسّ فوزنه (فعلان) فلا ينصرف لأن الألف والنون زائدتان ، أما إذا كان من الحسن فوزنه فعّال فينصرف (٢٤٦).

ومن الأعلام التى جاءت فى القرآن ممنوعة من الصرف بزيادة الألف والنون (سليمان - البقرة ١٠٢ ، النساء ١٦٣ ، الأنعام ٨٤ وغيرها) ، و (عمران - آل عمران ٣٣ ، ٣٥ ، التحريم ١٢) ، و (رمضان - البقرة ١٨٥) .

وقد وقف أبو حيان عند قوله تعالى { واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان - البقرة ١٠٢ } فقال إن « سليمان : اسم أعجمى ، وامتنع من الصرف للعلمية والعجمة ، ونظيره من الأعجمية فى أن آخره ألفًا ونونًا هامان وياهان وسامان ، وليس امتناعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان ؛ لأن زيادة الألف والنون موقوفة على الاشتقاق، والتصريف والاشتقاق لايدخلان الأسماء الأعجمية » (٢٤٧).

ووقف عند قوله تعالى { إن الله اصطفى آدم ونوحًا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين - آل عمران ٣٣ } فقال إن « عمران : اسم أعجمى ، ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، ولو كان عربيًا لامتنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون »(٢٤٨) . فهو يعد العلمين أعجميين لكنه يجيز أن يكون عمران عربيًا ممنوعًا من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

ومن الصفات التى جاءت ممنوعة فى القرآن لزيادة الألف والنون (حيران) فى قوله تعالى {كالذى استهوته الشياطين فى الأرض حيرانَ له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا - الأنعام ٧١} ومؤنثها (حيرى) ، وكذلك (غضبان) التى مؤنثها (غضبى) فى قوله تعالى {فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفًا - طه ٨٦ } .

ومما جاء من تلك الأعلام ممنوعًا من الصرف فى الشعر (ثهلان) فى قول الحارث بن حلزة :

وحـــملناهم على حـــزنِ ثهـــلا نَ ، شِلالاً ، ودُمَّىَ الأنســـــــاء

قال الأنبارى « ثهلان موضعه خفض إلا أنه لايُجرى » (٢٤٩)، وقال النحاس « ثهلان : جبل بعينه فلذلك لم يصرفه ؛ لأنه معرفة فى آخره ألف ونون زائدتان » (٢٥٠).

ومن ذلك (ذبيان) فى قول زهير :

تداركتـما عـبسًا وذبيـان بعـدما تفـانوا وبقُّـــوا بينهم عطرَ منَشَم

قال الأنبارى « ذبيان لايجرى لأن فيه ألفًا ونونًا زائدتين » (٢٥١).

ومثل ذلك قول سلمة بن الخرشب :

فـــإن بنى ذبيـان حيث عـهدتمُ بجزع البتيل ، بين بادٍ وحاضر (٢٥٢)

ومثل ذلك (شيبان) فى قول الأعشى :

أبلغ يزيد بنى شـيـبـان مـألكةً أباثبـيتٍ ، أمـا تنفك تأتكل (٢٥٣)

ومثل ذلك قول مقاس العائذى :

ألا أبلغ بنى شـيـبـان عـنى فـلايك من لقـائكم الوداعـا (٢٥٤)

ومثله قول وداك بن نُمَيْل المازنى :

رويد بنى شـيـبـان بعضَ وعـيـدكم تلاقـوا غـداً خـيلى على سـفـوانِ (٢٥٥)

ومن ذلك (عدوان) فى قول ذى الإصبع العدوانى :

فـوَّم أفـواقـهـا ، وترَّصَهـا أنبلُ عـدوانَ كلهـا صنعـا (٢٥٦)

ومثلها (غطفان) فى قول عبد الله بن عنمة :

ولايكونَنْ كـمـجـرى دا حسٍ لكم فى غطفـانَ، غـداةَ الشِّعب عُرقُوب (٢٥٧)

ومثل ذلك من الأعلام كثير من مثل : صفوان[٢٥٨] ، وسمنان (موضع)[٢٥٩] وسليمان، ولقمان ، وخراسان ، وسلامان ، وبُطنانَ (اسم يوم) ومروان ، ونعمان ، ونجران ، وجمران (موضع) [٢٦٠]، وغير ذلك كثير .

وقد جاء العلم الذى يسبق الألف والنون فيه حرفان أحدهما مشدد ممنوعًا من الصرف كثيراً ومنه : حسّان فى قول الحارث بن حلزة :

وإلى ابن مارية الجواد ، وهل شرْوَى أبى حسّانَ فى الإنس[٢٦١]

ومن ذلك (غسّان) فى قول الحارث بن حلزة :

وأقدناه ربَّ غسّانَ ، بالمنـ ـذرِ كرهًا إذ لاتكالُ الدماءُ[٢٦٢]

ومثله (قُرّان) علمًا فى قول امرأة من بنى حنيفة

ألا هلك ابن قُرّانَ ، الحميدُ أخو الجُلّى ، أبو عمرو ، يزيد[٢٦٣]

ومثله (جلاّن) فى قول ربيعة بن مقروم :

فصيّحَ من بنى جلاّنَ صلاً عطيفتُهُ ، وأسهمُه ، المتاعُ[٢٦٤]

ومثله (حطّانَ) فى قول الأخنس بن شهاب التغلبى :

لابنة حطّانَ بنِ عوفٍ منازلُ كما رقّش العنوانَ ، فى الرّق كاتبُ[٢٦٥]

ومنه (زبّان) فى قول الشاعر زبّان بن سيار :

ألم ينْهَ ، أولاد اللقيطة علمهم بزبّانَ إذ يهجونه وهو نائم[٢٦٦]

ومنه (باب أفّان) (موضع) فى قول الأسود بن يعفر :

وقد ثوى نصفَ حولٍ ، أشهراً جُدُداً ببابِ أفّانَ يبتار السّلاليما[٢٦٧]

ومن الصعب أن نحكم بزيادة الألف والنون فى كل تلك الأعلام ومع ذلك فقد جاءت ممنوعة من الصرف .

ومن الصفات التى جاءت منتهية بالألف والنون ممنوعة من الصرف (ملآنُ) فى مثل قول الشاعر عبدة بن الطبيب :

والكوبُ ملآنُ ، طافٍ فوقه زَبَدٌ وطابقَ الكبش فى السُّفُود مخلولُ(٢٦٨)

ومثله (عجلان) قوله أيضًا :

يسعى به منصَفٌ عجلانُ ، ينفضُه فوق الخوانِ ، وفى الصاع التوابيلُ(٢٦٩)

ومثله (جذلان) فى قول المرقش الأكبر :

فآض بها جذلانَ ، ينفُضُ رأسه كما آبَ بالنهب الكميُّ المخالسُ(٢٧٠)

ومثله (ظمآن) فى قول المخبل السعدى :

وتريك وجهًا كالصحيفة لا ظمآنُ مُختلَجٌ ولاجهمُ(٢٧١)

ومثله (حيران) فى قول سويد بن حذاق الشنى :

وأردت خطة حازم بطل حيرانَ أو بقه الذى يسدى(٢٧٢)

ومثله (ثكلان) فى قول الحارث بن ظالم :

قفا ، فاسمعا ، أخبركما إذ سألتما مُحاربُ مولاهُ ، وثكلانُ نادم(٢٧٣)

ومثله (حرّان) في قول عبدة بن الطبيب :

حرّانَ لايشفى غليل فؤاده عسلٌ بماء فى الإناء مشعشَعُ(٢٧٤)

و (ريّان) فى قول متمم بن نويرة :

ضافى السبيبِ ، كأن غصن أباءةٍ ريّانَ ينفُضُها ، إذا ما يقدعُ(٢٧٥)

ومثل ذلك (طيّان) فى قول العوراء ابنة سُبَيْع :

أبكى لعبد الله إذ حُشَّتْ قبيلَ الصبح نارُه

طيَّان طاوى الكشح لا يُرخى لمظلمة إزارُه[٢٧٦]

ومثل ذلك (غضبان) و (خزيان) ، و (وسنان) [٢٧٧].

وإذا كان النحاة يشترطون أن لايكون مؤنث تلك الصفات على وزن فعلانة ، فقد جمع السيوطى أربع عشرة كلمة مؤنثاتها على هذا الوزن هى : ندمان ، وسيفان ، وحبلان (ممتلئ غضبًا) ، ودخنان ، وسخنان وضحيان وصوحان وعلأن ، وقشوان ، ومصّان ، وموتان ، ونصران ، وخمصان ، وألیان[٢٧٨] . ولم نجد منها شيئًا فيما سبق .

على أن هناك من الأعلام المنتهية بالألف والنون ماجاء منصرفًا من مثل : (لقمان) فى قول أفنون التغلبى :

لو أننى كنت من عادٍ ، ومن إرَمٍ رَبِيت فيهم ، ولقمانٍ ومن جدن[٢٧٩]

ومثله (زبرقان) فى قول أبى وهب العبسى :

نحاهُ للحدِ زبرقانٌ وحارثٌ وفى الأرض للأقوام قبلكِ غُولُ[٢٨٠]

ولم ينصرف العلمان (لقمان) ، و (زبرقان) فى البيتين للضرورة الشعرية ، لأنه كان يمكن للشاعر فى البيت الأول وهو البسيط أن يقول (لقمان) بمنع الصر وتتحول التفعيلة من (مستفْعلن) إلى (مستعلن) بحذف الحرف الرابع الساكن (الطى) وهو زحاف جائز فى هذا البحر وإن قال بعض العروضيين إنه مقبول فى الشطر الأول فقط فهذا لامعنى له . وكذلك (زبرقانٌ) فى البيت الثانى وهو من بحر الطويل كان يمكن أن تكون (زبرقانُ) بمنع الصرف ، وتتحول التفعيلة من (فعولن) إلى (فعولُ) بالقبض وهو زحاف مستحسن فى فعولن فى هذا البحر .

وقد جاء العلم أيضًا (لحيان) منصرفًا فى قول تأبط شراً :

أقول للحيانٍ وقد صفرتْ لهم وطابى ويومى جنيق الحجر مُعْوِرُ[٢٨١]

و (أهبان) فى قول امرأة من بنى أسد :

خليلىَّ عوجا إنها حاجةٌ لنا على قبر أهْبَانٍ سقته الرواعدُ[٢٨٢]

ويجوز أن يحمل الصرف فى البيتين على الضرورة الشعرية لأن البيتين من بحر الطويل ، وإذا منعت الكلمتان من الصرف (لحيان ، وأهبان) تتحول التفعيلة من (مفاعيلن) إلى (مفاعيلُ) وهو زحاف (الكف) وهو قبيح فى الطويل وقد أشار إلى ذلك أحد الشعراء حين قال :

وكفك للطويل فدتك نفسى قبيح ليس يرضاه الخليل(٢٨٣)

ومما جاء منصرفًا للضرورة الشعرية (حوران) فى قول حاجب بن حبيب :

ينتاب ماء قُطيَّاتٍ ، فأخلفه وكان مورده ماءً بحورانِ(٢٨٤)

وكذلك (سفوان) فى اسم ماء - فى قول وداك بن نُميْل المازنى :

رويدَ بنى شيبانَ بعضَ وعيدكم تلاقوا غداً خيلى على سفوانِ(٢٨٥)

وقد يقال فى كل ذلك إن الألف والنون ليستا زائدتين ، وفى رأينا أنه لاضابط يحدد تلك الزيادة .

وقد جاءت كثير من الصفات منصرفة من مثل (ندمان) فى قول برج بن مسهر :

وندمانٍ يزيد الكأس طيبًا سقيتُ إذا تعرَّضتِ النجوم(٢٨٦)

وهو مما ذكره السيوطى على أن مؤنثه فعلانة فينصرف .

ومن ذلك (فينان) فى قول ذى الإصبع العدوانى :

ثم كساها أحمَّ أسودَ فيـ ـنانًا ، وكان الثلاثَ ، والتبعا(٢٨٧)

وهى ليست من الصفات التى ذكرها السيوطى .

و (عريان) التى جاءت منصرفة فى قول عبدة بن الطبيب :

خاظى الطريقة ، عريانٍ قوائمه قد شفَّه من ركوب البرد تذبيلُ(٢٨٨)

وجاءت ممنوعة من الصرف فى قول الشاعر :

فأوفض عنها وهى ترغو حشاشةٌ بذى نفسها والسيف عريانُ أحمرُ(٢٨٩)

ومؤنث (عريان) عريانة وعلى ذلك فالأصل فيها الصرف ، فهل منعت للضرورة ؟.

كما جاءت (حران) منصرفة فى قول واقد بن الغطريف :

يقولون لاتشرب نسيئًا فإنه وإن كنت حرانًا عليك وخيم(٢٩٠)

ولايخفى أن مؤنثه حرًى ويمكن أن تخرج على الضرورة الشعرية .

رابعًا : العلم الأعجمى :

فرق النحاة بين نوعين من الأعلام الأعجمية : أحدهما ما عُرِّب من أسماء الأجناس ، واستعمل استعمال الأجناس ، فجرى مجرى العربى ، فلايكون من أسباب منع الصرف ، ويعرف بدخول الألف واللام عليه ، وذلك كالإبريسم والديباج ، والآخر ما نقل علمًا إلى العربية مثل اسحق ويعقوب ، وهذا ممنوع من الصرف (٢٩١).

وقد جاء ذلك عند سيبويه ، حيث قال « اعلم أن كل اسم أعجمى أعرب وتمكن فى الكلام قدخلته الألف واللام وصار نكرة ، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته ، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربى ، وذلك نحو اللجام والديباج والنيروز والفرند والزنجبيل والأرندج والياسمين .... وأما إبرهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز ، وفيروز وقارون وفرعون ، وأشباه هذه الأسماء ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا معرفة ، على حد ما كانت فى كلام العجم ، ولم تمكّن فى كلامهم كما تمكن الأول ، ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من أسمائهم العربية ، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية » (٢٩٢).

ومعنى كلام سيبويه أن العلم الأعجمى إذا نقل من لغته واستعمل علمًا فى العربية دون أن يحدث له شىء من التعريب يمكن أن يمكّنه فى الكلام العربى كان فى درجة تالية للكلام العربى فحرم التنوين ، وأصبح ممنوعًا من الصرف ، أو متمكنًا غير أمكن .

ونفس كلام سيبويه نجده عند المبرد وابن السراج ، والزجاج الذى صرح بفرعية العلم الأعجمى (٢٩٣).

وقد اشترط بعض النحاة أن يكون العلم الأعجمى قد استعمل علمًا فى لغته حتى يمتنع الصرف ، بينما لم يشترط ذلك آخرون (٢٩٤).

وقد جاء فى القرآن الكريم أعلام أعجمية ممنوعة من الصرف : منها أسماء الأنبياء مثل آدم ، وإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحق ، ويعقوب ، ويوسف ، وداود ، وأيوب ، ويونس ، وإلياس ، وهارون ، وإدريس(٢٩٥) ، وأسماء الملائكة مثل : جبريل وميكال ، وهاروت وماروت (٢٩٦)، وأعلام أخرى مثل : طالوت ، وجالوت ، وإسرائيل وآزر وإبليس وقرعون وبابل وجهنم ومريم ويأجوج ومأجوج (٢٩٧).

وقد أشار النحاة إلى كثير من تلك الأسماء وإلى أعجميتها ومنعها الصرف : من مثل قول الأخفش فى { إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ - البقرة ١٣٣ } ، و { ما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت - البقرة ١٠٢ }(٢٩٨) ، وإشارات النحاس عند (إسحاق ويعقوب - الأنعام ٨٤ } ، ومريم (٢٩٩)، وقال أبو حيان عند قوله تعالى { وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه - البقرة ١٢٤}: « إبراهيم اسم علم أعجمى ، قيل : معناه بالسريانية قبل النقل إلى العربية : أب رحيم»(٣٠٠). وقال فى { وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى - البقرة ١٢٥ } «إسماعيل اسم علم أعجمى ... ومن غريب ماقيل فى التسمية أن إبراهيم كان يدعو أن يرزقه الله ولداً ، ويقول : اسمع إيل ، وإيل هو الله تعالى » (٣٠١). وقال فى { يابنى إسرائيلَ اذكروا نعمتى - البقرة ٤٠} « إسرائيل : اسم علم أعجمى ممنوع الصرف للعلمية والعجمة ، وقد ذكروا أنه مركب من (إسرا) وهو العبد ، و (إيل) اسم من أسماء الله تعالى ، فكأنه عبد الله وذلك باللسان العبرانى ... وقيل معنى (إسرا) صفوة ، و (إيل) الله تعالى ، فمعناه صفوة الله » (٣٠٢). وقال فى { قل من كان عدواً لجبريل - البقرة ٩٧ } « جبريل : اسم ملك علم له ... وهو اسم أعجمى ممنوع الصرف للعلمية والعجمة ، وأبعد من ذهب إلى أنه مشتق من جبروت الله ، ومن ذهب إلى أنه مركب إضافى »(٣٠٣) ومن ذلك يونس وإدريس وآزر (٣٠٤).

ومن ذلك (طالوت) فى قوله تعالى [إن الله قد بعث لكم طالوت ملكًا - البقرة ٢٤٧] قال العكبرى « هو اسم أعجمى معرفة فلذلك لم ينصرف ، وليس بمشتق من الطول ، كما أن إسحاق ليس بمشتق من السحق ، وإنما هى ألفاظ تقارب ألفاظ العربية » (٣٠٥).

ومن ذلك [قارون - القصص ٧٦] ، قال النحاس « لم ينصرف لأنه اسم أعجمى ، وما كان على فاعول أعجميًا لايحسن فيه الألف واللام لم ينصرف فى المعرفة وانصرف فى النكرة ، فإن حسنت فيه الألف واللام انصرف إن كان اسمًا لمذكر نحو طاووس وراقود » (٣٠٦).

وقد اختلف النحاة فى بعض الأسماء أهى أعجمية أم عربية ، من ذلك (آدم) ، وقد عرض النحاس خلافاتهم حيث قال : « آدم : لاينصرف فى المعرفة بإجماع النحويين ؛ لأنه على (أفعل) ، وهو معرفة ، ولايمتنع شىء من الصرف عند البصريين إلا بعلتين ، فإن نكرت آدم وليس بنعت لم يصرفه الخليل وسيبويه ، وصرفه الأخفش سعيد ؛ لأنه إنما منعه من الصرف لأنه كان نعتًا ، وهو على وزن الفعل ، فإذا لم يكن نعتًا صرفه . قال أبو اسحاق : القول قول سيبويه لايفرق بين النعت وغيره ، لأنه هو ذاك بعينه » (٣٠٧)، وفى مكان آخر يعرض النحاس قول أحمد بن يحيى إن (آدم) أفعل من الأدمة فى اللون ، ويجيز أن يكون (آدم) (أفعل) مشتقًا من أديم الأرض (٣٠٨)، وفى تلك الأقوال يعامل (آدم) معاملة الاسم العربى ، فلايمنع الصرف إلا لوزن الفعل سواء مع العجمة أو مع الصفة .

أما أبو حيان فيقول إن « آدم : اسم أعجمى كآزر وعابر ، ممنوع الصرف للعلمية والعجمة، ومن زعم أنه مشتق من الأدمة كالسمرة ، أو من أديم الأرض ، وهو وجهها فغير صواب ، لأن الاشتقاق لايكون فى الأسماء الأعجمية ، وقيل هو عبرى ، وأبعد الطبرى فى زعمه أنه فعل رباعى سمى به » (٣٠٩).

أما يعقوب فإنه أعجمى إذا كان اسمًا للنبى ، أما إذا عنى به ذكر القبج [حيوان] فإنه ينصرف لأنه عربى ، وكذلك إسحاق إذا أردت به المصدر من أسحقه الله إسحاقًا (٣١٠).

ومن ذلك خلافهم حول (عزير) فى قوله تعالى [وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله - التوبة ٣٠] ، فقد قرئ (عزير) بالتنوين وبغير تنوين (٣١١). ويرى الفراء أن التنوين هو الوجه ؛

لأن الكلام ناقص ، و (ابن) فى موضع خبر لعزير ، لكن التنوين يحذف إذا ذكر اسم الأب ، وخرّج القراءة بغير تنوين على التقاء الساكنين التنوين وباء كلمة (ابن) الساكنة (٣١٢). ووصف الأخفش طرح التنوين بأنه ردىء ، لكنه يخرّج القراءة على الحكاية ، أى : وقالت اليهود نبينا عزيرُ بن الله ، فيكون عزير هو الخبر(٣١٣) أى على أن اسم الله سبحانه قام مقام اسم الأب لأن هذا قولهم فلم ينون عزير لهذا . بينما يرى أبو حيان أنه على التنوين عربى ، وبغير تنوين يكون ممنوعًا من الصرف للعلمية والعجمة ، قال « ومن زعم أن التنوين حذف من عزير لالتقاء الساكنين ، أو لأن ابنًا صفة فقوله متمحل ، لأن الذى أنكر عليهم إنما هو نسبة النبوة إلى الله تعالى (٣١٤).

ومن ذلك (يأجوج ومأجوج) ، فقد قرأهما عاصم والأعرج بالهمز ، وجعلهما الكسائى مشتقين من أجيج النار ويكونان عربيين ولم يُصرفا جعلا اسمين لقبيلتين(٣١٥) وقال ابن خالويه « قد يكون عربيًا ، ومنعه الصرف للتعريف والتأنيث ، لأنه اسم للقبيلة » فأما من جعله أعجميًا .... وقاسه على ماجاء من الأسماء الأعجمية على هذا الوزن ، نحو طالوت وجالوت وهاروت وماروت » (٣١٦).

واختلافهم هنا فى كون منع صرف يأجوج ومأجوج للعجمة أو التأنيث على أنها اسم قبيلة ، وهو ما قيل أيضًا عن (مدين) التى جعلها الفراء اسمًا للبلدة ، واستشهد بقول كثير :

رهبان مدينَ لو رأوكِ تنزلوا والعُصمُ فى شغف العقول الفادر(٣١٧)

واختار النحاس هذا القول لكنه عرض قولين آخرين ، فهي إما اسم مدينة أو اسم قبيلة أو على أعجمى ، وهو ماجاء عند الزجاج أيضًا (٣١٨). وقال أبو حيان « الجمهور على أنه أعجمى ، وهو ممنوع الصرف على كل حال ، سواء كان اسم أرض ، أو اسم قبيلة أعجميًا أم عربيًا » (٣١٩).

ومثل ذلك فى التأنيث أو العجمة (مريم) ، قال النحاس « لم تنصرف مريم لأنه اسم أنّث معرفة وهو أيضًا أعجمى » (٣٢٠).

وعيسى وموسى - عند سيبويه - أعلام أعجمية ولذا منعا الصرف [٣٢١]، أما (زكرياء) الممدودة - عنده - فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة [٣٢٢]. بينما نجد (عيسى) عند الزجاج - اسمًا أعجميًا عدل عن لفظ الأعجمية ، وهو (يشوع) فى السريانية ، وهو غير مصروف للعجمة والعلمية ، أو أنه عربى والألف للتأنيث فلاينصرف [٣٢٣] ، ومثل ذلك قالوه فى (زكريا) [٣٢٤] ، أما (يحيى) فهو ممنوع من الصرف سواء كان أعجميًا أو عربيًا للعجمة والعلمية ، أو للعلمية ووزن الفعل [٣٢٥].

وإذا كان (عمران) علمًا منتهيًا بالألف والنون ، فإنه أيضًا علم أعجمى ، يقول أبو حيان «عمران : اسم أعجمى ممنوع الصرف للعلمية والعجمة ، ولو كان عربيًا لامتنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون » [٣٢٦]، أما (سليمان) فهو - عنده - علم أعجمى - فحسب - مثل هامان وياهان وسامان ، وليس امتناعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان ؛ لأن زيادة الألف والنون موقوفة على الاشتقاق والتصريف والاشتقاق لايدخلان الأسماء الأعجمية [٣٢٧].

والوزن الأعجمى هو المؤثر فى منع الصرف ، فما خالف الأبنية العربية أعجمى ، ومن هنا يقول أبو حيان إن (حاميم) منع الصرف للعلمية وشبه العجمة ، لأن (فاعيل) ليس من أوزان أبنية العرب ، وإنما وجد ذلك فى العجم نحو : قابيل وهابيل [٣٢٨] .

وقد استدل أبو حيان بمنع الصرف على عجمة (يوسف) حيث قال إنه اسم عبرانى ، ومنعه من الصرف دليل على بطلان قول من ذهب إلى أنه عربى مشتق من الأسف [٣٢٩]، وهو مايعكس تحيرهم فى القطع بأعجمية تلك الأسماء .

أما أسماء الأجناس الأعجمية فقد جاء منها فى القرآن الكريم لفظة (إستبرق) - وهو نوع من الديباج كما جاء فى القاموس المحيط - وقد قرئت بالتنوين فى قوله تعالى { يحلون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابًا خضراً من سندسٍ وإستبرقٍ - الكهف ٣١ } ، وفى {يلبسون من سندسٍ وإستبرقٍ متقابلين - الدخان ٥٣ } ، وفى { عاليهم ثياب سندسٍ خضرٌ

وإستبرقٌ - الإنسان ٢١ } ، وقرأها ابن محيصن (استبرقَ) فى الآيات الثلاث ، وقرأ الحسن وابن أبى عبلة وأبو حيوة آية الإنسان بغير تنوين (وإستبرقُ) (٣٣٠).

وقال ابن جنى فى قراءة ابن محيصن (استبرقَ) إنه توهم فعلاً وهذا سهو (٣٣١)، بينما قال أبو حيان إنه يمكن جعله فعلاً ماضيًا وليس سهواً (٣٣٢)، أما الزمخشرى فإنه يجعل قراءة ابن محيصن على منع الصرف ويخطئها حيث يقول « وقرئ (وإستبرقَ) نصبًا فى موضع الجر على منع الصرف ؛ لأنه أعجمى ، وهو غلط لأنه نكرة يدخله حرف التعريف ، تقول الإستبرق ، إلا أن يزعم ابن محيصن أنه يجعله علمًا لهذا الضرب من الثياب » (٣٣٣).

والزمخشرى يرد قراءة ابن محيض لأنها تخالف قواعد اللغة ، إلا أن تجعل علمًا أعجميًا على الثياب ، وحتى ذلك التخريج الواهى لايوافقه عليه النحاة ، لأنها عندئذ تكون علمًا للجنس ، وهم يشترطون أن تكون علمًا للشخص ، ولم يخرجها على الفعل لأنه رواها بهمزة القطع . ولكن يبقى (وإستبرقُ) التى لم يقف عندها أحد من النحاة وهى تخالف قواعدهم أيضًا ، ونتساءل هل هى علم الجنس أم أن مايدخله الألف واللام من الأعجمى لايمنع الصرف ؟.

أما فى الشعر فقد جاءت أعلام أعجمية ممنوعة من الصرف من مثل : دمشق ، وخيبر ، وشُرَحْبيل ، ودوسر ، وسنجار ، ورواند ، وقنّسرين وجيرون وجوبر وأباغ (٣٣٤). ومن مثل (قابوس) وهو على وزن (فاعول) - فى قول النابغة :

أنبئت أن أبا قابوسَ أوعدنى ولافرار على زأرٍ من الأسد(٣٣٥)

وعلى هذا الوزن أيضًا (داود) وقد منع الصرف فى مثل قول بشامة بن عمرو :

ومن نسج داودَ ، موضونةٌ ترى للقواضب فيها صليلا(٣٣٦)

وقد جاءت أعلام منصرفة علي هذا الوزن لضرورة الشعر من مثل (ساحوق) فى قول سلمة بن الخرشب :

هرقن بساحوقٍ جفانًا كثيرةً وأدٍّين أخرى من حَقِينٍ وحازر(٣٣٧)

ومثله (سابور) فى قول ابن عمار الأسدى :

ظللتُ بجـــسـر ســـابورٍ مـــقـــيـــمًا يؤرقنى أنينك يامَعينُ(٣٣٨)

ومثله (هارون) فى قول ذى الإصبع العدوانى :

يامن لقلب طويل الهم مـــحـــزونِ أمـــسى تذكـــرُ ريّا أمَّ هارونِ(٣٣٩)

وقد صرفت هذه الأعلام للضرورة الشعرية .

خامسًا : العلم المركب تركيبًا مزجيًا ومخالفة البناء العربى :

مما يمنع الصرف العلم المركب تركيبًا مزجيًا ، وهما الاسمان اللذان يجعلان بمنزلة الاسم الواحد - كما يقول سيبويه - الذى نقل عن يونس قوله « ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسمًا سمى به واحد إلا لم يصرف . وإنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء .... فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجارى على الأصل ، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمى » (٣٤٠).

فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف لأنها جاءت على بناء يخالف بناء الأسماء العربية ومن هنا شبهها يونس بالأعجمى . وهو ماجاء عند الزجاج أيضًا الذى قال إنه منع الصرف « لأنه معرفة، وأنهما اسمان جعلا اسمًا واحداً وليس ذلك فى الأسماء التى تدل على النوع ، نحو : (رجل) ، و (فرس) ، فلما خرج عن بنية أصول الأسماء ، وجعل معرفة : منع الصرف كما منع (حمزة) و (طلحة) الصرف لأنك ضممت (الهاء) إلى (طلح) ، و(حمز) »(٣٤١)، وهو فى ذلك يشبه الاسم الثانى بالتاء ، وهو ماجاء عند ابن السراج الذى جعل الاسم الثانى مضمومًا إلى الأول كما ضمت (الهاء) إلى ماقبلها (٣٤٢)، وهو ماجاء عند السيوطى أيضًا الذى قال إن عجزه يحذف فى الترخيم كما تحذف التاء (٣٤٣).

وقد شرح ابن يعيش بناء المركب ومنعه من الصرف وجعله فرعًا على المفرد حيث قال « وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعًا على الواحد

وثانيًا له : لأن البسيط قبل المركب . وهو على وجهين : أحدهما أن يكون من اسمين ، ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر ... وأما القسم الثانى وهو الداخل فى باب مالاينصرف فهو أن يكون الاسمان كشىء واحد ولايدل كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثانى من الأول موقع هاء التأنيث ، فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى مافيه تاء التأنيث من أنه لاينصرف فى المعرفة نحو حضرموت ... فلاينصرف لأنه معرفة مركب والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه .... ويجوز فيه إضافة الأول إلى الثانى وإعراب الأول ، وقد يكون الثانى ممنوعًا من الصرف أو منصرفًا » (٣٤٤).

ويبدو أن استعمال هذه الأسماء قليل فى العربية فبعيداً عن الشواهد التى جاءت فى كتب النحو وهى قليلة لم نجد شيئًا منها فى القرآن ، وقد جاءت (حضرموت) ممنوعة من الصرف فى قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

جزى الله قومى بالكُلاب ملامةً صريحهمُ ، والآخرين الموالیا
أبا كَرِبٍ ، والأيهمين كليهما وقيسًا ، بأعلى حضرموتَ اليمانيا(٣٤٥)

سادسًا : صيغة منتهى الجموع :

مثل لها سيبويه بـ (مفاعِل ، ومفاعيل) ، وقال « ليس شىء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف فى معرفة ولانكرة . وذلك لأنه ليس شىء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكنًا ، وهو الأول ، فلمَّا لم يكن هذا من بناء الواحد الذى هو أشد تمكنًا وهو الأول تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الذى هو أشد تمكنًا » (٣٤٦).

فالعلة فى منع صرفه عند سيبويه إذن هى أنه جاء على وزن لايجىء عليه المفرد الذى هو أشد تمكنًا ، وبذلك أصبح أقل تمكنًا منه فلم ينصرف ، وهذه العلة نجدها أيضًا عند المبرد والزجاج وغيرهما (٣٤٧).

أما ابن السراج فإنه يقول إن هذا الجمع « هو الذى ينتهى إليه الجموع ، ولايجوز أن يجمع، وإنما منع الصرف لأنه جمعُ جمع ، لاجمع بعده » (٣٤٨).

ويجمع ابن يعيش بين العلتين ، فيقول : إن « الذى منعه من الصرف كونه جمعًا لانظير له فى الآحاد ، فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين » ، ويقول « وهذا الجمع أعنى مساجد ودراهم لما كان الجمع الذى ينتهى إليه الجموع ولانظير له فى الآحاد مكسر على حده ، صار كأنه جمع مرتين نحو : كلب و أكلب وأكالب ، ورهط وأرهط وأراهط ، وكررت العلة وقامت مقام علتين» (٣٤٩).

وهذا الجمع فرع على المفرد من جهتين - كما يقول السيوطى - فهو فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير (٣٥٠)، وهما علتا منع الصرف كما يتبين أيضًا من قول الأزهرى إن الجمع متى كان على وزن مفاعل ومفاعيل « كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف » (٣٥١).

وهكذا نجد النحاة يبحثون عن جعل تلك العلة الواحدة كأنها علتان ، أو تقوم مقام العلتين، ويعللون منع الصرف هنا بالفرعية .

وقد جاءت صيغة منتهى الجموع فى القرآن الكريم ممنوعة من الصرف كثيراً من مثل : {سنابلَ - البقرة ٢٦١} ، و { بصائر - الأنعام ١٠٤ ، الأعراف ٢٠٣ ، الإسراء ١٠٢ } ، و {معايش - الأعراف ١٠ ، الحجر ٢٠ } وغير ذلك كثير (٣٥٢).

ووقف الفراء عند { مواطن - التوبة ٢٥ } ، فقال « إنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شىء من الأسماء المفردة ، وأنه غاية للجماع : إذ انتهى الجماع إليه فينبغى له ألا يجمع»(٣٥٣)، ونفس الرأى نجده عند الأخفش والنحاس (٣٥٤).

وقد جاءت صيغة منتهى الجموع منصرفة فى بعض القراءات القرآنية ، ومن أمثلة ذلك ماجاء فى قراءة (قوارير) فى قوله تعالى {ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت

قواريراً ، قواريراً من فضة قدروها تقديرا - الإنسان ١٥ ، ١٦] حيث قرئت (قواريراً قواريراً) ، و (قواريراً قواريرَ) ، و (قواريرَ قواريرَ)(٣٥٥) ، وقد علل مكى القيسى قراءة (قواريراً قواريرَ) بقوله « إن الذين خصوا الأول من (قواريرا) بالتنوين فى الأول ، وبالألف فى الوقف ، إنما فعلوا ذلك لأنه رأس آية ، ففرقوا بينه وبين الثانى بذلك ، لأن رءوس الآى يحسن الوقف عليها ، مع ما يتأتى فى ذلك من العلل المذكورة فى (سلاسل) ، مع شبه رءوس الآى بالقوافى لإنهما تمام الكلام »(٣٥٦) ، ونلاحظ هنا الربط بين القوافى ورءوس الآى ، أو بمعنى آخر الربط بين الضرورة الشعرية والتناسب ، وهو ماجاء عند الزمخشرى أيضًا إذ يقول « قرئا غير منونين ، وبتنوين الأول ، وبتنوينهما ، وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق لأنه فاصلة ، وفى الثانى لإتباعه الأول »(٣٥٧) ، وكرر ذلك فى مكان آخر ، فقال إن التنوين يمكن أن يكون بدلاً من ألف الإطلاق أو أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف(٣٥٨) ، وهو فى كل هذا يربط بين الضرورة الشعرية والتناسب فى القرآن .

وقرئت [سلاسل - الإنسان ٤] بتنوين وبغير تنوين(٣٥٩) ، فعلل الفراء الصرف بأنها كتبت فى المصحف بالألف ، كما علل صرف [قواريرا - الإنسان ١٥] بذلك وبأنها رأس آية(٣٦٠) . أما النحاس فقال إن « الحجة لمن نون ماحكاه الكسائى وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لاينصرف إلا أفعل منك ... وقال بعض أهل النظر : كل مايجوز فى الشعر فهو جائز فى الكلام ؛ لأن الشعر أصل كلام العرب ، فكيف نتحكم فى كلامها ونجعل الشعر خارجًا عنه ؟ وحجة ثالثة أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثانى »(٣٦١) . ونقل مكى كلام الكسائى ونسبه إلى الأخفش أيضًا ، إلا أنه قال إن أكثر ما ينصرف هذا وشبهه فى الشعر ، فأما فى الكلام فهو قليل ، وحجة من صرفه - فى القرآن - أن هذه الجموع تشبه الآحاد ، لأنها تجمع كما تجمع الآحاد (٣٦٢) . وينقل أبو حيان رأى الأخفش ويعلل صرف الممنوع بنفس العلة ، وهى شبه المفرد ، ثم يلقى قول بعض الرجاز :

والصرف فى الجمع أتى كثيراً حتى ادَّعى قوم به التخييرا(٣٦٣)

وكذلك نقل الرضى عن الأخفش قوله « إن صرف مالاينصرف مطلقًا أى فى الشعر وغيره لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف مالاينصرف ، فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضًا ، وعليه حمل قوله تعالى (سلاسلاً وأغلالاً ... وقواريرا) ، وقال هو والكسائى إن صرف مالاينصرف مطلقًا لغة قوم إلا أفعل منك ، وأنكره غيرهما ، إذ ليس بمشهور عن أحد فى الاختيار نحو جاءنى أحمد وإبراهيم ونحو ذلك ، وأما للضرورة فلاخلاف فى جواز صرفه »[٣٦٤] . ونستطيع القول هنا إن خلافهم ليس حول الضرورة الشعرية ، وإنما حول خروج تلك الظاهرة وهى ظاهرة صرف غير المنصرف إلى لغة الاختيار ومنها القرآن الكريم ، فقد أجاز ذلك الكسائى والأخفش وأباه الآخرون ، أما صرف غير المنصرف للضرورة فهو جائز عند الجميع إلا خلافهم حول أفعل منك فقد أبى صرفها الكوفيون وأجازه البصريون على ماجاء فى الإنصاف [٣٦٥].

وقد جاءت صيغ منتهى الجموع فى الشعر منصرفة وممنوعة من الصرف ، ومن أمثلة ذلك كلمة (سلاسل) التى جاءت منصرفة فى قول عارق الطائى :

وسلاسلاً يثنين فى أعناقهم وإذا لقطّع منكم الأقرانا[٣٦٦]

وجاءت غير منصرفة فى قول جعفر بن عُلبة الحارثى :

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما صدورُ رماحٍ أشرعتْ أو سلاسلُ[٣٦٧]

وجاءت كلمة (ظعائن) منصرفة فى قول زهير بن أبى سلمى :

تبصَّر خليلى ، هل ترى من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جُرْثُمِ[٣٦٨]

وفى قول المرقش الأصغر :

تبصَّر خليلى ، هل ترى من ظعائنٍ خرجن سراعًا ، واقتعدن المفائما ؟[٣٦٩]

وجاءت ممنوعة من الصرف فى قول عمرو بن كلثوم :

ظعائنُ من بنى جُشَمَ بنِ بكرٍ خلطن بميسَم حسبًا ودينا[٣٧٠]

ومثل ذلك (فوارس) ، فقد جاءت ممنوعة من الصرف فى قول عمرو بن كلثوم :

أخذن على بعولتهن عهداً إذا لاقوا فوارس معلمينا(٣٧١)

وفى قول عبدة بن الطيب :

يقارعون رءوس العُجْم ضاحيةً منها فوارسُ لاعُزّلٌ ولاميلُ(٣٧٢)

ومثله قول قتادة بن مسلمة الحنفى :

لم ألق قبلهمُ فوارسَ مثلهم أحمى وهنّ هوازمٌ وهزيم(٣٧٣)

بينما جاءت منصرفة فى مثل قول المنخل اليشكرى :

وعلى الجياد المضمرا ت فوارسٌ مثل الصقورِ(٣٧٤)

وقول سلامة بن جندل :

فخرتم علينا أن طردتم فوارسًا وقول فراسٍ هاج فعلى ومنطقى(٣٧٥)

وقول سنان بن أبى حارثة :

منا بشجنة والذباب فوارسٌ وعتائدٍ مثل السواد المظلم(٣٧٦)

والمنصرف فى تلك الأبيات يمكن أن يخرج على الضرورة الشعرية ، ومثله كثير(٣٧٧)

وقد تأتى اللفظة الواحدة فى قصيدة بعينها منصرفة مرة وغير منصرفة أخرى ، وهذا مانجده فى قول معاوية بن مالك :

وأكفيها معاشرَ قد رأتهم من الجرباءِ فوقهم طبابا

يهرُ معاشرٌ منا ومنهم هرير الناب حاذرت العصابا(٣٧٨)

وقد وضع سيبويه قاعدة للاسم المنقوص حيث جعله منصرفًا فى حالتى الرفع والجر ، أما فى النصب فإنه يعامل معاملة نظيره ، فإن كان منصرفًا صرف مثله ، وإن كان غير منصرف منع الصرف كذلك (٣٧٩).

وقد جاء جمع المنقوص ممنوعًا من الصرف حالة النصب فى القرآن الكريم ، من مثل [ولكل جعلنا موالىَ مما ترك الوالدان والأقربون - النساء ٣٣] ، و [رواسىَ - الرعد٣، الحجر١٩، النمل ٦١] ، و [سيروا فيها ليالىَ - سبأ ١٨] .

كما جاء المرفوع منونًا بعد حذف يائه فى مثل [ومن فوقهم غواشٍ - الأعراف ٤١] ، والمجرور فى [والفجر وليالٍ عشر - الفجر ٢،١] .

ولم يأت منونًا فى حالة النصب إلا فى قراءة عمرو بن عبيد [فاذكروا اسم الله عليها صوافيًا - الحج ٣٦] (٣٨٠)، وقد جعل الزمخشرى التنوين فى (صوافيًا) عوضًا من حرف الإطلاق عند الوقف (٣٨١)، أى أنه يعلل الصرف بما يشبه الضرورة الشعرية . أما أبو حيان فيجعل ذلك لغة ، حيث يقول - بعد عرضه لرأى الزمخشرى - « والأولى أن يكون على لغة من صرف ما لاينصرف ، ولاسيما الجمع المتناهى » (٣٨٢).

أما فى الشعر فقد جاء جمع المنقوص ممنوعًا من الصرف فى النصب من مثل قول عبدة بن الطبيب :

يُشلى ضوارىَ ، أشباهًا ، مُغرَّثةً فليس منها ، إذا أُمكنَّ تهليلُ(٣٨٣)

ومنصرفًا فى قوله أيضًا :

فلئن هلكت لقد بنيت مساعيًا تبقى لكم منها مآثرُ أربعُ(٣٨٤)

والسؤال الآن هل جمع المنقوص منصرف أم ممنوع من الصرف ؟ أم أنه منصرف فى حالتى الرفع والجر وممنوع من الصرف فى حالة النصب وحدها ؟ وهذا الأخير هو رأى سيبويه - كما عرضناه - وقول الخليل وأبى عمرو بن العلاء وابن أبى إسحق ، وسائر البصريين(٣٨٥) ، وهو ماجاء فى القرآن الكريم والشعر الذى عرضناه باستثناء قراءة (صوافيًا) بالتنوين ، و (مساعيًا) فى الشعر ، وقد خرج النحاة التنوين فيهما على الضرورة الشعرية ، أوما يشبه الضرورة فى القرآن الكريم .

أما القول بأن جمع المنقوص ممنوع من الصرف فى حالات الإعراب الثلاث ، فقد نسب إلى سيبويه (٣٨٦)، بينما يقول يونس وعيسى وأبو زيد الكسائى بتسكينه فى حالة الرفع وفتحه فى الجر والنصب أى أنهم منعوا صرفه فى حالتى النصب والجر ، وهو قول البغداديين ، وعلى ذلك جاء قول الفرزدق :

ولو كان عبد الله مولَى هجوته ولكنَّ عبد الله مولى مواليا(٣٨٧)

وقد خرج الخليل بيت الفرزدق هذا وقول المتنخل الهذلى :

أبيتُ على معارىَ واضحاتٍ بهن مُلوَّبٌ كدم العباط

على الضرورة الشعرية ، وجعل ذلك الأصل(٣٨٨) وهو ماقالوه فى الضرورة الشعرية إنها عودة إلى الأصل .

وإذا حكمنا النصوص السابقة وجدنا أن الأكثر هو منع الصرف فى حالة النصب ، والتنوين فى حالتى الرفع والجر ، وهذا التنوين جاء عوضًا عن الحرف المحذوف ، فهو ليس تنوين التمكين الذى يعد به الاسم منصرفًا ، وهنا لايقال إن الاسم منصرف أو ممنوع من الصرف ، وإذا كانت النصوص قد جاءت بمنع صرف المجرور - وإن كانت قليلة - فإنها جاءت على الأصل ، كما قال الخليل فيما سبق ، ولكن لاحاجة لتخريجها على الضرورة الشعرية وإنما هو الاستعمال القليل .

أما الجمع المنتهى بالياء المشددة فإنه يمنع الصرف إذا كانت الياء فى المفرد من مثل : عواديٌ ، وعواريٌ ، وحواليٌ ، ونجاتيَ (٣٨٩). وقد جاء ذلك فى القرآن الكريم من مثل قوله تعالى { ومنهم أميون لايعلمون الكتاب إلا أمانيَ - البقرة ٧٨ } .

وقد جاء ذلك فى الشعر أيضًا من مثل قول زهير فى معلقته :

أثافيَّ سُفْعًا فى مُعرَّس مرجلٍ ونؤيًا كجذم الحوض لم يتثلَّم(٣٩٠)

وقول النابغة :

إلا أوارىَّ ، لأيًا ما أبيِّنُها والنُّؤىُ كالحوض ، بالمظلومة الجلد(٣٩١)

فإذا انتهى جمع التكسير بتاء التأنيث فإنه ينصرف ، من مثل : صياقلة ، وبياطرة ، لأن هذه التاء ليست من الكلمة ، ومثلها ياء النسب ، كما أن هذا الوزن قد يكون للواحد مثل : عباقية وعلاتية (٣٩٢)، وقال ابن السراج لأن الهاء قد شبهته بالواحد(٣٩٣) وقد جاءت كلمة (ملائكة) فى القرآن منصرفة لذلك فى قوله تعالى { ولو شاء الله لأنزل ملائكةً - المؤمنون ٢٤} .

على أن المهم فى منع الصرف إنما هو الصيغة ، فإذا أشبه المفرد صيغة منتهى الجموع فإنه يمنع الصرف مثلها ، وهذا ما قاله سيبويه فى منع صرف (سراويل) حيث قال « وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمى أعرب كما أعرب الآجُرُّ ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالاينصرف فى نكرة ولا معرفة » (٣٩٤)، ومذهب الأخفش أنه منصرف إن لم يكن جمعًا(٣٩٥)، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك عليه ذلك (٣٩٦).

واستشهد ابن يعيش على منع صرف (سراويل) بقول ابن مقبل :

يُمشّى بها ذبُّ الرِّياد كأنه فتًى فارسيٌّ فى سراويلَ رامحُ(٣٩٧)

وقد جاءت لفظة (هوازن) علمًا للقبيلة على صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف فى قول ربيعة بن مقروم :

به شاطروا الحيَّ أموالهم هوازنَ ذا وفرها والعديما(٣٩٨)

وقول عامر بن الطفيل :

لقد علمت عليا هوازنَ أننى أنا الفارس الحامى حقيقة جعفر(٣٩٩)

وقول عوف بن الأحوص :

ومازال ذاك الدأبَ حتى تخاذلت هوازنُ وارفضَّتْ سليمٌ وعامر(٤٠٠)

وقد ذكر عباس حسن أعلامًا أخرى مرتجلة مثل : كَشّاجم ، وبهادر ، وصنافير ، وأعانيب، وقال إنها ملحقة بصيغة منتهى الجموع وتعامل معاملته(٤٠١) ، وكل ذلك يعنى أن علة منع

الصرف هى الصيغة أو حجم الكلمة ، أى أن الشكل وحده هو علة منع الصرف ، فإذا قلّ حجم الكلمة كان لها شأن آخر .

سابعًا : العدل والمنع من الصرف :

العدل عند النحاة هو تحول اللفظ من وزن (بناء) إلى وزن آخر ، فيكون اللفظ الثانى فرعًا على الوزن الأول فيمنع الصرف لذلك مع العلمية أو الوصف .

وقد عرفه ابن يعيش وشرح فرعيته فى قوله « وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له ، نحو اشتقاق عمر من عامر ، والمشتق فرع على المشتق منه » (٤٠٢).

وقد جاء العدل فى الأعلام من مثل : عُمَر وزُفَر اللذين قال سيبويه إنهما « محدودان عن البناء الذى هو أولى بهما وهو بناؤهما فى الأصل ، فلما خالفا بناءهما فى الأصل تركوا صرفهما ، وذلك نحو عامر وزافر » (٤٠٣)، وشرط منع صرف هذه الأسماء أن تكون أعلامًا ، وهو ما جاء عند المبرد أيضًا (٤٠٤)، وكذلك قال ابن السراج « فأما ما عدل فى حال التعريف ، فنحو عمر وزفر وقثم ، عدلن عن عامر وزافر وقاثم » (٤٠٥).

ويعرف المعدول بالسماع ويمنع الصرف ، يقول السيوطى إن « طريق العلم به سماعه غير مصروف ولاعلة به مع العلمية ، والمسموع من ذلك : عمر ، وزفر ، ومضر ، وثُعَل ، وهُبَل ، وزحل ، وعُصَم ، وقزح ، وجشم ، وقثم ، وجمح ، وجحا ، ودلف ، وبُلَع : بطن من قضاعة ، ولم يسمع غير ذلك » ، ثم قال « فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو علم علمنا أنه غير معدول كأدد »(٤٠٦).

فإذا كانت هذه الأسماء مسموعة ، ويعرف عدلها بمنع الصرف ، أى أنها منعت الصرف أولاً ثم قيل بعدلها ، فهل يكون العدل هو سبب منع الصرف ؟ أم أن النحاة وجدوا تلك الأسماء ممنوعة من الصرف ولم يجدوا لذلك علة مع العلمية ، فقالوا بالعدل هذا ، وهو مايؤيده كلام السيوطى السابق ، ولعلنا نتفق مع عباس حسن فى أن كل ماقيل فى العدل إنما هو مصنوع

متكلف ، ومرو لشيء فيه إلا إلى السماع ، وخير ما يقال فى سبب المنع إنه العلمية وصيغة (فُعَل) أو (فعال) أو (مفعل) (٤٠٧).

وقد قرئت لفظة [طوى - طه ١٢ ، النازعات ١٦] بكسر الطاء وبضمها ، وبالتنوين وبغير التنوين (٤٠٨)، واختلف النحاة حولها ، حيث جعل وجه الكلام فى (طوى) مكسورة الطاء أن تكون منصرفة ، ولا تنصرف إذا جعلت اسمًا لما حول الوادى أى : اسمًا للبقعة ، أما مع ضم الطاء فصرفها لأنها اسم لمذكر ومنع الصرف للعدل عن جهته وهو مايرده الفراء والنحاس (٤٠٩)، وكذلك قال ابن خالويه إنه ممنوع من الصرف على أنه اسم للبقعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، ثم يعرض قول بعض النحويين إنه معدول عن (طاوٍ) ، كما عدل (عمر) عن (عامر) ، ثم يقول إن الاختيار ترك صرفه ليوافق رءوس الآى التى قبله ، ومثل ذلك قال مكى(٤١٠) .

وإذا كان النحاة قد وجدوا تعليلاً لمنع صرف (طوى) ، فإن لفظة (سوى) على قراءة منع الصرف فى قوله تعالى [فاجعل بيننا وبينك موعداً لانخلفه نحن ولا أنت مكانًا سوى - طه ٥٨] لايجدون لها تعليلاً لأنها ليست علمًا ، ولايجد ابن جنى تعليلاً لمنع صرفها إلا أنها محمولة على الوقف ، أى بإجراء الوصل مجرى الوقف ، وحذف التنوين لذلك (٤١١)، وهو ما يتفق مع القول بمراعاة رءوس الآى ، وهو التناسب الذى يقابل الضرورة الشعرية .

أما فى الشعر فقد جاء من تلك الأعلام ممنوعًا من الصرف (جُشَم) فى قول عمرو بن كلثوم:

برأسٍ من بنى جُشَمَ بنِ بكرٍ ندق به السهولةَ والحزونا

قال النحاس « لم يصرف (جُشَمَ) ، لأنه معدول عن جاشم ، وهو معرفة » (٤١٢).

وكذلك فى قول الكلحبة :

تسائلنى بنو جُشَمَ بنِ بكرٍ أغراءُ العرادةُ أم بهيمُ(٤١٣)

وجاء منها منصرفًا (ثُعل) فى قول حُريث بن عناب :

بنى ثُعَلٍ أهلَ الخنامـا حـديثكم لكم منطقٌ غـاوٍ وللناس منطقُ(٤١٤)

وقول رجل من بنى كليب :

هنيـئًا لابن عم السـوء أنى مـجـاورةٌ بنى ثُعلٍ لبـونى(٤١٥)

و (ثُعل) هذا من الأعلام التى أوردها السيوطى فيما سبق على أنها معدولة وممنوعة من الصرف للعدل .

وقد قالوا بالعدل فى بعض الظروف أيضًا ، ومما منع الصرف للعلمية والعدل (سحر) و قال سيبويه « تركوا صرف سحر ظرفًا ؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعًا أو منصوبًا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه ، فلما صار معرفة فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف فى هذه المواضع ، وصار معدولاً عندهم ، كما عُدلت آخر عندهم » (٤١٦).

وكذلك قال المبرد وابن السراج وغيرهما إنه معدول عن الألف واللام إذا قصد به سحراً محدداً ، وأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدول (٤١٧).

وكذلك يقول السيوطى إن العدل فى سحر عن مصاحبة الألف واللام ، لأن قياسه وهو نكرة أن يعرَّف بالطريق التى تعرف بها النكرات وهو (الـ) فعدلوه عن ذلك وعرف بالعلمية(٤١٨).

وقد جاءت لفظة (سحر) فى قوله تعالى { إنا أرسلنا عليهم حاصبًا إلا آل لوط نجيناهم بسحرٍ - القمر ٣٤ } ، فقال الفراء إنه منصرف لأنه نكرة ، فإذا ألقت العرب من سحر الباء لم يجروه ، وعلل ذلك بأنه جرى فى كلامهم بالألف واللام ، فلما حذفت الألف واللام وفيه نيتهما لم يصـرف (٤١٩)، وقال النحاس إن قول البصريين إن سحر إذا كان نكرة انصرف ، وإذا كان معرفة لم ينصرف ، ودخول الباء وخروجها واحد . والعلة عند سيبويه أنه معدول عن الألف واللام فلما حذفت الألف واللام وفيه نيتهما اعتل فلم ينصرف (٤٢٠). والخلاف بين الفراء

والبصريين لايتعدى الخلاف الشكلى ، فهو يتفق معهم على أنه إذا كان نكرة ينصرف ، وكلامه هنا معناه أن اتصال (سحر) بحرف الجر هو الذى جعلها نكرة ، وهو ما يختلف معه النحاس فيه .

أما غدوة وبكرة وعشية فإنها تنصرف إذا كانت نكرات وإذا كانت معارف فإنها لاتنصرف للعملية والتأنيث ، قال سيبويه « اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل منهما اسمًا للحين » ... «وأما عشية فإن بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك فى غدوة »(٤٢١) ، وكذلك قال الفراء عند قوله تعالى { ولقد صبحهم بكرةً - القمر ٣٨ } « العرب تجرى غدوة وبكرة ولاتجريهما .... فمن لم يجرها جعلها معرفة » (٤٢٢)، وقال الزمخشرى « بكرةً وغدوةً بالتنوين إذا أردت التنكير ، وبغيره إذا عرَّفت وقصدت بكرة نهارك وغدوته » (٤٢٣)، وقال أبو حيان « قرأ الجمهور بكرةً بالتنوين أراد بكرة من البكر فصرف » (٤٢٤).

وقد جاءت (غدوة) منصرفة فى قول طرفة :

كأن حدوج المالكية غدوةً خلايا سفينٍ بالنواصف من ددِ

فقال النحاس « وقوله (غدوةً) صرفها على أنها نكرة » (٤٢٥).

وأما (أخر) فهى لاتنصرف عند الخليل وسيبويه لأنها خالفت أخواتها ، لأنهن لايأتين إلا وفيهن الألف واللام فتوصف بهن المعرفة ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها (٤٢٦)، وقد رأى المبرد ذلك أيضًا واستشهد على منع صرفها بقوله تعالى {وأخرُ متشابهات - آل عمران ٧ } ، وقوله عز من قائل { فعدة من أيام أخرَ - البقرة ١٨٤ ، ١٨٥}(٤٢٧)، كذلك قال النحاس عند آية آل عمران « فأما ترك صرف (أخر) فلأنها معدولة عن الألف واللام »(٤٢٨) .

وقد عرض السيوطى أقوال النحاة في عدلها ، فقال إن أكثر النحويين على أنها معدولة عن الألف واللام ، لأن الأصل فى أفعل التفضيل أن لايجمع إلا مقرونًا بهما كالكبر والصغر ،

فهذا عدل عن الألف واللام لفظًا ، ثم عدل عن معناهما ، لأن الموصوف به لايكون إلا نكرة وهذا عدل ثان ، وقول ابن مالك وأبى حيان إن (أخر) معدول عن (آخر) لأن الوصف بأفعل لايكون إلا وهى مفرد ، وقول ابن جنى إنه معدول عن (أفعل) مع مصاحبة (مِنْ) ، وقول آخرين إنه معدول عن أخريات نكرة (٤٢٩).

ومن المعدول أيضًا العدد من مثل أحاد وثناء ومثنى وثُلاث ورباع ، قال سيبويه « وسألته عن أحاد وثناء وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة أخر ، إنما حده واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه » (٤٣٠). وقد ذكر المبرد ذلك أيضًا ، واستشهد بقوله تعالى [أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع - فاطر ١] ، [فانحكوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - النساء ٣] وبقول الشاعر :

منت لك أن تلاقينى المنايا أحادَ أحادَ فى شهرٍ حلال

وقول ساعدة بن جؤية :

ولكنما أهلى بواد أنيسُهُ ذئابٌ تبغّى الناسَ مثنى وموحدٌ

ثم قال إن « تأويل العدل فى هذا أنه أراد واحداً واحداً واثنين اثنين . ألا تراه يقول (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) والعدل يوجب التكثير » (٤٣١).

أما ابن السراج فقال إنه عدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ، وكذلك أحاد ، عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد ، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد ، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف لأنه معدول وأنه صفة ، ولو قال قائل : إنه لم ينصرف لأنه عدل فى اللفظ والمعنى جميعًا وجعل ذلك لكان قولاً » (٤٣٢).

وقد جعل الزجاج ذلك قياسًا إلى نحو عُشار وتساع وخماس وسداس ، لكنه قال إنه لم يجئ (معشر) (٤٣٣)، بينما قال السيوطى إن المسموع من ذلك أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع وخماس ومخمس وعُشار ومعشر واستشهد على ذلك بشواهد شعرية

وقرآنية ، ثم عرض خلاف النحاة فى قياس ما لم يسمع ، وأبياتًا أنشدها خلف الأحمر جاءت فيها الأعداد من واحد إلى عشرة على هذه الأوزان لكنها منصرفة ، وقول من قال إنها مصنوعة وهو ما نتفق معهم فيه ، وخلافهم فى أنها منعت للعدل وحده أو العدل مع الوصف ، أو العدل مع التعريف (العلمية) وهو قول الفراء (٤٣٤).

ومما وقف عنده النحاة قوله تعالى { فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - النساء ٣ } ، وقد نقل أبو حيان أقوالهم فقال إن مذهب الخليل وسيبويه وأبى عمرو أنها ممنوعة للعدل والوصف ، وعلة المنع عند الفراء العدل والتعريف بنية الألف واللام ، وامتنع عنده إضافتها ، والزجاج على أنها معدولة عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن التأنيث، والزمخشرى لعدلها عن الصيغة وعدلها عن التكرير ، وقول غيرهم إنه معدول عن لفظ اثنين ومعناه (٤٣٥).

ومما جاء في الشعر (مثنى) فى قول السفاح بن بكير :

قوّالِ معروفٍ وفعّالهِ عقارِ مثنى أمهات الرباع(٤٣٦)

وكذلك (مثنى وموحد) فى قول يزيد بن الجهم :

أحين بدا فى الرأس شيبٌ وأقبلت إليَّ بنو غيلان مثنى وموحدا(٤٣٧)

لقد كثر خلاف النحاة حول العدل كما نرى وحول كونه علة لمنع الصرف وحده أو مع غيره ، مع أن النصوص فى العدد المعدول قليلة ، ويمكن أن يقال إن هذه الكلمات سمعناها عن العرب ممنوعة من الصرف دون البحث عن علة ملفقة بهذا الشكل .

ثامنًا : الخفة والثقل أو العلم الثلاثى :

إذا كان العلم الأعجمى ممنوعًا من الصرف ، فإن الثلاثى منه - عند سيبويه - منصرف ، حيث جعل نوحًا وهودًا ولوطًا منصرفة لخفتها ، وقال « كل مذكر سمى بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنًا ماكان ، أعجميًا ، أو عربيًا ، أو مؤنثًا » واستثنى من ذلك

المعدول ومايشبه الفعل (٤٣٨). وهو منصرف أيضًا عند المبرد وابن السراج سواء كان ساكن الوسط أو متحركه (٤٣٩)، وقال الزمخشرى إن صرف الثلاثى ساكن الوسط هو اللغة الفصيحة التى عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين دون أن يفرق بين الثلاثى الأعجمى والمؤنث بينما قال ابن يعيش إن الثلاثى ساكن الوسط مصروف البتة(٤٤٠) وجعل الرضى الأعجمى الثلاثى « بمجرد كونه ثلاثيًا سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر كلامهم على الطول ، ولايراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب » (٤٤١)، وجعل السيوطى زيادة الأعجمى على ثلاثة أحرف شرطًا لمنع الصرف ، أما الثلاثى فهو منصرف سواء كان ساكن الوسط أو متحركه ثم نقل قولاً بمنع صرف متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع (٤٤٢). أما الأشمونى فقال « ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، ولافرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط ، والمتحرك نحو شتر ولمك » ، وقال إن « الذى جعل ساكن الوسط على وجهين عيسى بن عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجانى » ثم لخص فى الثلاثى أقوالاً ثلاثة ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا وهو الصحيح - أى أنه منصرف ، وهو قول أكثر النحاة كما تقدم .

والثـــانى : أن ما تحرك وسطه لاينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، أى الصرف ومنع الصرف .

والثالث : أن ما تحرك وسطه لاينصرف وماسكن وسطه ينصرف وهو قول ابن الحاجب(٤٤٣).

وقد جاء العلم الأعجمى ساكن الوسط منصرفًا فى القرآن الكريم من مثل : نوح ولوط ، قال النحاس « انصرف نوح وهو اسم أعجمى لأنه على ثلاثة أحرف مخفف »(٤٤٤) ، وقـــال أبو حيان « نوح اسم أعجمى مصروف عند الجمهور لسكون وسطه » (٤٤٥)، وقال « لوط مصروف لخفة بنائه بسكون وسطه وكونه مذكرًا » (٤٤٦).

واختلف فى (هود) هل هو عربى أو أعجمى ، فهو عربى عند الأبدى ، لكن قول سيبويه وأبى حيان أنه أعجمى (٤٤٧).

وقد جاء الثلاثى متحرك الوسط من مثل (إرم ممنوعًا من الصرف فى { إرم ذات العماد - الفجر ٧ } ، فقال الفراء « لم يجر القراء (إرم) لأنها فيما ذكروا اسم بلدة ، وذكر الكلبى بإسناده أن (إرم) سام بن نوح ، فإن كان هكذا اسمًا فإنما ترك إجراؤه لأنه كالعجمى »(٤٤٨).

وجاءت منصرفة فى قول أفنون التغلبى :

لو أننى كنتُ من عادٍ ومن إرم ربيتُ فيهم ولقمانٍ ومن جَدَنِ(٤٤٩)

وقد يحمل صرفها هنا على الضرورة الشعرية .

إن الرأى الغالب هو القول بصرف العلم الأعجمى ساكن الوسط وهذا ماتشهد له النصوص، أما متحرك الوسط فلم يأت منه ممنوعًا من الصرف إلا (إرم) - كما رأينا - والغالب عند النحاة أنها علم مؤنث .

أما العلم الثلاثى المؤنث فقد قال فيه سيبويه « اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف ، متوالٍ منها حرفان بالتحرك لاينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار : إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود » ، ومثّل للساكن الوسط حيث يجوز الصرف ومنعه بقول جرير :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تُغْذَ دعدُ فى العُلَبِ(٤٥٠)

فرأى سيبويه - إذن - أنه إذا كان ثلاثيًا متحرك الوسط لاينصرف ، أما ساكن الوسط فيجوز فيه الصرف ومنع الصرف ، ومنع الصرف أجود .

وقد تبع سيبويه فى ذلك المبرد وابن السراج(٤٥١) ، وقال ابن يعيش إن الوجه فى ساكن الوسط منعه الصرف وقد يصرف البعض لخفته وإن صرف (دعد) فى بيت سيبويه ليس من قبيل الضرورة لأنه لو لم يصرف لم ينكسر البيت (٤٥٢).

وقال الرضى إن جميع النحويين على منع صرف المؤنث الثلاثى متحرك الأوسط للتاء المقدرة - للتأنيث - ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، أما المؤنث الثلاثى ساكن الأوسط فقد نسب إلى الزجاج وسيبويه والمبرد الجزم بمنع صرفه ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه (٤٥٣)، بينما نسب السيوطى هذا القول إلى الزجاج وحده (٤٥٤)، وعرض ثلاثة أقوال فى ساكن الأوسط : أحدها هذا ، والثانى جواز الصرف ومنعه ، وقال إنه رأى سيبويه والجمهور وهو أصحها ، والثالث قول الفراء إنه إذا كان اسم بلد لايجوز صرفه ، ثم قال إنه على جواز الأمرين اختلف فى الأجود منهما ، فالأصح أن الأجود المنع ، وهو قول ابن جنى وهو القياس والأكثر فى كلامهم ، بينما قال أبو على الفارسى الصرف أفصح وخطأه الخضراوى(٤٥٥). وقال الأشمونى إن شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوى « أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرك الوسط كسقر ولظى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافًا لابن الأنبارى فإنه جعله ذا وجهين ، وماذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع من الصرف باتفاق ليس كذلك » (٤٥٦).

وقد جاء العلم الثلاثى المؤنث (سقر) فى قوله تعالى { ذوقوا مسَّ سقرَ - القمر ٤٨ } ، و{سأصليه سقرَ - المدثر ٢٦ } ممنوعًا من الصرف ، فقال الفراء عند الآية الأولى إن « سقر : اسم من أسماء جهنم لايجرى ، وكل اسم كان لمؤنث فيه الهاء أو ليس فيه الهاء فهو لايجرى ، إلا أسماء مخصوصة خفت فأجريت ، وترك بعضهم إجراءها ، وهى : هند ، ودعْد ، وجُمْل ، ورئم ، تجرى ولاتجرى . فمن لم يجرها قال : كل مؤنث فحظه ألا يجرى لأن فيه معنى الهاء ، وإن لم تظهر ، ألا ترى أنك إذا حقَّرتها وصغرتها قلت : هنيدة ، ودعيدة ، ومن أجراها قال : خفت لسكون الأوسط منها ، وأسقطت الهاء ، فلم تظهر فخففت فجرت » (٤٥٧). وفى هذا النص يتضح لنا رأى الفراء وهو منع صرف متحرك الأوسط وجواز الصرف والمنع فى ساكن الأوسط ، وهو ماجاء عند جمهور النحاة .

وقال النحاس عند الآية الثانية « قيل : لم ينصرف لأنها اسم لمؤنث ، وقيل : إنها اسم أعجمى ، والأول الصواب لأن الأعجمى إذا كان على ثلاثة أحرف انصرف ، وإن كان متحرك

الأوسط ، وأيضًا فإنه اسم عربى مشتق ، يقال : سقرته الشمس إذا أحرقته . والساقور حديدة تُحمى ويُكوى بها الحمار » (٤٥٨).

وقرأ حفص (سبأ) بالتنوين فى قوله تعالى { وجئتك من سبأٍ بنبأ يقين - النمل ٢٢ } ، وفى (لقد كان لسبأٍ فى مسكنهم آيةٌ - سبأ ١٥ } ، بينما قرأها أبو عمرو وابن كثير وغيرهما بمنع الصرف فى الآيتين (٤٥٩).

وقد جاء عند سيبويه أنها تنصرف إذا كانت اسمًا للقبيلة ولا تنصرف إذا كانت اسمًا للحى، واستشهد بالآيتين على الصرف ، ثم قال إن أبا عمرو لايصرفها يجعلها اسمًا للقبيلة ، ثم استشهد على منع الصرف بقول النابغة الجعدى :

من سبأ الحاضرين مأربَ إذ يبنون من دون سيله العرما

وعلى الصرف بقوله :

أضحت ينفرها الولدان من سبأٍ كأنهم تحت دفَّيْها دحاريج(٤٦٠)

وقد علل الفراء الصرف ومنعه بقوله « ويجرون سبأ ، ولايجرون : من لم يجر ذهب إلى البلدة ، ومن أجرى جعل سبأ رجلاً أو جبلاً »(٤٦١) ، وقال فى موضع آخر « ولو جعلته اسمًا للقبيلة إن كان رجلاً أو جعلته اسمًا لماحوله إن كان جبلاً لم تجره » ، واستشهد على المنصرف بقول الشاعر :

الواردون وتيمٍ فى ذرا سبأٍ قد عضَّ أعناقهم جلدُ الجواميس(٤٦٢)

وأضاف ابن خالويه إلى ذلك أن يكون اسم امرأة(٤٦٣) ، وعلى ذلك تدور أقوال النحاة(٤٦٤).

وقد جاء العلم المؤنث متحرك الأوسط فى الشعر ممنوعًا ، ومنصرفًا والأمر متعلق بقصد القبيلة أو قصد الحى أو الرجل ، ومن أمثلة ذلك (أسد) التى جاءت اسم رجل فى قول يزيد بن الصعق :

بنى أسـدٍ مـاتأمـرون بأمـركم إذا لحـقتْ خـيلٌ تثـوب وتدّعى(٤٦٥)

وقول رويش بن كثير الطائى :

يا أيهـا الراكبُ المزجى مطيتـه سـائل بنى أسـدٍ مـا هذه الصـوت(٤٦٦)

كما جاءت علمًا للحى فى قول أدهم بن أبى الزعراء :

١ - قد صبَّحتْ مَعْنٌ بجمعٍ ذى لجبْ

٢ - قيسًا وعبدانهم بالمنتهب

٣ - وأسداً بغارةٍ ذات حدبْ (٤٦٧).

وهى فى الحالتين منصرفة .

وقد جاء العلم المؤنث الثلاثى ساكن الأوسط فى القرآن الكريم كثيراً ، من ذلك (مصر) فقد جاءت القراءات بصرفها ومنعها من الصرف فى قوله تعالى { اهبطوا مصراً - البقرة ٦١}، بينما جاءت ممنوعة من الصرف فى { ادخلو مصر إن شاء الله آمنين - يوسف ٩٩ }(٤٦٨).

وقد سوى سيبويه بينها وبين دعد وهند فالصرف ومنع الصرف عنده جائز وإن كان المنع أجود (٤٦٩)، لكن الفراء فرق بين أعلام النساء وأسماء البلدان حيث قال فى آية البقرة « كتبت بالألف ، وأسماء البلدان لاتنصرف خفت أو ثقلت ، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دعد وهند وجُمْل . وإنما انصرفت إذا سمى بها النساء ؛ لأنها تُردَّد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها ، وأسماء البلدان لاتكاد تعود »(٤٧٠) . والفراء فى ذلك يعلل منع الصرف بالثقل والصرف بالخفة ، فإذا كان العلم المؤنث الثلاثى ساكن الأوسط اسم بلدة فإنه يقل استعماله فيثقل فيمتنع صرفه ، أما أعلام النساء فهى كثيرة الدور فى الكلام فتخف فتنصرف .

وإذا كانت مصر قد جاءت منصرفة فى هذه الآية ، فإنه يعلل صرفها بشيئين أحدهما أن تكون الألف للوقف مثلها مثل (سلاسلا) ، و (قواريرا) ، أو أن يكون معناها ليس مصر

البلد المعروفة ، وإنما معناها أى مصر من الأمصار فتفقد بذلك العلمية ، ويرجع التخريج الأول.

والوجه عند النحاس أنها منصرفة لأنها نكرة وليست علمًا أى مصر من الأمصار أما أن يقال إنه اسم البلد فإنه لايقال إلا بالتأنيث (بلدة) ، ثم عرض قولين للكسائى فى صرفه : أحدهما لخفتها والآخر أن العرب تصرف كل ما لاينصرف إلا أفعل منك [٤٧١] وهو ما يشبه الضرورة الشعرية .

ويقف عند قوله تعالى [قال ياقوم أليس لى ملك مصر - الزخرف ٥١] ، فيقول إنها لم تنصرف عند البصريين لأنها مؤنثة سميت بمذكر ، وأجازوا صرفها على أن تكون اسمًا للبلد ، وترك الصرف أولى لأن المستعمل بلدة ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنها بمنزلة هند فكان يجب أن ينصرف إلا أنها منعت لقلتها فى الكلام [٤٧٢] ، ويرى أبو حيان أن الصرف على أنها مصر من الأمصار ، وأنه لايشبه هند أو نوحًا ، لأنه اجتمع فيه ثلاثة أسباب هى التأنيث والعلمية والعجمة ، فيتحتم منع صرفه بخلاف هند [٤٧٣].

وقد قرئت (عاد) منصرفة وغير منصرفة فى الآيات (هود ٥٧ ، العنكبوت ٣٨ ، النجم ٥٠ ، الفجر ٦) ، لكن الفراء عند آية هود يقول « عادٌ مجرى فى كل القرآن لم يختلف فيه . وقد يترك إجراؤه يجعل اسمًا للأمة التى هو منها ، كما قال الشاعر :

أحقًا عباد الله جُرأة مُحْلِقٍ علىَّ وقد أعييت عادَ وتُبَّعا

وسمع الكسائى بعض العرب يقول : إن عادَ وتَبَّعَ أمّتان [٤٧٤]. فالأصل عنده أن تنصرف، لكنها تمنع الصرف إذا كانت اسمًا للقبيلة لأنها تكون حينئذ مؤنثة .

كذلك قال النحاس إن من صرف عاداً جعله اسمًا للحى ، وقراءة الضحاك (بعادَ) بغير صرف جعله اسمًا للقبيلة [٤٧٥] ، أما أبو حيان فقال « وعاد وإن كان اسم القبيلة فقد يلحظ فيه معنى الحى فينصرف أو لا يلحظ فجاء على لغة من صرف (هند) » [٤٧٦] ، فهو يجعله مثل (هند) مما يجوز فيه التأنيث .

وقد عد سيبويه (هوداً) من الأعجمى الثلاثى الذى ينصرف على كل حال فى قوله « وأما هود ونوح ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها » (٤٧٧)، وقد اختلف فيما إذا كان هود أعجميًا أو عربيًا (٤٧٨)، وقد وقف النحاس عند (هود) اسم السورة ، فقال « يقال : هذه هودُ فاعلم بغير تنوين على أنه اسم للسورة ، لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصرف ، هذا قول الخليل وسيبويه ، وعيسى يقول : هذه هودٌ فاعلم بالتنوين على أنه اسم للسورة ، وكذلك لو سمى امرأة بزيد لأنه لما سكن وسطه خف فصرف ، فإن أردت الحذف صرفت على قول الجميع ، فقلت : هذه هودٌ فاعلم ، تريد هذه سورة هودٍ . قال سيبويه والدليل على هذا أنك تقول : هذه الرحمنُ فلولا أنك تريد سورة الرحمن ما قلت : هذه » (٤٧٩).

أما (هود) فى قوله تعالى { وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى - البقرة ١١١ } وأمثالها (البقرة ١٣٥ ، ١٤٠ } فقد نقل أبو حيان عن الشلوبين أنها إما أن تكون جمع يهودى فتكون نكرة مصروفة ، أو أن تكون علمًا لهذه القبيلة - اليهود - فتكون ممنوعة من الصرف (٤٨٠).

وقد جعل سيبويه بابًا لأسماء السور ذكر فيه (هوداً) ، (وصاد) ، و (نون) وقال إن (صاد) يجوز أن يكون اسمًا للسورة فلاينصرف ، وشبه (نون) بـ (هند) فى صرفها(٤٨١)، وكذلك قال النحاس إن (نون) ، و (صاد) لاتنصرف إذا جعلت اسمًا للسورة (٤٨٢).

وقد جاء العلم المؤنث الثلاثى منصرفًا فى الشعر من مثل (هند) فى قول المثقب العبد :

ألا إن هنداً رث أمسِ جديدها وضنَّت ، وما كان المتاع يؤودها(٤٨٣)

وجاء (عاد) منصرفًا أيضًا فى مثل قول سويد بن أبى كاهل :

غلبتْ عاداً ، ومَنْ بعدهُمُ وأبت بَعْدُ فليستْ تتَّضعْ(٤٨٤)

ومن الثلاثى ساكن الوسط ماجاء اسم قبيلة لكنه منصرف ، فمن ذلك (بكر) ، و (كلب) فى قول الأخنس التغلبى :

وبكرٌ لهـا ظهـر العـراق ، وإن تشـأ يَحُلْ دونهـا مِنَ اليـمـامـةِ حـاجبُ

وقوله :

وكلبٌ لهـا خـبْتٌ فـرملةُ عـالجٍ إلى الحـرة الرجـلاءِ حـيث تحـارب(٤٨٥)

ومثل ذلك (كعب) فى قول عبد المسيح بن عسلة :

هَلْهِلْ لكعبٍ ، بعـد مـا وقـعت فـوق الجـبين بسـاعـدٍ فـعمِ(٤٨٦)

ومثل ذلك (عبس) فى قول الجميح :

حـتى أجـازِيَ بالذى اجـتـرمت عـبْسٌ ، بأسـوأ ذلك الجـرم(٤٨٧)

ومثل ذلك (وبر) اسم قبيلة ، و (حَرْم) ، و (عوذ) ، و (معن) ، وتيم (٤٨٨).

وقد جاء (نجد) وهو اسم البقعة المعروفة منصرفًا أيضًا ، فى قول عبد الله بن الدُّمَيْنَة :

ألا يا صبا نجدٍ متى هجت من نجدِ فقد زادنى مسراك وجداً على وجد(٤٨٩)

ومثله (قُرْح) وهو سوق وادى القرى - فى قول الشاعر :

حُبِسْنَ فى قُرْحَ وفى داراتها(٤٩٠)

و (خَبْتَ) وهو ماء لكلب فى قول البرج بن مسهر :

فـإن الغـدر قـد أمـسى وأضـحى مـقـيـمًا بين خَبْتَ إلى المسـاتِ(٤٩١)

ومن تلك النصوص نتبين أن العلم المؤنث ساكن الأوسط منصرف فى الغالب وقليلاً ماجاء ممنوعًا من الصرف .

خاتمة :

لقد اعتمدت هذه الدراسة على دعائم ثلاث ؛ أولها الدعامة النظرية التى تتمثل فى أقوال النحاة ، وحاولت فى هذا الجانب الكشف عن أغوار النظرية ، فلمست اعتبار النحاة الأسماء الممنوعة من الصرف أسماء من الدرجة الثانية ، فهى لذلك قاصرة عن نيل التنوين والجر ، أو محرومة من تلك المزية ، والذى جعلها كذلك فرعيتها على الأسماء الأصلية ، وتلك الفرعيات هى التى منعتها الصرف ، وأهم تلك الفرعيات فرعية شبه الفعل التى تتمثل فى مجىء الاسم على وزن الفعل فيأخذ عنه صفته ، سواء كان علمًا أو صفة ، يليها فرعية المؤنث على المذكر سواء كان التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة أو بالتاء أو بدونها ، ثم تلا ذلك ما يشبه التأنيث بزيادة الألف والنون ، والفرعية الثالثة هى فرعية الأعجمى على العربى فالبناء الأعجمى يختلف عن البناء العربى لذا لابد أن يحرم شيئًا يمتاز به العربى ، ويشبهه فى هذا العلم المركب تركيبًا مزجيًا ، والفرعية الرابعة هى فرعية الجمع على المفرد وتمثلت فى صيغ منتهى الجموع التى لانظير لها فى أوزان المفرد ، وأوضح البحث أن الاعتبار هنا لحجم الكلمة أما الفرعية الخامسة فهى فرعية العدل الذى جاء تعليلاً لمنع الصرف فى حالات نادرة ، ثم أخيراً فرعية الثقل وكأن الاسم الثقيل لايتحمل زيادة التنوين عليه كما أنه يقبل الفتح لأنه أخف من الكسر .

أما الدعامتان الأخريان فهما النصان القرآن والشعر ، وقد قارن البحث بين أقوال النحاة وماجاء فى النصوص معتبراً فى ذلك الضرورة الشعرية فى الشعر والتناسب فى القرآن الكريم وخرج بأن الضرورة الشعرية ليست مسئولة عن كل مايخرج على قواعد منع الصرف من الشعر ، فقد يكون هذا الخروج بلا ضرورة أصلاً ، وقد يكون لاعتبار المعنى أو الموسيقى الداخلية التى يختارها الشاعر بمحض إرادته وأوضحنا ذلك فى موضعه .

وقد جاز الخروج عن قواعد منع الصرف فى الباب كله وزاد ذلك الخروج مع صيغ منتهى الجموع وندر فى (أفعل منك) .

كما عرض البحث للقول بالتناسب فى القرآن الكريم ، وتخريج مايخرج عن قواعد منع الصرف بالتناسب إنما يشبه الضرورة الشعرية وإن لم يقولوا بها ، إلا أنهم أشاروا إلى لغة من يصرف كل ما لاينصرف ، وعللوا بها ما خرج فى القرآن الكريم ، أو بتناسب رءوس الآى ، أو بالإتباع ، وكل ذلك لا يعدو القول بالضرورة الشعرية ، لكنهم لم يستطيعوا القول بها تحرجًا ، إذ إن القرآن الكريم جاء على لغة الاختيار أما الشعر فلغته الضرورة .

الهوامش :

١ – راجع :الكتاب ١٣/١ ومابعدها ، المقتضب ١/٢ ، الأصول فى النحو ٣٩/١ ، ٥٠ .

٢ – شرح المفصل ٤٩/١ ، وراجع شرح الأشمونى ٢٩/٢ ، ٣٠ ، أوضح المسالك ٨٠/٣ ، ١١٤/٤ .

٣ – نفس المرجع والصحفة .

٤ – والمقصود بذلك تنوين التمكين لأنه هو الذى يفصل بين المنصرف وغير المنصرف . راجع : ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ١٠٧ .

٥ – شرح الأشمونى ٢٩/٢ ، ٣٠ .

٦ – شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١ .

٧ – نفسه ٥٨/١ .

٨ – نفسه ٨٠/٣ .

٩ – الأصول فى النحو ٥٠/١ .

١٠ – راجع فى ذلك : الأصول فى النحو ٧٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ، همع الهوامع ٧٦/١ ، ٦٧ ، شرح الأشمونى ٢٣٠/٢ ، ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ١٤١ .

١١ – همع الهوامع ٧٦/١ .

١٢ – الكتاب ١٩٣/٣ .

١٣ – نفسه ١٩٤/٣ .

١٤ – نفسه ١٩٤/٣ ، ١٩٥ .

١٥ – نفسه ١٩٦/٣ ، ١٩٧ .

١٦ – نفسه ١٩٧/٣ .

١٧ – نفسه ١٩٨/٣ .

١٨ – نفسه ٢٠٨/٣ .

١٩ – المقتضب ١٧١/٣ .

٢٠ – نفسه ٣٠٩/٣ ، وراجع ٣١٤/٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

٢١ – الأصول فى النحو ٧٩/٢ .

٢٢ – نفس المرجع والصفحة .

٢٣ – شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ .

٢٤ – شرح الكافية للرضى ٣٥/١ .

٢٥ – راجع : أوضح المسالك ١١٤/٤ ، شرح الأشمونى ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

٢٦ – همع الهوامع ٧٨/١ .

٢٧ – شرح التصريح على التوضيح ٢٠٩/٢ .

٢٨ – شرح الأشمونى ٢٣١/٢ ، وراجع شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١ ، ٥٨ ، ٥٩ .

٢٩ – شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١ .

٣٠ – نفسه ٦١/١ .

٣١ – الكتاب ١٩٣/٣ .

٣٢ – نفس المصدر والصفحة .

٣٣ – نفس المصدر والصفحة .

٣٤ – نفسه ١٩٤/١ .

٣٥ – المقتضب ٣١١/٣ .

٣٦ – الأصول فى النحو ٨٠/٢ ، وراجع ٨٢/٢ .

٣٧ – ماينصرف ومالاينصرف ٩ ومابعدها .

٣٨ – شرح الأشمونى ٢٣٦/٢ .

٣٩ – همع الهوامع ١٠٠/١ .

٤٠ – إعراب القرآن للنحاس ٤٧٧/١ .

٤١ – البحر المحيط ١٦٩/٧ .

٤٢ – شرح القصائد السبع ٦٢ .

٤٣ – نفسه ١٠٦ .

٤٤ – نفسه ١١٤ ، وراجع أيضًا ١١٨ ، ١٢١ ، ١٤٦ ، ١٥٧ .

٤٥ – شرح القصائد السبع ٢٧١ .

٤٦ – نفسه ٢١٧ .

٤٧ – نفسه ٣١٦ .

٤٨ – نفسه ٣٣١ .

٤٩ – نفسه ٣٣٩ ، ٣٦٢ .

٥٠ – نفسه ٣٨٣ .

٥١ – نفسه ٤٢٣ .

٥٢ – نفسه ٤٦٤ .

٥٣ – راجع المفضليات صفحات ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ على الترتيب .

٥٤ – راجع شرح الحماسة صفحات ٥٥/١ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٣١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢١٤ وغيره كثير .

٥٥ – مايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى ٤٣ .

٥٦ – الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ٦٩ / الجزء الثانى الصفحة ٤٨٨ ، وراجع أيضًا : شرح الكافية للرضى ٣٨/١ ، شرح المفصل ٦٧/١ ، همع الهوامع ١١٩/١ ، شرح التصريح ٢٢٧/١ .

٥٧ – شرح القصائد العشر ٦٧ .

٥٨ – نفسه ٧٧ .

٥٩ – نفسه ١٠٥ .

٦٠ – نفسه ٣٠٥ .

٦١ – شرح الحماسة للمرزوقى ١٧٤٩/٤

٦٢ – نفسه ١٤٦/١ .

٦٣ – نفسه ١٧٩٠/٤ .

٦٤ – البحر المحيط ٢٦٢/٨ .

٦٥ – راجع : معجم القراءات ٢٣٢/٧ ، ٢٣٣ .

٦٦ – معانى القرآن للفراء ١٨٩/٣ .

٦٧ – إعراب القرآن للنحاس ٤١/٥ ، ٤٢ .

٦٨ – مشكل إعراب القرآن ٧٦١/٢ ، ٧٦٢ .

٦٩ – الكشاف ١٦٤/٤

٧٠ – البحر المحيط ٣٤٢/٨ .

٧١ – شرح القصائد السبع الطوال ٢٠ .

٧٢ – نفسه ٥٣١ .

٧٣ – شرح القصائد العشر ٤٦٠ .

٧٤ – نفسه ١١٨ .

٧٥ – شرح الحماسة ٢٦٥/١ ، و (يزيد) فى هذا البيت تحتمل أن تكون منصرفة وغير منصرفة ، ويؤيد ذلك قول المحقق فى الهامش إنها ضبطت فى الأصل بضمتين فى أعلى الدال وضمه فى وسطها لتقرأ بالصرف وعدمه .

٧٦ – شرح اختيارات المفضل للتبريزى ١٥٣٨/٣ .

٧٧ – نفسه ١٧٠٨/٣ وهم بنو تزيد ، أو بنو يزيد على قول الأصمعى .

٧٨ – نفسه ١٣٢٤/٣ ، وراجع : شرح الحماسة ٥٠٥/١ .

٧٩ – نفسه ٩٤٦/٢ ، وراجع : شرح الحماسة ٧٢٦/٢ .

٨٠ – شرح الحماسة ١٤٥٩/٣ ، ويلملم هو ميقات أهل اليمن .

٨١ – شرح اختيارات المفضل ٧٧٥/٢ ، وهى من بلاد اليمن ، راجع معجم البلدان ٣/٢ ، ٤٤٤ .

٨٢ – شرح الحماسة ٤٨٠/١ ، ٦٣٦/٢ ، ٨٢٣ .

٨٣ – نفسه ٣١٥/١ وهو عند التبريزى فرس أنثى ، فهو علم مؤنث ، راجع هامش المرزوقى .

٨٤ – شرح اختيارات المفضل ١٠١٤/٢ وهو اسم موضع .

٨٥ – شرح الحماسة ١٤٦٨/٣ .

٨٦ – شرح القصائد العشر ٢٠ .

٨٧ – نفسه ٦٨ .

٨٨ – نفسه ٨٧ .

٨٩ – شرح القصائد العشر ٩٥ .

٩٠ – نفسه ١٤٧ .

٩١ – نفسه ١٨٧

٩٢ – شرح الحماسة ٦٩٢/٢ .

٩٣ – نفسه ٦٩٠/٢ .

٩٤ – شرح اختيارات المفضل ١٧٠٠/٣ ويروى (بين نبايع) .

٩٥ – نفسه ٥٠٦/١ ، ويروى (بثولَع) وهو موضع .

٩٦ – شرح الحماسة ٣٨٠/١ .

٩٧ – المقتضب ٣٢٠/٣ .

٩٨ – شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١ .

٩٩ – شرح الأشمونى ٣٣٢/٢ .

١٠٠ – همع الهوامع ٧٨/١ .

١٠١ – الكتاب ٢١٠/٣ ، ٢١١

١٠٢ – نفسه ٢٠٥/٣ .

١٠٣ – راجع : المقتضب ٣٣٨/٣ ، الأصول فى النحو ٨٣/٢ ، ٨٤ ، ماينصرف ومالاينصرف ٣٧ ، ٤٠ .

١٠٤ – الأصول فى النحو ٨٤/٢ ، ماينصرف ومالاينصرف ٤١ .

١٠٥ – الأصول فى النحو ٨٤/٢

١٠٦ – شرح التصريح على التوضيح ٢١٠/٢ ، ٢١١ .

١٠٧ – البحر المحيط ٢٤١/١ ، ٢٨١

١٠٨ – راجع : معجم القراءات ٧٩/٢

١٠٩ – نفسه ٢٩٤/٢ ، ٢٩٥ .

١١٠ – مشكل إعراب القرآن ٢٦١/١ ، وراجع التبيان فى إعراب القرآن ٥٢١/١ ، تفسير القرطبى ٢٥٦٤/٣ .

١١١ – الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٦٦/١ ، حجة القراءات ٢٨٦ .

١١٢ – شرح القصائد العشر للتبريزى ١٨٤ .

١١٣ – نفسه ٢٠٠

١١٤ – شرح المفضليات للتبريزى ٥٢٨/١ .

١١٥ – شرح الحماسة ١٦١٦/٤ .

١١٦ – ومثل ذلك في المفضليات (نوى) التى يدل السياق على تأنيثها فى قول شبيب بن البرصاء .

ألـــم تـــر أن الحىّ فـــرّق بينهـــم نوى ، يومَ صحراء الغميم لجوجُ

نوى شطنتـــهم عن نوانا ، وهيّجت لنا طربًا ، إن الخطوب تهـــيج

راجع : شرح اختيارات المفضل ٧٩٢/٢ ، وقال التبريزى فى نفس الموضع « والنوى : هى النية التى ينوونها فى سفرهم » .

١١٧ – شرح الحماسة ١٦٣٥/٤ .

١١٨ – نفسه ١٢٨٢/٣ .

١١٩ – ومثل ذلك قول سويد بن أبى كاهل فى المفضليات :

وتخطيئ إليـــهـــا من عِدًى بزمـــاع الأمـــر ، والهم الكنع

راجع : شرح اختيارات المفضل ٨٧٨/٢ .

١٢٠ – شرح الحماسة ٨٨٩/٢ .

١٢١ – نفسه ١٣٢٢/٣ .

١٢٢ – نفسه ١٤١٣/٣ .

١٢٣ – نفسه ١٦٤/١ ، وأمثلة الجمع المنون كثيرة منها قنًا ٧٣٢/٢ ، لحىّ ١٤٥٢/٣ ، وفى المفضليات (مها) ٩٩٦/٢ ، وفى الأصمعيات رحىّ ١٦٥ ، عِدًى ١٨٩ ، قنًا ٢٠٨ .

١٢٤ – نفس المصدر والصفحة .

١٢٥ – نفسه ٤٧/١ .

١٢٦ – الكتاب ٢١١/٣ .

١٢٧ – شرح الحماسة ١٤٧٨/٣ .

١٢٨ – سورة البقرة ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ وغيرها .

١٢٩ – سورة آل عمران ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ وغيرها .

١٣٠ – الكتاب ٢١٣/٣ ، ماينصرف ومالاينصرف ٤١ .

١٣١ – شرح المفصل ٦٧/١ .

١٣٢ – الكتاب ٢١٣/٣ – ٢١٥ ، ٢١٩ ، ماينصرف ومالاينصرف ٤٢ – ٤٥ ، همع الهوامع ٧٨/١ ، شرح التصريح ٢١٠/٢ .

١٣٣ – راجع : معانى القرآن ٣٢١/١ .

١٣٤ – راجع : التبيان للعكبرى ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ ، مشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١ – ٢٤١ ، اللسان (هون).

١٣٥ – مشكل إعراب القرآن ٢٤٠/١ ، وراجع : شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٩/١ – ٣١ ، اللسان (شيأ) ، الدر المصون ٥٠٤/٢ .

١٣٦ – راجع : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٢٦/٢ .

١٣٧ – البحر المحيط ٣٩٣/٦ .

١٣٨ – راجع شرح المعلقات للتبريزى صفحات ٥٦ ، ١٠٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٣٠ ، ٣٧٧ على الترتيب ، وراجع المفضليات ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ وغيرها . شرح الحماسة ٤١٣/١ ، ٤٦١ ، ١٠٩٨/٣ وغيرها.

١٣٩ – فى معجم البلدان ٣١٧/٣ أنها هضبة .

١٤٠ – شرح المعلقات للنحاس ٥٤٣/٢ .

١٤١ – نفسه ٥٦٣/٢ .

١٤٢ – شرح الحماسة ١٥٠٩/٣ .

١٤٣ – شرح اختيارات المفضل ٥٢٠/١ .

١٤٤ – شرح الحماسة ١٤٠٨/٣ .

١٤٥ – شرح المعلقات للتبريزى ٣٧٧ ، شرح اختيارات المفضل للتبريزى ١٣١٩/٣ .

١٤٦ – شرح اختيارات المفضل للتبريزى ١٣٧٦/٣ .

١٤٧ – شرح الحماسة ٨٨٥/٢ .

١٤٨ – نفسه ١١٧٨/٣ .

١٤٩ – نفسه ١٥٨٨/٤ .

١٥٠ – الكتاب ٢٢٠/٣ .

١٥١ – المقتضب ٣/٣١٩ .

١٥٢ – ماينصرف ومالاينصرف ٥٠ .

١٥٣ – الكتاب ٣/٢٣٥ ، ٢٣٦ .

١٥٤ – ماينصرف ومالاينصرف ٧٤ ، وجاءت نفس الأمثلة عند سيبويه .

١٥٥ – همع الهوامع ١/١٠٨ .

١٥٦ – شرح الأشمونى ٢/٢٥٢ .

١٥٧ – إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٠٢ .

١٥٨ – راجع فى تلك القراءة : النشرة ٢/٣٦٦ ، التيسير ١٣٥ ، اتحاف فضلاء البشر ٣٧١ .

١٥٩ – الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٨٣ ، وراجع أيضًا : الكشف فى وجوه القراءات السبع ٢/٣٢ ، وقد عرض أبو حيان ذلك أيضًا وعرض أقوال من طعنوا فى القراءة ورد عليهم ، راجع البحر المحيط ٧/٣٧ – ٣٨ .

١٦٠ – معانى القرآن ٣/٢٩٠ .

١٦١ – معانى القرآن للأخفش ١/١٤١ .

١٦٢ – معانى القرآن للفراء ٣/٢٤٦ .

١٦٣ – الكشاف ٤/١٩٨ ونسبت هذه القراءة فى مختصر ابن خالويه ١٦٦ إلى طلحة ، ونص على أنها بغير ألف .

١٦٤ – معانى القرآن للفراء ٣/٢١٧ ، ٢١٨ وراجع إعراب القرآن للنحاس ٥/١٠٢ .

١٦٥ – شرح القصائد التسع ١/٢٠٨ ، وراجع : شرح القصائد العشر للتبريزى ٩٥ ، شرح القصائد السبع ١٣٤ .

١٦٦ – شرح القصائد العشر ١١٤ .

١٦٧ – نفسه ١٧٣ .

١٦٨ – شرح القصائد السبع للأنبارى ٢٩٧ ، شرح القصائد العشر ٢٦٤ .

١٦٩ – شرح القصائد السبع ٣٩٨ ، والبيت فى شرح التبريزى ٣٤١ .

١٧٠ – شرح القصائد لتسع ٢/٦٤٥ ، ٨٠٦ .

١٧١ – شرح القصائد السبع ٥٣٢ .

١٧٢ – نفسه ٤٧٩ ، والبيت فى شرح التبريزى ٣٩٤ .

١٧٣ – راجع : شرح القصائد العشر ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤١٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، شرح اختيارات المفضل ١٥٢/١ ، ٢١٠ ، ٢٧٢ ، ٤٠٠ ، ٥١٤ ، وفى شرح الحماسة أسماء أخرى أيضًا راجع ٥١/١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٥ ، ١٩٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٨٢ .

١٧٤ – شرح اختيارات المفضل : ١٩٩/١ ، ٨٠٥/٢ ، ١٤٦٤/٣ ، ١٤٨١ ، ١٥٠٧ ، ٨٤٧/٢ ، ١٠٥٣ .

١٧٥ – نفسه ٣٢٣/١ ، ٣٦٩ ، ١٠٤ ، ٩٩٠/٢ ، ١٠٦٢ .

١٧٦ – نفسه ١٣٣٣/٣ ، ١٣٩٩ ، ١٥٢٦ ، ١٣٣٦ .

١٧٧ – نفسه ٣٥٠/١ ، شرح الحماسة ٢٠٩/١ .

١٧٨ – نفسه ١٤٩٦/٣ ، ٥٩٠/٢ ، ٥٩٣ ، ٦١٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٧٢ ، ١٦٧٦/٣ ، شرح التبريزى ٣٧٠ ، شرح النحاس ٥٤١/٢ ، ٥٤٢ .

١٧٩ – نفسه ٨٧٤/٢ ، ٨٧٦ ، شرح الحماسة ١٠٠/١ ، ١٣٠ ، ٣٩٠ ، ٦٠٤/٢ .

١٨٠ – نفسه ٩٥٧/٢ ، ٤٢٢/١ ، شرح القصائد العشر ٢١٢ ، شرح الحماسة ١٧٨/١ ، ٢٦٧ ، ٦٨٧/٢ ، ٧٤٣ ، ٦٠٨ ، ١٨٧٠/٤ ، ١٣٠٠/٣ ، ١٣٣٧ ، ١٤٤٦ ، ١٤٧٠ ، ٥٤٦/٢ ، ٥٤٧ .

١٨١ – شرح القصائد العشر ٤٠ .

١٨٢ – شرح الحماسة ١١٢٤/٣ .

١٨٣ – نفسه ٥٩٣/٢ .

١٨٤ – نفسه ٣٩٣/١ .

١٨٥ – نفسه ٩٥٨/٢ .

١٨٦ – الكتاب ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ ، المقتضب ٣٣١/٣ .

١٨٧ – نفسه ٢٣٤/٣ ، المقتضب ٣٣٣/٣ .

١٨٨ – معانى القرآن للأخفش ١٦٤/١ ، ١٦٥ ، وراجع : إعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/١ والبيت لامرئ القيس فى ديوانه ٣١ .

١٨٩ – معانى القرآن وإعرابه ٢٦٢/١ .

١٩٠ – الكتاب ٣/٢٤٢ – ٢٤٦ .

١٩١ – المقتضب ٣/٣٥٧ .

١٩٢ – ماينصرف ومالاينصرف ٧٠ – ٧٣ .

١٩٣ – الكتاب ٣/٢٤٦ – ٢٥٣ .

١٩٤ – نفسه ٣/٢٥٤ – ٢٥٦ .

١٩٥ – المقتضب ٣/٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ماينصرف ومالاينصرف ٧٧ –٨٠ .

١٩٦ – راجع : الكتاب ٣/٢٥٦ – ٢٥٩ .

١٩٧ – المقتضب ٣/٣٦٥ .

١٩٨ – ماينصرف ومالاينصرف ٨٣ – ٨٦ .

١٩٩ – همع الهوامع ١/١١١ .

٢٠٠ – إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٣٨ .

٢٠١ – نفسه ٢/١٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣/٢٣٤ .

٢٠٢ – نفسه ٣/١١٢ .

٢٠٣ – نفسه ٢/٤٧٣ .

٢٠٤ – نفسه ٢/٢٨٩ ، ٤ /١٦٧ ، ٢٧٩ ، ٥/٢٢٠ ، وراجع : معانى القرآن للفراء ٢/١٩ .

٢٠٥ – معانى القرآن للفراء ١/٤٢٩ ، وراجع البحر المحيط ٥/٢٤ .

٢٠٦ – راجع معجم القراءات ٣/١٢١ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٢٠ .

٢٠٧ – معانى القرآن للفراء ٣/١٤ .

٢٠٨ – معانى القرآن للأخفش ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

٢٠٩ – إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤/٣٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٢٩٣ ، ٥/١٩ ، ٢٢١ ، ٣/٢١٤ .

٢١٠ – نفسه ٢/٢٩٠ .

٢١١ – الحجة فى علل القراءات لابن خالويه ١٦٣ .

٢١٢ – الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥٣٣ ، البحر المحيط ٣/٣٢٧ ، ٨/٥١٤ .

٢١٣ – شرح اختيارات المفضل ٣/١٥٢٩ .

٢١٤ – شرح الحماسة ٣٣٤/١ .

٢١٥ – شرح الحماسة ٥٣١/٢ .

٢١٦ – نفسه ٧٤٣/٢ .

٢١٧ – نفسه ١٥١٤/٣ .

٢١٨ – نفسه ٣٤١/١ .

٢١٩ – نفسه ١٤٧٠/٣ ، ١٤٧١ ، ١٠٦٨ ، ١٨٧٠/٤ ، ١٥٥/١ ، ١٦٣ ، ١٧٠ .

٢٢٠ – نفسه ٣٣٥/١ .

٢٢١ – نفسه ٣٤١/١ .

٢٢٢ – نفسه ١٥١٦/٣ ، وشرح المفضليات ١٥٠٣/٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ .

٢٢٣ – نفسه ٨٣٥/٢ .

٢٢٤ – نفسه ١٤٨٣/٣ .

٢٢٥ – شرح اختيارات المفضل ٣٢٠/١ ، وراجع ٨٤٧/٢ ، ٩٣٠ ، ١٦٥٣/٣ .

٢٢٦ – نفسه ١٤٤٧/٣ ، ٢ / ٨٤٤ .

٢٢٧ – نفسه ٥٨٠/٢ وراجع ١٢٠٦/٣ ، شرح القصائد العشر ٣٣٦ .

٢٢٨ – نفسه ٨٤٥/٢ وراجع ١١٢٦/٢ .

٢٢٩ – نفسه ١٤٣٠/٣ .

٢٣٠ – شرح الحماسة ٤٥٧/١ .

٢٣١ – نفسه ١٤٧٩/٣ ، ١ / ٣٨١ .

٢٣٢ – نفسه ١٣٩/١ .

٢٣٣ – نفسه ٤٤٣/١ .

٢٣٤ – نفسه ١٤٥٨/٣ .

٢٣٥ – الكتاب ٢٤٤/٣ وراجع ٢٤٢/٣ ، وماينصرف ومالاينصرف ٧١ .

٢٣٦ – شرح الحماسة ٤٥٢/١ .

٢٣٧ – شرح القصائد السبع الطوال ٢٦١ .

٢٣٨ – الكتاب ٣/٢١٥ ، ٢١٦ .

٢٣٩ – ماينصرف ومالاينصرف ٤٦ .

٢٤٠ – الكتاب ٣/٢١٦ – ٢١٩ .

٢٤١ – ماينصرف ومالاينصرف ٤٧ .

٢٤٢ – المقتضب ٣/٣٣٥ .

٢٤٣ – الأصول فى النحو ٢/٨٥ ، ٨٦ .

٢٤٤ – شرح ابن يعيش ١/٦٦ ، ٦٧ وراجع شرح الكافية للرضى ١/٦٠ .

٢٤٥ – راجع همع الهوامع ١/٩٥ – ٩٧ .

٢٤٦ – نفسه ١/١٠١ .

٢٤٧ – البحر المحيط ١/٣١٨ – ٣١٩ .

٢٤٨ – نفسه ٢/٤٣٢ .

٢٤٩ – شرح القصائد السبع ٤٩٥ .

٢٥٠ – شرح القصائد التسع ٢/٦٠٤ .

٢٥١ – شرح القصائد السبع ٢٦١ .

٢٥٢ – شرح اختيارات المفضل ١/١٦٥ ، وراجع ١/٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٤٥٢ ، ٣/١٣٤٧ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، شرح الحماسة ١/٤٦٢ ، ٤١٤ ، ٤٥٦ ، ٣٨٧ ، ٣/١١٢٥ .

٢٥٣ – شرح القصائد العشر ٤٣٦ .

٢٥٤ – شرح اختيارات المفضل ٣/١٣١٢ ، وراجع ٣/١٣٢٤ .

٢٥٥ – شرح الحماسة ١/١٢٧ وراجع ١/٢٣ ، ٣٠٠ ، ٢/٥٦٥ ، ٤/١٧٦٨ .

٢٥٦ – شرح اختيارات المفضل ٢/٧٣٠ وراجع شرح الحماسة ٢/٧٣٥ .

٢٥٧ – نفسه ٣/١٥٥٤ وراجع ٣/١٣٣٨ ، ١٥٠٨ .

٢٥٨ – شرح اختيارات المفضل ١/٢٥٦ ، شرح الحماسة ٢/٥٨٧ .

٢٥٩ – نفسه ١/٤١٦ ، شرح الحماسة ٣/١٤٠٢ .

٢٦٠ – شرح الحماسة ١٧٧٧/٤ ، ١٢١٠/٣ ، ١٥١٦ ، ١٤٧١ ، ١٤٩٦ ، ٣٢٣/١ ، ٦٧٦/٢ ، ١٤٩٣/٣ ، ١٧٧٧/٤ ، ٥٧/٢ ، ١٣٤٠/٣ ، ٣٤١ على الترتيب .

٢٦١ – شرح اختيارات المفضل ٦٣٨/٢ ، وراجع شرح الحماسة ٥١١/٢ ، ١٧٢٣/٤ .

٢٦٢ – شرح القصائد العشر ٤١٣ ، وراجع شرح اختيارات المفضل ٩٣٠/٢ .

٢٦٣ – شرح اختيارات المفضل ١٢٠٠/٢ ، وراجع ٣٤٤/١ ، ١٦٢٨/٣ ، وشرح الحماسة ٦٦٢/٢ .

٢٦٤ – شرح اختيارات المفضل ٨٦٤/٢ .

٢٦٥ – نفسه ٩٢١/٢ وراجع شرح الحماسة ٧٢١/٢ .

٢٦٦ – نفسه ١٤٦٨/٣ .

٢٦٧ – نفسه ١٦٧٩/٣ .

٢٦٨ – نفسه ٦٨٤/٢ وراجع شرح الحماسة ٣٧/١ ، ٧٩٣/٢ .

٢٦٩ – نفسه ٦٨٤/٢ ، وراجع ١٠٧٩/٢ ، ١١٠٧ ، ١١٠٩ ، ١١١٥ ، شرح الحماسة ١٤٨٤/٣ .

٢٧٠ – نفسه ١٠٠٧/٢ .

٢٧١ – نفسه ٥٤٠/١ .

٢٧٢ – نفسه ١٢٨٠/٣ .

٢٧٣ – نفسه ٢٧/٣ .

٢٧٤ – نفسه ٦٩٣/٢ ، وراجع شرح الحماسة ٨٧٩/٢ .

٢٧٥ – نفسه ٢٥٩/١ ، وراجع ٤٥٢/١ .

٢٧٦ – شرح الحماسة ١١٠٥/٣ .

٢٧٧ – نفسه ١٧٩٨/٤ ، ٨٢/١ ، ٧٠٠/٢ ، شرح اختيارات المفضل ٢١٤/١ .

٢٧٨ – راجع همع الهوامع ٩٦/١ – ٩٧ .

٢٧٩ – شرح اختيارات المفضل ١١٦٢/٣ .

٢٨٠ – شرح الحماسة ١٠٦٨/٣ .

٢٨١ – نفسه ٧٧/١ ولحيان بطن من هذيل .

٢٨٢ – نفسه ٩٧٦/٢ .

٢٨٣ – راجع : ميزان الذهب ٣٠ .

٢٨٤ – شرح اختيارات المفضل ١٥١٨/٣ .

٢٨٥ – شرح الحماسة ١٢٧/١ .

٢٨٦ – نفسه ١٢٧٢/٣ .

٢٨٧ – شرح اختيارات المفضل ٧٣٠/٢ .

٢٨٨ – نفسه ٦٧٧/٢ .

٢٨٩ – شرح الحماسة ١٦٤٩/٤ .

٢٩٠ – نفسه ١٨٢٧/٤ .

٢٩١ – شرح ابن يعيش ٦٦/١ .

٢٩٢ – الكتاب ٢٣٤/٣ ، ٢٣٥ .

٢٩٣ – المقتضب ٣٢٥/٣ ، الأصول في النحو ٩٢/٢ ، ماينصرف ومالاينصرف ٦١ .

٢٩٤ – راجع : الأشموني ٢٥٥/٢ ، همع الهوامع ١٠٤/١ .

٢٩٥ – تكرر ذكر تلك الأعلام ولم أجد داعيًا لتحديد مواضعها ، راجع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

٢٩٦ – البقرة ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٢ .

٢٩٧ – البقرة ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ١٠٢ ، والمعجم المفهرس .

٢٩٨ – معاني القرآن للأخفش ١٥٠/١ ، ١٤٠ .

٢٩٩ – إعراب القرآن الكريم للنحاس ٧٩/٢ ، ٣٧١/١ .

٣٠٠ – البحر المحيط ٣٧٢/١ .

٣٠١ – نفسه ٣٧٣/١ .

٣٠٢ – نفسه ١٧١/١ .

٣٠٣ – نفسه ٣١٧/١ .

٣٠٤ – نفسه ١٧٤/٤ ، ٢٠٠/٦ ، ١٦٢/٤ .

٣٠٥ – التبيان للعكبرى ١٩٧/١ .

٣٠٦ – إعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ ، وراجع البحر المحيط ١٣١/٧ .

٣٠٧ – إعراب القرآن ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ .

٣٠٨ – نفسه ٣٦٨/١ .

٣٠٩ – البحر المحيط ١٣٨/١ .

٣١٠ – المقتضب ٣٢٥/٣ ، ٣٢٦ ، البحر المحيط ٣٩٧/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٧٩/٢ ، ٧/٣ .

٣١١ – راجع : النشر فى القراءات العشر ٢٧٩/٢ ، معجم القراءات ١٤/٣ ، ١٥ .

٣١٢ – معانى القرآن ٤٣١/١ ، ٤٣٢ .

٣١٣ – معانى القرآن للأخفش ٣٢٩/١ .

٣١٤ – البحر المحيط ٣١/٥ ، وراجع الكشف فى وجوه القراءات ٥٠١/١ ، ٥٠٢ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٣١٦ ، ٣١٧ .

٣١٥ – إعراب القرآن للنحاس ٤٧٣/٢ .

٣١٦ – حجة ابن خالويه ٢٠٦ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٧٧/٢ ، البحر المحيط ١٦٣/٦ .

٣١٧ – معانى القرآن للفراء ٣٠٤/٢ والأعصم هو الوعل . والعقل : الملجأ ، وشغف العقول : رءوسها وأعاليها . والفادر : الوعل السمن أو الشاب .

٣١٨ – إعراب القرآن للنحاس ٢٣٤/٣ وراجع ١٣٨/٢ ، ٢٩٨ ، معاني القرآن وإعرابه ٣٩١/٢ .

٣١٩ – البحر المحيط ٣٣٦/٤ .

٣٢٠ – إعراب القرآن للنحاس ٣٧١/١ .

٣٢١ – الكتاب ٢١٣/٣ .

٣٢٢ – نفسه ٢١٤/٣ .

٣٢٣ – معانى القرآن وإعرابه ٤٢٥/١ ، وراجع البحر المحيط ٤٦٠/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١ .

٣٢٤ – نفسه ٤٠٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٧٢/١ ، البحر المحيط ٤٣٣/٢ .

٣٢٥ – نفسه ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، وراجع البحر المحيط ٤٣٣/٢ .

٣٢٦ – البحر المحيط ٤٣٢/٢ .

٣٢٧ – نفسه ٣١٨/١ ، ٣١٩ .

٣٢٨ – نفسه ٤٤٦/٧ .

٣٢٩ – نفسه ٢٧٩/٥ .

٣٣٠ – راجع : معجم القراءات ٢٦/٨ – ٢٨ .

٣٣١ – راجع : المحتسب ٣٠٤/٢ ، ٣٠٥ ، ٢٩ وقد جمعت بين أقواله فى الموضوعين .

٣٣٢ – البحر المحيط ١٢٢/٢ .

٣٣٣ – الكشاف للزمخشرى ١٩٩/٤ .

٣٣٤ – شرح اختيارات المفضل ٧٩٥/٢ ، ٩٢٣ ، ٩٥٤ ، الأصمعيات ١٥٠ ، شرح الحماسة ٨٠٤/٢ ، ٨٧٦ ، ١٠٥٥/٣ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ٨٨٢/٢ على الترتيب .

٣٣٥ – شرح القصائد العشر ٤٦٥ ، وراجع شرح اختيارات المفضل ٧١٥/٢ ، ١٣٢٩/٣ ، شرح الحماسة ١٦٤٠/٤ .

٣٣٦ – شرح اختيارات المفضل ٢٩٩/١ وراجع ٣٣٢/١ ، ١٧٢٥/٣ ، الأصمعيات ٨٦ ، ١٣٥ ، شرح الحماسة ٥٦٩/٢ ، ٦٣٥ .

٣٣٧ – نفسه ١٧٩/١ وهو علم على موقع .

٣٣٨ – شرح الحماسة ١٠٦٦/٣ .

٣٣٩ – شرح اختيارات المفضل ٧٤٥/٢ .

٣٤٠ – الكتاب ٢٩٧/٣ .

٣٤١ – ماينصرف ومالاينصرف ١٣٣ .

٣٤٢ – الأصول فى النحو ٩٢/٢ .

٣٤٣ – همع الهوامع ١٠٣/١ .

٣٤٤ – شرح ابن يعيش ٦٥/١ ، وراجع ١١٢/٤ .

٣٤٥ – شرح اختيارات المفضل ٧٦٨/٢ .

٣٤٦ – الكتاب ٢٢٧/٣ .

٣٤٧ – المقتضب ٣٢٧/٣ ، ماينصرف ومالاينصرف ٦٣ ، التسهيل ٢١٨ ، شرح الكافية للرضى ٣٩/١ ، ٥٤ ، أوضح المسالك ١١٦/٤ .

٣٤٨ – الأصول فى النحو ٩٠ .

٣٤٩ – شرح ابن يعيش ٦٣/١ .

٣٥٠ – همع الهوامع ٧٩/١ .

٣٥١ – شرح التصريح ٢١١/٢ ، شرح الأشمونى ٢٤٢/٢ ، ٢٤٣ .

٣٥٢ – ومثل ذلك خلائف ١٤/١٠ ، ٧٣ ، لواقح ٢٢/١٥ ، مواخر ١٤/١٦ ، سرابيل ٨١/١٦ أساور ٣١/١٨ ، طرائق ١٧/٢٣ ، فواكه ١٩/٢٣ ، منافع ٢١/٢٣ ، أحاديث ٤٤/٢٣ ، مصانع ٢٩/٢٦ .

٣٥٣ – معانى القرآن للفراء ٤٢٨/١ .

٣٥٤ – معانى القرآن للأخفش ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٨٢/١، ٢٩١ ، ٤٨/٥ ، ٩٧ .

٣٥٥ – راجع : معجم القراءات ٢٢/٨ ، ٢٣ .

٣٥٦ – الكشف عن وجوه القراءات ٣٥٤/٢ .

٣٥٧ – الكشاف عن حقائق التنزيل ١٩٨/٤ .

٣٥٨ – نفسه ٦٦٧/٤ .

٣٥٩ – معجم القراءات ٢٠/٨ .

٣٦٠ – معانى القرآن ٢٤١/٣ ، وقد جاءت (قوارير) ممنوعة من الصرف فى القرآن وفى الشعر ، راجع شرح الحماسة ١٤٢٥//٣ .

٣٦١ – إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٥ .

٣٦٢ – الكشف عن وجوه القراءات ٣٥٢/٢ .

٣٦٣ – البحر المحيط ٣٩٤/٨ ، ٣٦٩/٦ .

٣٦٤ – شرح الكافية للرضى ٣٨/١ .

٣٦٥ – راجع : الإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة ٧٠ الجزء الثانى ٤٩٣ ومابعدها ، مايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافى ٤٣ .

٣٦٦ – شرح الحماسة أبى تمام ١٤٤٦/٣ .

٣٦٧ – نفسه ٤٥/١ .

٣٦٨ – شرح القصائد العشر ١٦٧ .

٣٦٩ – شرح اختيارات المفضل ١٠٩٨/٢ .

٣٧٠ – شرح القصائد العشر ٣٦٢ .

٣٧١ – نفس المرجع والصفحة .

٣٧٢ – شرح اختيارات المفضل ٦٤٤/٢ .

٣٧٣ – شرح الحماسة ٧٦٨/٢ ، وراجع ١١٠٠/٣ ، المفضليات ١٢٨ ، ٢٠٦ .

٣٧٤ – الأصمعيات ٥٩ ، شرح الحماسة ٥٢٦/٢ .

٣٧٥ – نفسه ١٣٦ .

٣٧٦ – نفسه ٢٠٨ .

٣٧٧ – راجع : شرح القصائد العشر ٢١٣ ، ٢٥١ ، ٣٤٠ ، شرح اختيارات المفضل ٣١٩/١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤٣ ، ٥٥١ ، ٦١٤/٢ ، ٦٣٦ ، ٦٥١ وغيره كثير ، الأصمعيات ٥٠ ، ٦٨ ، ١٠٢ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٩٨ وغيره كثير ، شرح الحماسة ١٧٥/١ ، ٥٣٦/٢ ، ٥٥١ ، ٥٧٠ ، ٥٩٣ ، ٦٤٥ ، ١٢٢٣/٣ ، ١٣٥٦ ، ١٨٧٦/٤ وغيره كثير .

٣٧٨ – شرح اختيارات المفضل ١٤٨٢/٣ ، ١٤٨٣ .

٣٧٩ – الكتاب ٣٠٨/٣ ، وراجع : أوضح المسالك ١١٧/٤ .

٣٨٠ – وقد قرئت أيضًا (صوافئ) راجع معجم القراءات ١٨١/٤ ، ١٨٢ ، والبحر المحيط ٣٦٩/٦ ، الكشاف ١٤/٣ .

٣٨١ – الكشاف ١٥٨/٣ .

٣٨٢ – البحر المحيط ٣٦٩/٦ ، المحتسب ٨١/٢ .

٣٨٣ – شرح اختيارات المفضل ٦٥٩/٢ ، ومثل ذلك (صوادئ) ٨٣٦/٢ ، و (طوامئ) ٨٣٧/٢ ، أعادئ ١٤٢٣/٣ ، شرح الحماسة : صوادئ ٩٣٠/٢ ، ليالئ ١٤٨٥/٣ .

٣٨٤ – نفسه ٦٨٨/٢ .

٣٨٥ – راجع شرح ابن يعيش ٦٤/١ .

٣٨٦ – راجع شرح الكافية للرضى ٥٨/١ .

٣٨٧ – شرح ابن يعيش ٦٤/١ ، وراجع الأصول فى النحو ٩١/٢ .

٣٨٨ – الكتاب ٣١٢/٣ ، شرح التصريح ٢٢٩/٢ ، ٣١٣ وقد عرض الرضى خلاف النحاة حول هذه المسألة فى شرح الكافية ٥٨/١ .

٣٨٩ – الكتاب ٢٣٢/٣ ، وراجع ٢٣٠/٣ ، المقتضب ٣٢٨/٣ ، ماينصرف ومالاينصرف ٦٤ ، الأصول فى النحو ٩١/٢ .

٣٩٠ – شرح القصائد العشر للتبريزى ١٦٥ .

٣٩١ – نفسه ٤٤٧ .

٣٩٢ – الكتاب ٢٢٨/٣ ، ٢٢٩ ، المقتضب ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .

٣٩٣ – الأصول فى النحو ٩٠/٢ .

٣٩٤ – الكتاب ٢٢٩/٣ ، ماينصرف ومالاينصرف ٦٤ ، شرح المفضل لابن يعيش ٦٤/١ .

٣٩٥ – السيرافي بهامش سيبويه ٢٢٩/٣ .

٣٩٦ – أوضح المسالك ١١٧/٤ .

٣٩٧ – شرح ابن يعيش ٦٤/١ .

٣٩٨ – شرح اختيارات المفضل ٨٤٥/٢ .

٣٩٩ – نفسه ١٤٨٧/٣ .

٤٠٠ – نفسه ١٥٠٥/٣ .

٤٠١ – النحو الوافى ٢١٤/٤ ، ٢١٥ .

٤٠٢ – شرح ابن يعيش ٦١/١ ، ٦٢ .

٤٠٣ – الكتاب ٢٢٣/٣ .

٤٠٤ – المقتصب ٣٢٣/٣ .

٤٠٥ – الأصول فى النحو ٨٨/٢ .

٤٠٦ – همع الهوامع ٨٧/١ ، ٨٨ .

٤٠٧ – النحو الوافى ٢٢٢/٤ هامش ١ .

٤٠٨ – راجع : معجم القراءات ٥٧/٨ .

٤٠٩ – معانى القرآن للفراء ١٧٥/٢ ، ٢٣٢/٣ ، ٢٣٣ ، وراجع : إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/٥ .

٤١٠ – الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ٢١٥ ، الكشف عن وجوه القراءات ٩٦/٢ ، ٩٧ ، وراجع همع الهوامع ٨٨/١ ، ٨٩ .

٤١١ – راجع المحتسب ٥٢/٢ ، البحر المحيط ٢٥٣/٦ .

٤١٢ – شرح القصائد التسع ٦٤٩/٢ ، وراجع : شرح القصائد العشر ٣٤٥ ، وشرح القصائد السبع ٣٦٢ .

٤١٣ – شرح اختيارات المفضل ١٩٥/١ ، والعرادةُ : فرس الكلحبة .

٤١٤ – شرح الحماسة ١٤٧٧/٣ .

٤١٥ – نفسه ٢٩٦/١ .

٤١٦ – الكتاب ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ .

٤١٧ – راجع : المقتضب ٣٧٨/٣ ، الأصول ٨٨/٢ ، ٨٩ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٣٠ ، شرح ابن يعيش ٤١/٢ ، شرح قطر الندى ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

٤١٨ – همع الهوامع ٩٢/١ .

٤١٩ – معانى القرآن ١٠٩/٣ .

٤٢٠ – إعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٤ وراجع ٣٦١/١ ، ومعانى القرآن وإعرابه ٩٠/٥ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٣٠ .

٤٢١ – الكتاب ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٢٩ ، ١٣٠ .

٤٢٢ – معانى القرآن ١٠٩/٣ ، وراجع إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٤ .

٤٢٣ – الكشاف ٤٠/٤ .

٤٢٤ – البحر المحيط ١٨٢/٨ .

٤٢٥ – شرح القصائد التسع ٢١١/١ .

٤٢٦ – الكتاب ٢٢٤/٣ ، ٢٢٥ .

٤٢٧ – المقتضب ٣٧٧/٣ .

٤٢٨ – إعراب القرآن للنحاس ٣٥٥/١ .

٤٢٩ – همع الهوامع ٨١/١ – ٨٢ بتلخيص .

٤٣٠ – الكتاب ٢٢٥/٣ .

٤٣١ – المقتضب ٣٨٠/٣ ، ٣٨١ .

٤٣٢ – الأصول ٨٨/٢ ، وراجع : الكتاب ٢٢٥/٣ وهو قول سيبويه والخليل وأبى عمرو .

٤٣٣ – ماينصرف ومالاينصرف ٥٩ ، وراجع شرح الكافية للرضى ٤١/١ .

٤٣٤ – همع الهوامع ٨٣/١ – ٨٧ .

٤٣٥ – راجع : البحر المحيط ١٥٠/٣ – ١٥٢ ، ٧ ، ٢٩٨ ، وراجع أيضًا : معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ ، معانى القرآن للأخفش ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢ ، ٦ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/١ ، الكشاف ٤٦٧/١ ، ٤٦٨ ، ٥٩٥/٣ .

٤٣٦ – شرح اختيارات المفضل ١٣٦٣/٣ .

٤٣٧ – شرح الحماسة ١٧٣٠/٤ .

٤٣٨ – الكتاب ٢٣٥/٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ .

٤٣٩ – المقتضب ٣٥٢/٣ ، الأصول ٩٢/٢ .

٤٤٠ – شرح ابن يعيش ٧٠/١ .

٤٤١ – شرح الكافية للرضى ٥٣/١ .

٤٤٢ – همع للهوامع ١٠٤/١ .

٤٤٣ – شرح الأشمونى ٢٥٥/٢ .

٤٤٤ – إعراب القرآن للنحاس ٥٠٦/١ .

٤٤٥ – البحر المحيط ٤٣٢/٢ .

٤٤٦ – نفسه ١٧٤/٤ .

٤٤٧ – نفسه ٣٢٣/٤ .

٤٤٨ – معانى القرآن للفراء ٢٦٠/٣ .

٤٤٩ – شرح اختيارات المفضل ١١٦٢/٣ .

٤٥٠ – الكتاب ٢٤٠/٣ .

٤٥١ – المقتضب ٣٥٠/٣ ، وراجع هامش ٣٥١/٣ ، الأصول ٨٥/٢ .

٤٥٢ – شرح ابن يعيش ٧٠/١ .

٤٥٣ – شرح الكافية للرضى ٥٠/١ .

٤٥٤ – همع الهوامع ١٠٨/١ .

٤٥٥ – همع الهوامع ١٠٨/١ ، ١٠٩ .

٤٥٦ – شرح الأشمونى ٢٥٢/٢ .

٤٥٧ – معانى القرآن للفراء ١١٠/٣ .

٤٥٨ – إعراب القرآن للنحاس ٦٨/٥ .

٤٥٩ – راجع : معجم القراءات ١٥١/٥ ، والسبعة ٤٨٠ ، ٥٢٨ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٥٢٥ ، ٥٨٥.

٤٦٠ – الكتاب ٢٥٢/٣ ، ٢٥٣ والتبيان للنابغة راجع هامش الكتاب ٢٥٣/٣ .

٤٦١ – معانى القرآن ٣٥٨/٢ .

٤٦٢ – نفسه ٢٨٩/٢ – ٢٩٠ .

٤٦٣ – الحجة فى القراءات السبع ٢٤٥ .

٤٦٤ – حجة القراءات لابن زنجلة ٥٢٥ ، ٥٨٥ ، الكشف عن وجوه القراءات ١٥٦/٢ ، البحر المحيط ٦٦/٧ .

٤٦٥ – الأصمعيات ١٤٤ .

٤٦٦ – شرح الحماسة ١٦٦/١ وراجع ١٤٨٣/٣ ، ١٤٩٩ .

٤٦٧ – نفسه ٦١٣/٢ .

٤٦٨ – راجع معجم القراءات ١٩٣/٣ .

٤٦٩ – راجع الكتاب ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ .

٤٧٠ – معانى القرآن للفراء ٤٢/١ ، ٤٣ .

٤٧١ – إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١ .

٤٧٢ – نفسه ١١٣/٤ .

٤٧٣ – البحر المحيط ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ .

٤٧٤ – معانى القرآن ١٩/٢ .

٤٧٥ – إعراب القرآن ٢٢٠/٥ وهى الآية السادسة من سورة الفجر ، وراجع ٢٨٩/٢ ، ١٦٧/٤ ، ٢٧٩ .

٤٧٦ – البحر المحيط ٤٦٩/٨ ، وراجع ٣٢٣/٤ .

٤٧٧ – الكتاب ٢٣٥/٣ .

٤٧٨ – البحر المحيط ٣٢٣/٤ .

٤٧٩ – إعراب القرآن ٢٧١/٢ وراجع : الكتاب ٢٥٦/٣ ، ٢٥٧ .

٤٨٠ – البحر المحيط ٣٣٨/١ ، وراجع أيضًا : معانى القرآن للفراء ٧٣/١ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/١ .

٤٨١ – الكتاب ٢٥٨/٣ ، ٢٥٩ .

٤٨٢ – إعراب القرآن ٤٥٠/٣ ، ٤/٥ .

٤٨٣ – شرح اختيارات المفضل ٧٠٥/٢ ، وراجع أيضًا ٧٩٤/٢ ، ٨٣٠ ، ١٤٥٦/٣ ، شرح الحماسة ١٧٤٣/٤ ، ٣٥٤/١ .

٤٨٤ – نفسه ٩٠٩/٢ وراجع ١١٦٢/٣ ، وشرح الحماسة ٥٧٣/٢ ، ٧٠٩ .

٤٨٥ – نفسه ٩٢٩/٢ ، ٩٣٠ ، وراجع ١٠٤١/٢ ، ١٥٠٣/٣ ، وشرح الحماسة ٣٤٩/١ .

٤٨٦ – نفسه ١٢١٩/٣ ، وراجع شرح الحماسة ١٧٦/١ ، ٣٢٨ .

٤٨٧ – نفسه ١٥١٠/٣ .

٤٨٨ – شرح الحماسة ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ ، ٣٢٨ ، ٥٦٠/٢ ، ٦٠٣ ، ١٧٨٢/٤ .

٤٨٩ – نفسه ١٢٩٨/٣ .

٤٩٠ – نفسه ١٨٢٢/٤ .

٤٩١ – نفسه ٣٦١/١ .

المصادر والمراجع :

١ – الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت ٢١١ هـ) : معانى القرا ، تحقيق فائز فارس الحمد ، الكويت ١٩٧٩م .

٢ – الأزهرى (الشيخ خالد الأزهرى ٩٠٥ هـ) : شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى (د ت) .

٣ – الأشمونى (نور الدين على بن محمد بن عيسى ت ٩٢٩ هـ) : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، عيسى البابى الحلبى (د ت) .

٤ – الأصمعى (أبو سعيد عبد الملك بن كريب بن عبد الملك ١٢٤ – ٢١٦ هـ) : الأصمعيات ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ط٥ ١٩٧٩م .

٥ – امرئ القيس : ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبى الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، ط ٤ ،١٩٨٤ .

٦ – الأنبارى (أبو بكر محمد بن القاسم ٢٧١ – ٣٢٨ هـ) : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .

٧ – ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ هـ) : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية (د ت) .

٨ – التبريزى (الخطيب التبريزى ت ٥٠٢ هـ) : شرح اختيارات المفضل ، تحقيق د فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط ٢ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ؛ شرح القصائد العشر ، تحقيق د فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

٩ – تمام حسان (الدكتور) : الأصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٤٢م .

١٠ – ابن الجزرى (محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف ت ٨٣٣ هـ) : النشر فى القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د ت) .

١١ – ابن جنى (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢ هـ) : المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦١م .

١٢ – أبو حيان الغرناطى (أثير الدين محمد بن يوسف ت ٧٤٥ هـ) : البحر المحيط ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٣م .

١٣ – ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت ٣٧٠ هـ) : الحجة فى القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٧١م ؛ مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع ، المتنبى ، القاهرة (د.ت) مصورة عن طبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م .

١٤ – الدانى (أبو عمرو عثمان بن سعيد ت ٤٤٤ هـ) : كتاب التيسير فى القراءات السبع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٦م ، مصورة عن طبعة جمعية المستشرقين الألمانية باستامبول ١٩٣٠م.

١٥ – الرضى الاستراباذى (نجم الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦ هـ) : شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ؛ شرح الكافية فى النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٢م .

١٦ – الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل ت ٣١٠ هـ) : ماينصرف ومالاينصرف ، تحقيق د.هدى قراعة ، الخانجى ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ؛ معانى القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل شلبى ، بيروت ١٩٧٢م فى مجلدين ، وطبعة عالم الكتب ١٩٨٨م فى خمسة مجلدات .

١٧ – الزمخشرى (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ٤٦٧ – ٥٣٨هـ) : الكشاف عن حقائق التنزيل ، البابى الحلبى ، ١٣٩٢ هـ .

١٨ – ابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة) : حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغانى ، الرسالة ، ط٥ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

١٩ – ابن السراج (أبو بكر محمد بن السرى ٣١٦ هـ) : الأصول فى النحو ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلى ، الرسالة ١٩٨٥م ، ط ١ .

٢٠ – سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ) : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ – ١٩٧٧م .

٢١ – السيرافى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت ٣٦٨ هـ) : مايحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق د.عوض بن حمد القوزى ، دار المعارف بمصر ، ط٢ ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .

٢٢ – السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ت ٩١١ هـ) : همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، وعبد السلام هارون ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٧ – ١٩٨٠م .

٢٣ – عباس حسن : النحو الوافى ، دار المعارف ، ط ٥ (د.ت) .

٢٤ – عبد العال سالم مكرم ، أحمد مختار عمر (دكتوران) : معجم القراءات القرآنية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٢٥ – العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ هـ) : التبيان فى إعراب القرآن ، تحقيق على محمد البجاوى ، عيسى البابى (د.ت) .

٢٦ – عوض المرسى جهاوى (دكتور) : ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ، الخانجى والرفاعى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .

٢٧ – الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى ت ٢٠٧ هـ) : معانى القرآن الجزء الأول ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م ؛ الجزء الثانى ، تحقيق محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت) ؛ الجزء الثالث ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبى، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢م .

٢٨ – القرطبى (شمس الدين عبد الله بن محمد ت ٦٧١ هـ) : الجامع لأحكام القرآن ، طبعة دار الغد العربى ١٩٨٩م .

٢٩ – القيسى (مكى بن أبى طالب ت ٤٣٧ هـ) : الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق محيى الدين رمضان ، دار الرسالة ١٩٨٤م ؛ مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥م .

٣٠ – ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢ هـ) : تسهيل الفوائد وتكميل المقصاد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨م .

٣١ – المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢١٠ – ٢٨٥ هـ) : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، ط٢، ١٩٧٩م .

٣٢ – المرزوقى (أبو على أحمد بن محمد بن الحسن ت ٤٢١ هـ) : شرح ديوان الحماسة ، نشرة أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧م .

٣٣ – المفضل الضبى (المفضل بن محمد بن يَعْلَى الضبى) : المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط ٦ ، ١٩٧٩م .

٣٤ – النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨ هـ) : إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازى زاهد ، عالم الكتب والنهضة العربية ط٢ ، ١٩٨٥م ؛ شرح القصائد التسع المشهورات ، تحقيق أحمد خطاب ، وزارة الإعلام العراقية ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

٣٥ – ابن هشام (جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى ت ٧٦١ هـ) : أوضح المسالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ببيروت (د.ت) ؛ شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر العربى (د.ت) .

٣٦ – ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على بن يعيش ت ٦٤٣ هـ) : شرح المفصل للزمخشرى ، عالم الكتب ، بيروت ، والمتنبى ، القاهرة (د.ت) .